جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
العلوم السياسية

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر :

تخصص دراسات أمنية و إستراتيجية

بعنوان

دور المجتمع المدني في تفعيل الثقافة البيئية بالجزائر

من إعداد الطالبة:

*- بوسهلة مروة

تحت إشراف الدكتورة:

*- د. مليكة قادري

أعضاء لجنة المناقشة:

الإسم واللقب	المرتبة العلمية	الصفة في البحث
د. يوسف أزروال	أستاذ محاضر -أ-	رئيسا
د. قادري مليكة	أستاذ محاضر -أ-	مشرفا ومقررا
د. سمير كيم	أستاذ محاضر -أ-	ممتحنا

السنة الجامعية 2023/2022

السنةالهجرية 1444/1443

شكر و تقدير

قال رسول اله "صلَ الله عليه وسلم":

"من لم يشكر الناس لم يشكر الله ومن أهدى إليكم معروفا فكافئوه ".

عملا بهذا الحديث واعترافا بالجميل نحمد الله عز وجل ونشكره على أن وفقنا لإتمام هذا العمل المتواضع.

الشكر موصول إلى كل معلم أفادني بعلمه من أولى مراحل الدراسة حتى هذه اللحظة.

أتقدم بالشكر الجزيل إلى الدكتورة المشرفة " ***مليكة قادري*** " التي رافقتني طيلة هذا البحث وأمدتني بالمعلومات والنصائح القيمة أتمنى أن يسدد الله خطاها ويحقق أهدافها جزاها الله كل خير. و رحم الله أباها و جعل قبره روضة من رياض الجنة .

كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر للجنة المناقشة الدكتور: سمير كيم . و الدكتور يوسف أزروال و جزيل الشكر للأستاذة لمياء شعبانة ,و الأستاذ: عبد المجيد سعدي.

كذلك نتقدم بالشكر الجزيل إلى كافة أساتذة جامعة تبسة .

إهداء

إلى أعظم وأعز رجل في الكون أبي

إلى أغلى إنسانة في حياتي والتي أنارت دربي بنصائحها

وكانت بحرا صافيا يجري بفيض الحب والبسمة إلى من منحتني القوة

والعزيمة "الغالية أمي". إلى اخوتي وسندي في الحياة

إلى رفيق دربي و زوجي ومن اختاره القدر أن يكون سندا لي

مروة

مقدمة

خـــــطــة الدراسة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني

المطلب الثاني: أهمية المجتمع المدني.

المطلب الثالث: أركان و خصائص المجتمع المدني.

المبحث الثاني: ماهية الثقافة البيئية و علاقتها بالمجتمع المدني

المطلب الأول: مفهوم الثقافة البيئية

المطلب الثاني : أهداف الثقافة البيئية

المطلب الثالث : علاقة المجتمع المدني بالثقافة البيئية.

الفصل الثاني: المجتمع المدني في الجزائر

المبحث الأول : نشأة المجتمع المدني بالجزائر

المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر

المطلب الثاني: وظائف المجتمع المدني بالجزائر

المبحث الثاني : الإطار القانوني للمجتمع المدني بالجزائر

المطلب الأول: الأليات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني بالجزائر

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الرشادة بالجزائر

الفصل الثالث : مساهمة المجتمع المدني في تكريس الثقافة البيئية بالجزائر

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والبيئة في الجزائر

المطلب الأول: واقع البيئة في الجزائر

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر

المطلب الثالث: الصعوبات و العراقيل التي تواجه المجتمع المدني بالجزائر

المبحث الثاني: أدوات مساهمة المجتمع المدني في تعزيز الثقافة البيئية بالجزائر

المطلب الأول: الثقافة البيئية عبر وسائل الاعلام

المطلب الثاني: الثقافة البيئية عبر التربية والتعليم

المطلب الثالث: الثقافة البيئية عبر المؤسسات الدينية

الخاتمة

مقدمة

عرف المجتمع المدني في العقود القليلة الماضية تطورا ملحوظا في العديد من البلدان المتقدمة والنامية على السواء، هذا التطور الذي ساهم في التنامي الكبير في عدد مؤسسات المجتمع المدني خصوصا في المجتمعات العربية ، وتعد الجزائر من الدول السباقة في تبني فكرة وجود المجتمع المدني مقارنة بالدول العربية ، وذلك من خلال تشجيع انشاء الجمعيات والمنظمات المدنية على مستوى الممارسة الواقعية، وصولاً إلى استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني.

إن حماية البيئة و العناية بها كبعد من أبعاد التنمية المستدامة مرتبط بوعي الإنسان و ثقافته البيئية التي تهدف إلى تطوير الوعي من خلال إدماج البعد البيئي في جميع الأنشطة الاجتماعية و التعليمية و الثقافية و الإعلامية من أجل تكوين نظرة مغايرة للبيئة , و تصور لأنماط التفاعل مع البيئة , و ذلك عن طريق الإعلام البيئي الإيجابي و نشر الثقافة البيئية , داخل مجتمع المدينة. والذي لا يمكنه تحقيق ذلك إلا من خلال قيم ثقافية و سلوكية تقوم على مناهج علمية مدروسة يكتسبها الفرد في إطار استراتيجيات علمية تضع القضايا البيئية ضمن الأولويات للحفاظ على البيئة .

تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا فعالا في تشكيل و تفعيل مظاهر الحياة المختلفة , و ربط قنوات الاتصال بين الأفراد و الشعوب لمعالجة القضايا المتعلقة بالإنسان هي السمة البارزة المجتمعات المعاصرة لاسيما تفاقم مشكلات البيئة و التلوث التي كانت نتاج حركة التنمية الاقتصادية و تكنولوجيا التصنيع.

1 / أهمية الدراسة:

الأهمية العلمية:

تتجلى هذه الأهمية في توفير ***دراسة علمية*** أكاديمية للكثير من المهتمين بقضية التوعية والتربية في الجزائر وعلاقتها بالمجتمع المدني، لذلك تعد هذه الدراسة مهمة للناشطين في حقل العمل الجمعوي لفهم طبيعة التوجه الجديد للمنظمات والجمعيات، مما يوفر لهم فهم أعمق للبعد التنموي وترقية البيئة الذي أصبح يكتسبه المجتمع المدني من خلال الممارسات التي يقوم بها.

الأهمية العملية:

و تبرز أهمية هذه الدراسة في تحديد طبيعة الدور التنموي للمجتمع المدني الجزائري، وذلك من خلال بحث معرفي معلوماتي عن وضع المجتمع المدني الجزائري التوعوي تجاه مجالات الترقية البيئية، بما يمكننا من التوقف على واقع دور المجتمع المدني وموقع مؤسسات المجتمع المدني وطبيعة الأدوار والوظائف التي يؤديها، وكذا علاقته بالدولة، خاصة ما تعلق بموضوع نشر الوعي والثقافة البيئية.

كما تكمن أهمية الموضوع في أنه يحاول الكشف عن دور المجتمع المدني في مجال حماية البيئة و تحديد مسؤوليته في هذا الإطار إلى جانب ذلك يفتح الموضوع الباب لتقييم العلاقة التشاركية بين المجتمع المدني و الدولة في ابتكار و تنفيذ المشاريع البيئية نظرا لإدراك مؤسسات المجتمع المدني والحكومات على استحالة الفصل بين القضيتين.

2/ أهداف الدراسة:

جاءت هذه الدراسة لتحديد امكانيات المجتمع المدني في الجزائر وابراز أدواره المتعددة، وكذا اظهار مكانته في المجتمع من خلال ايجاد العلاقة الفعلية بين المجتمع المدني والدولة الجزائرية، ومن ثم محاولة صياغة مجموعة من التوصيات والاقتراحات تمكن جمعيات ومؤسسات المجتمع المدني من المبادرة والمساهمة جنبا الى جنب مع المؤسسات الرسمية انشر الوعي وثقافة المحافظة على البيئة ووقايتها من كل ما يتهددها من أخطار.

3 / مبررات اختيار الموضوع:

أ/ الأسباب الذاتية:

تتمثل في رغبة الباحثة في التعرف على الظاهرة محل الدراسة في جوانبها المختلفة، لأن الموضوع مهم وشيق، كذلك تشجيع الأستاذة المشرفة التي زادت من شغفي وميولي إلى دراسة هذا الموضوع لما له من انعكاس على الحياة النظيفة والمزدهرة للمواطن، وخلق بيئة نظيفة، ثم لما يشكله ذلك من فرصة لتقديم اقتراحات وتوصيات لجمعيات المجتمع المدني لترقية البيئة في ولاية تبسة، باعتبارها الولاية التي تقطن بها صاحبة هذا البحث.

ب / الأسباب الموضوعية:

الأهمية الكبيرة لهذا الموضوع بشكل عام ونقص الدراسات العلمية التي تناولته، وخاصة من حيث المساهمة في التثقيف البيئي في الجزائر، كذلك الفضول العلمي الذي تمخض عن هذه الدراسة شكل مرجعية أسست لاختيار هذا الموضوع، فضلا عن المستجدات التي تظهر كل مرة في مؤسساته ومنظماته في الجزائر خصوصا بعد أحداث الحراك الوطني، حيث أصبحت تعطى أهمية أكثر لموضوع حماية الوسط البيئي وترقيته.

4/ الدراسات السابقة:

اعتمدنا في دراستنا هذه على العديد من الرسائل والمذكرات والأطروحات بمختلف أنواعها، كذلك العديد من المقالات والكتب، وهذا لإبراز الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في تعزيز الثقافة البيئية و من ثم حماية البيئة في الجزائر، وتعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة في المساعدة على إنجاز هذا البحث العلمي، نذكر منها:

الدراسة الأولى:

عزاوي اعمر ،و لعمى احمد ،مقال حول :الثقافة البيئية ،بعد استراتيجي لحماية البيئية ،نوفمبر 2015.

تم تناول موضوع الثقافة البيئية كبعد استراتيجي في هذا المقال و تضمن تحديد أهم معايير الوعي البيئي و التنمية البيئية و كيفية توظيف ثقافة بيئية ذات طابع توعي لحماية البيئة .

- **الدراسة الثانية:**

محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، مذكرة الماجستير في العلوم البيئية ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، هدفت هذه الدراسة إلى رصد و تحليل دور التنشئة و التربية البيئية كأساس في حماية البيئة لتفادي وقوع الضرر البيئي.

الدراسة الثالثة:

فريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، دار الحامد، عمان،2003. عالج الكتاب اشكالية : اسباب التلوث البيئي و سبل مكافحتها و إيجاد الحلول في نشر ثقافة بيئية , ركزت الدراسة علة حماية البيئة و مكافحة شتى انواع التلوث المحدق بالبيئة.

5 / اشكالية الدراسة:

لدراسة هذا الموضوع قمنا بطرح الاشكالية التالية:

كيف يمكن للمجتمع المدني أن يساهم في تكريس الثقافة البيئية بالجزائر؟

يمكن تفكيك هذه الإشكالية الى مجموعة تساؤلات، هي كالتالي:

ـ ماذا تعني الثقافة البيئية؟

ـ ما هي أهمية وخصائص المجتمع المدني؟

ـ ما طبيعة العلاقة بين المجتمع المدني والبيئة؟

ـ ما هي آليات المجتمع المدني لتعزيز الثقافة البيئية؟

6/ ـ فرضيات الدراسة:

للإجابة المؤقته على الإشكالية سيتم إعتماد الفرضيات التالية:

1 / يعتبر المجتمع المدني شريك رئيسي في عملية المحافظة على البيئة في الجزائر.

2/ كلما خفت القيود على مؤسسات المجتمع المدني، استطاع نشر الوعي البيئي لدى المواطن الجزائري.

7 / الإطار المنهجي للدراسة:

اعتمدنا في هذه الدراسة على:

أ / **المنهج الوصفي التحليلي:** من أجل وصف وتحليل الظاهرة محل الدراسة.

ب / الاقتراب التاريخي: وساعدنا هذا الاقتراب في تتبع صيرورة تاريخ المجتمع المدني في الجزائر لأنه من أجل فهم الظاهرة لابد من الرجوع إلى الحوادث والوقائع السابقة، فالمجتمع الجزائري ارتبط بحوادث تاريخية عديدة.

ج/ منهج دراسة الحالة : حيث اعتمدنا في دراستنا على إلقاء نظرة عامة حول مفهوم جمعية جسور الشريعة أهم اهدافها و مساهمتها في مجال المحافظة على البيئة و نشر وعي بيئي لدى المواطنين أكثر

8/ تبرير الخطة:

تناول الفصل الأول وهو بعنوان: الاطار المفاهيمي للدراسة ، وينقسم إلى مبحثين الاول :،و بدوره ينقسم الى ثلاثة مطالب: اختص الأول بماهية للمجتمع المدني الثاني أهمية المجتمع المدني, والثالث أركان و خصائص المجتمع المدني..كما يضم المبحث الثاني : و هو بعنوان : ماهية الثقافة البيئية و علاقتها بالمجتمع المدني: يضم ثلاثة مطالب:الأول: مفهوم الثقافة البيئية و الثاني : أهداف الثقافة البيئية, والثالث : علاقة المجتمع المدني بالثقافة البيئية.

كما تناول الفصل الثاني و هو بعنوان :المجتمع المدني في الجزائر , و يحتوي على مبحثين الأول بعنوان : نشأة المجتمع المدني بالجزائر,وهو بدوره ينقسم الى مطلبين: المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر و الثاني : وظائف المجتمع المدني بالجزائر. و الثاني بعنوان الاطار القانوني للمجتمع المدني بالجزائرو ينقسم الى مطلبين الأول : الأليات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني بالجزائر, والثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الرشادة بالجزائر.

و جاء الفصل الثالث بعنوان: مساهمة المجتمع المدني في تكريس الثقافة البيئية بالجزائرو ينقسم الى ثلاثة مباحث جاء الأول بعنوان : العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والبيئة في الجزائر, ويضم ثلاثة مطالب: الأول: واقع البيئة في الجزائر, و الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر, و المطلب الثالث: الصعوبات و العراقيل التي تواجه المجتمع المدني بالجزائر أما المبحث الثاني: اليات مساهمة المجتمع المدني في تعزيز الثقافة البيئية بالجزائر ينقسم الى ثلاثة مطالب الأول: الثقافة البيئية عبر وسائل الاعلام و الثاني: الثقافة البيئية عبر التربية والتعليم و الثالث: الثقافة البيئية عبر المؤسسات الدينية.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي

للدراسة

تمهيد:

إن دراسة أي موضوع والبحث فيه يتطلب التحديد العلمي للمفاهيم وعرض المضامين المختلفة لها، فالمصطلحات تشكل الكلمات المفتاحية للموضوع وتسمح لنا وللقارئ بفهمه واستيعابه، وهذه الخطوة بمثابة القاعدة الأساسية التي نبني عليها هيكل الدراسة لفهم الموضوع، إذ لابدّ من التدرج في عرض مختلف جوانب البحث بشكل منطقي يتيح لنا تتبع الأحداث وفهمها، فمن خلالها تتضح الرؤية البحثية تمهيدا للدّخول في صلب الموضوع؛ وعليه سنباشر بداية بعرض المفاهيم المتعلقة بالموضوع والتي يطرحها عنوان البحث وذلك من خلال تأصيل مفاهيمي لمتغيري الدراسة:(المجتمع المدني و الثقافة البيئية).

المبحث الأول: ماهية المجتمع المدنـي :

إن العودة إلى محكمة التاريخ تسمح لنا باستنتاج أهمية المجتمع المدني الذي لعب دورا كبيرا في تقرير مصير العديد من الشعوب، وتشكيل الكثير من الحكومات، وقد حظي موضوع المجتمع المدني باهتمام كبير من الدارسين والمفكرين، وعرف ظهورا قويا خلال فترة الثمانينات، أين برز بشكل واضح في مجال السّياسة، واقتحم مجال النظرية الاجتماعية، ليفرض وجوده ودوره في المجتمع، ويطرح أفكاره من أجل التنمية وتحقيق الرقي والازدهار، ليمثل بذلك مرحلة حاسمة وهامّة في تاريخ الأمم وتقدمها، سواء بنجاحه في تحقيق مساعيه، أو بفشله في ذلك، الأمر الذي كان متوقفا على مدى جاهزية الشعوب والمجتمعات لاحتضان مبادئ هذا النظام، واستعدادها لتفعيل آلياته، وتطبيق ما ينص عليه من قرارات.

المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدنـي

نلاحظ أن مصطلح "المجتمع المدني" مصطلح مركب من كلمتين تم الجمع بينهما للحصول على مفهوم واحد، الكلمة الأولى وهي "المجتمع" والكلمة الثانية وهي "المدني" ولنتبيّن هذا المفهوم لابدّ لنا أوّلا من تفكيك المصطلح وشرح كل كلمة على حدى، ثم سنعيد ربطهما من أجل اكتشاف المعنى الذي يمثله المصطلح. ***المجتمع*** هو مكان الاجتماع، ويطلق مجازا على جماعة من الناس خاضعين لقوانين عامة، مثلا المجتمع القومي. [1] وفي قاموس " محيط المحيط " يورد معنى المجتمع كهيئة اجتماعية، هي الحاصلة من اجتماع قوم لهم مصالح يشتركون فيها. **أما *المدني*:** ورد في معجم "بولد وينف" أن مدني هو عكس عسكري، أي ديني، وذلك لتمييزه من المجال العسكري، ومن المجال الدّيني، إذ نفي مدني هو علماني؛ بمعنى منفصل عن الشؤون الدينية ومنفصل أيضا عن الشؤون العسكرية. [2]

1- علي بن هادية وآخرون، **القاموس الحديد للطلاب**، (الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1991 ط 7)، .ص 1006.

2- توفيق المدني، **المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي** (منشورات اتحاد الكتاب العربي، لبنان 1997)، ص41.

وتذكر هذه التمييزات بالاستخدامات العامية لمصطلح مدني بالإنجليزية والعربية، لوصف ما هو متميز عن كل من يلبس الزي الرسمي (الشرطة، الجيش ...) الأمر الذي لا يعني في الحقيقة إلا كونه غير رسمي؛ أي متميز عن الدولة.[1] هذا بشأن كلمة مجتمع "وكلمة المدني" منفصلتين، أما بخصوص المصطلح الذي يجمعهما معا "المجتمع المدني" فقد تغيّر وتطوّر عبر التاريخ وفق متطلبات العصر التي تفرض المعاني والأهداف، وبعد أن تتحقّق هذه الأخيرة يظهر من جديد بمعان جديدة؛ أي كحامل لمطالب جديدة ووليد لإفرازات جديدة، [2] فهو كحال الكثير من المصطلحات والمفاهيم التي اختلف الدّارسون والمفكّرون حول المعنى الذي يلبسونه للمصطلح، وذلك راجع إلى اختلاف ذلك تباينت التعريفات التي قدمت للمجتمع المدني، ومن بينها نذكر على سبيل المثال:

يعرفه محمد الحابري : المجتمع المدني هو المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفراده على أساس الديمقراطية؛ أي المجتمع يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية، وتحترم فيه حقوق المواطن السياسية، والاجتماعية، والاقتصادية، والثقافية في حدها الأدنى على الأقل.[3]

يعرف صالح زياني: هو المجتمع الذي يقوم على المؤسسات السياسية، والاجتماعية، والثقافية، والاقتصادية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال نسبي عن سلطة الدولة، لتحقيق أغراض متعددة., و يقصد به أيضا المنظمات الوسيطة والمستقلة التي تربط الفضاء الاجتماعي القائم بين الدولة والسوق والأسرة.[4]

1- عز ميبشارة، **المجتمع المدني –دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي–**، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ط 2)، ص65.

2- صالح زياني، **تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمهورية في الجزائر**، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 (2007)، ص89.

3- محمد عابد الحابري، "**إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي**"، مجلة المستقبل العربي 167 (1993)، ص3

4- هويدا علي، "**فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية** "، بحث مقدم إلى ندوة " دولة الرفاهية. الاجتماعية "، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية 28 – 30 نوفمبر 2005)، ص2 .

يمكننا وضع تعريف إجرائي لمفهوم المجتمع المدني: هو عبارة عن مؤسسات وهيئات، يتمتع بخاصية الحرية أو الاستقلالية الجزئية عن الدولة كما ورد في بعض التعريفات، وعليه يمكن القول بأن المجتمع المدني هو تلك التنظيمات أو المؤسسات المستقلة عن الدولة، والتي تقوم بأعمال تطوعية لخدمة المجتمع، وتحقيق التنمية والرقي. ;و هو بذلك حلقة الوصل بين الحكومة و الشعب. و يتكون من مجموعة واسعة النطاق من المؤسسات و الجمعيات و الهيئات التنظيمية و الأحزاب و النقابات , منظمات غير حكومية و غير ربحية منظمات تطوعية , لها وجود في الواقع تسعى لتكون معبرة عن اهدافها و توصيلٍ اهتماماتها و قيم أعضائها او الأخرين , استنادا إلى إعتبارات أخلاقية او ثقافية او سياسية أو علمية أو دينية أو خيرية . تسعى كل مؤسسات المجتمع المدني الى تحقيق أهدافها و تعمل لنصرة قضية مشتركة.

نشأة المجتمع المدني: ما يجب التأكيد عليه هنا من أن مفهوم المجتمع المدني الذي تعود أصوله الفكرية إلى توماس هوبز في القرن السابع عشر , قد تطور في اتجاهين في الدول الديمقراطية , وفي الدول التي في طور الانتقال الديمقراطي . حيث تطور المفهوم إلى:

أولا: على مستوى الدول الديمقراطية: , فبعد أن كان المفهوم يشتمل الجمعيات و الأحزاب السياسية و النقابات , وجميع أشكال التنظيم الاجتماعي السياسي (جمعيات حقوق الإنسان , و النقابات ووسائل الإعلام بشكل خاص).

ثانيا: أما في الدول التي دخلت تجربة تحول ديمقراطي : فإن هذا المفهوم يتجه نحو الاتساع ليشمل جميع التنظيمات المستقلة عن الدولة و الخارجة عن مراقبة السلطة الحاكمة أو المعارضة لها بما فيها الجمعيات الدينية , وهذا ينطبق على اليمن , ومع تطور المفهوم تطورت أهمية و دور منظمات المجتمع المدني .[1]

1- **ملتقى وطني ،المبادئ الدستورية و القانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني** وفقا لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.

<u>علاقة المجتمع المدني ببعض المصطلحات ذات العلاقة:</u> قد تتشابه الكثير من المصطلحات فيحدث الخلط بينها نظرا للتّقارب الحاصل في المفاهيم والمعاني، ولذلك فإن التحديد الدقيق للمصطلحات يجنبنا الوقوع في الالتباس، إلا أن المفاهيم النظرية المتعلقة بالعلوم الاجتماعية يصعب تحديدها بدقة كونها تخضع لمذاهب وقناعات أصحابها من جهة، ولكونها غير ثابتة وقابلة للتغيير والتطوير حسب الظروف المتحكمة فيها، فهي ليست كالعلوم الدقيقة التي تمثل حقائق ثابتة بالدليل والبرهان، ومع ذلك يمكن التفريق بين هذه المفاهيم من خلال الخصائص والمهام التي تؤديها. ومن بين هذه المفاهيم التي يحدث فيها الالتباس والخلط مع مفهوم المجتمع المدني، نذكر "المجتمع السياسي" و " المجتمع الأهلي " وإليكم تعريف كل منهما:**المجتمع السياسي:** هو مجتمع الدولة والحكومة والسلطة؛ وهذا يعني أن كل شيء لا يصدق عليه حكومة أو غير تابع للحكومة فهو مدني،[1] أي أن المجتمع السياسي هو نظام الدولة السياسي الذي ظهر إلى الوجود تاريخيا متبلورا بصورة مفهوم سياسي، بديل للنظام القبلي القديم؛ الذي كان يعتمد في تنظيم شؤونه الاجتماعية والسياسية على التشاور بين أفراد القبيلة الذين يديرون شؤونهم بصورة بدائية.[2] ويعود الفضل في التفريق بين مفهومي "المجتمع المدني" و "المجتمع السياسي" إلى غرامشي الذي وضح الفرق بينهما، ورسخ مفهوم كل منهما، ذلك أن نظرية التعاقد الاجتماعي كانت ترى بأن المصطلحين لهما نفس المفهوم، والذي يشمل الدولة والمجتمع معا كوحدة.

المجتمع الأهلي: ونقصد به الجماعة التي تربط بينهم صلات القرابة، عادة ما يكون ذا طابع قرابي عصبي، وانتماء الأفراد إليه لا تحدده إرادتهم الحرة، بل رابطة الدم أو الانتماء العرقي، أو الدين، أو الطائفي. والمؤسسات التقليدية القرابية الإرثية لا تدخل ضمن حيز المجتمع المدني، لأن سلوكها

1- هويدا علي . مرجع سابق .ص 4.

2- يعقوب يوسف الرفاعي، "**مجتمع مدني: الفرق بين المجتمع المدني والسياسي**"، ثم تصفح الموقع يوم: 3 [مارس 2023.**www.http/alhassad.net/spip.php.com**

وثقافتها غير مدنية، والانتماء إليها إرثي لا طوعي، وليس للفرد حق الاختيار ليكون من هذه الطائفة أو تلك القبيلة أو ذلك الدين، واستبدال هذا الانتماء يعني تعرضه للفرز أو النبذ الاجتماعي، أو القتل في بعض الأحيان، والفرد في المجتمع الأهلي في الغالب يرى الآخر عدوا يجب إقصاؤه، وإن دعت الضرورة إلى إهدار دمه؛ فهو خاضع لإرادة الأب والأخ الأكبر.[1]

المطلب الثاني: أهمية المجتمع المدني

تقدم مؤسسات المجتمع المدني إسهامات في كافة المجالات بالمجتمع كالتعليم، الصحة الرعاية الاجتماعية، البيئة .... إلى غير ذلك، حيث أن المواطنين ينشئون هذه المنظمات في مجتمعاتهم انطلاقا من وعيهم بكونها الوسيلة المناسبة لمواجهة مشاكلهم وتلبية احتياجاتهم بضم جهودهم إلى الجهود الحكومية؛ فهذه المؤسسات تشكل حلقة وصل بين المواطنين والحكومة، وهذا الموقع الوسيط الذي تحتله يخولها ممارسة عدد من الأدوار الهامة في المجتمع والتي يمكن إجمالها في ثلاث نقاط رئيسية.

1/ صيانة الطابع التعاقدي للدولة وضبط توازن العلاقة بين الدولة والمجتمع:

الدولة الدستورية هي الدولة التعاقدية، ولا يمكن اليوم البقاء لغير الدولة الدستورية التي تجسد التزاما متبادلا بين الشعب والحكومة يرى رواد نظرية العقد الاجتماعي وكما أكد الإسلام في مفهوم البيعة؛ ولا يمكن صيانة هذا التعاقد إلا بقيام تجمعات المجتمع المدني التي تضمن الاستمرار والاستقرار للتعاقد بين الدولة والمجتمع، وإلا فان الدولة تتدرج في الإخلال بالتعاقد حتى تتحول سريعا إلى دولة مستبدة مهما كان في رموزها من الصلاح و الذكاء.[2]

ومن جهة ثانية فان هذه المرجعية تمنع من ثلاث مفاسد كبرى: تحكم المركزية والبيروقراطية وتمنع من سيطرة السوق التجارية على الحياة والصحة والثقافة وتحد من ما يمكن تسميته "الأخلاق

1-عبد الجبار خضير عباس، "**المجتمع المدني: المفهوم والظهور العالمي**"، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2023.www.http/ahewar.org/s.asp.com

2- ليندة نصيب، "**المجتمع المدني: الواقع والتحديات**"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 15 (2006)، ص168.

التجارية الأنانية"، وتمنع ثالثا من سيطرة الدكتاتورية والحزب والرأي الواحد، فتمنع من استثراء الاستبداد العسكري والإقطاعي الذي يشيع فيه ما سماه ماكس فيبر" تربية الخضوع"، كالعبودية والتقليد والتلقين في جانب الرأي العام والأنانية والاستعلاء والاستعباد في جانب النخب.[1]

2/التنشئة الاجتماعية و السياسية:

تعتبر مؤسسات المجتمع المدني مدارس للتنشئة السياسية على الديمقراطية، فهي تزود أعضاءها بقدر لا بأس به من مهارات والفنون التنظيمية والسياسية الديمقراطية، فبحكم ما تنطوي عليه من حرية نسبية في تنظيم الاجتماعات والحوار والمنافسة لاختيار القيادات فإن أعضاء هذه التنظيمات يتلقون ويمارسون قدرا من الثقافة السياسية التي لا تتاح عادة في نطاق الأسرة والمدرسة أو العمل.

فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، وتلك شروط نفسية مطلوبة لصحة المجتمع ككل؛ أضف إلى ذلك مشاركة الفرد داخل المنظمة في ممارسة حقوق الديمقراطية، وكالدخول في حوار مع الأعضاء الآخرين والتنافس على القيادة بالترشيح والتصويت في الانتخابات التي تجري فيها، تصبح بمثابة مدرسة يتعلم منها الفرد أصول هذا السلوك الديمقراطي على مستوى الجماعة الصغيرة التي ينتمي إليها ليمارسه بنفس الحماس والايجابية بعد ذلك على مستوى المجتمع ككل . فاعتياد الفرد على التصويت في انتخابات التي تجري لاختيار النواب الذين يمثلون البرلمان أو لاختيار الحكومة التي تحكمه.

والفرد من خلال منظمته يشارك في أوجه النشاط العام و يعتاد على الاستماع إلى أراء الآخرين وقبول نتائج الحوار التي تتفق عليها الأغلبية مع التعبير عن معارضته بشكل سلمي. ولا شك في أن هذه

1- ليندة نصيب، المرجع السابق، ص 169.

العملية التعليمية والتدريبية تستغرق وقتا طويلا حتى تتمكن من غرس ثقافة ديمقراطية تقوم على مبادئ التسامح والتعايش السلمي بين المختلفين والوعي بأهمية المشاركة في تحقيق التقدم وتنمية المجتمع، فضلا عن الشعور باجلثقة في النفس والاستعداد لتقبل الحلول الوسط والتضامن والتعاون مع الآخرين لتحقيق الغاية المشتركة.[1]

هذا إلى جانب الثقافة الأخلاقية التي تتحقق في تلك الجماعات، حيث أن الناس الذين يدخلون في هذه المنظمات يكتسبون من هذه الخبرة بعدا أخلاقيا مفيدا لحياتهم، وهذا من خلال غرسها على مجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد المنضمين إلى مختلف الجمعيات والمنضمات، قيم الولاء والانتماء والتعاون والتضامن والاستعداد لتحمل المسؤولية، والمبادرة بالعمل الايجابي والاهتمام والتحمس للشؤون العامة للمجتمع ككل، بما يتجاوز الاهتمامات الخاصة و المصالح الشخصية الضيقة، هذه الوظيفة تعكس قدرة المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد.[2]

3/ تنظيم التعبير عن الرأي والمشاركة الفردية والجماعية:

يمثل المجتمع المدني قناة للمشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية الواعية النابعة من التطوع، وليس التعبئة الإجبارية والتي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالتمتع بالجماهيرية والتأييد الشعبي. ولا يستطيع الفرد وحده مواجهة الدولة وتحقيق مصالحه والتعبير عن آرائه على نحو فردي ولكنه يستطيع من خلال عضويته في تنظيمات سياسية كالأحزاب، ومهنية كالنقابات واجتماعية كالجمعيات، وثقافية كالأندية والروابط الفكرية أن يعبر عن رأيه وأن تصان مصالحه وأن يتحقق الصالح الخاص من خلال تحقيق الصالح العام، [3] كما أن وجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الفرد بان لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياستها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلس متوفر ومتاح، والحقيقة أن هذه الوظيفة تؤدي إلى تقوية شعور الأفراد بالانتماء

1- ناهد عز الدين: **المجتمع المدني**، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم 3، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالأهرام القاهرة، 4000، ص93.

2- المرجع السابق ص91.

3- ناهد عز الدين, المرجع السابق ص 99.

والمواطنة وبأنهم قادرون على المبادرة بالعمل الايجابي التطوعي دون قيود بل تشجعهم الحكومة على التحرك المستقل بحرية دون اعتماد عليها الخدمة المجتمع وهم مطمئنون إلى أن حقوقهم وحرياتهم مصانة لان هناك حصنا يلجئون إليه للاحتماء به في حالة تعدي الدولة عليها. إذن يفترض في كل مؤسسة مدنية تمثيل فئة من المواطنين حسب طبيعة أهدافها، وتنوب عنهم في تبليغ انشغالاتهم إلى السلطات المعنية والى الرأي العام وتنوب عنهم في المساهمة ساعة اتخاذ القرار، كما تمثلهم إذ تمارس ادوار الرقابة و الضبط. وتعتبر الصفة التمثيلية مؤشرا أساسيا لقياس مدى قوة ونجاعة أي منظمة، وهناك عدة مؤشرات لقياس التمثيل.[1]

المطلب الثالث: أركان و خصائص المجتمع المدني

أولا: أركان المجتمع المدني:

بما أن المجتمع المدني عبارة عن مجموعة من المؤسسات التي تشتمل على الجمعيات، والروابط، والنقابات، والأحزاب والأندية، والتعاونيات مثل (اتّحادات رجال الأعمال، النقابات العمالية والمهنية، اتحادات الفلاحين للجمعيات الخيرية) فإنها تشكل هيكلا مبنيا على نظام وقوانين تخضع لها، وهذا الهيكل بحاجة إلى أركان يقوم عليها من أجل فرض مشروعيته، وتأكيد حضوره الفعلي في المجتمع، وهذه الأركان نذكرها كالآتي:

-**الفعل الإرادي الحر (الطوعية)**: ويرمي هذا الركن إلى حرية المجتمع المدني القائم على أساس الطوعية؛بمعنى الفعل الإرادي الحر، وهذه الطريقة تميز تكوينات المجتمع المدني عن باقي التكوينات القرابية، التي لا دخل للفرد في اختيار عضويتها.[2] كونها تحتكم إلى صلات القرابة والدم.

-**التنظيم الجماعي (المؤسسي)** : ونقصد به النظام الذي يخضع له المجتمع المدني، إذ ليس مجرد جماعات عشوائية تتحرك دون أهداف ومقاصد، أو دون قوانين تضبطه، فالمجتمع المدني مجتمع منظم يساهم في خلق نسق من المؤسسات والاتحادات، التي تعمل بصورة منهجية خاضعة في ذلك لمعايير منطقية ولقواعد وشروط وقع التراضي بشأنها.[3]

1- فيليب برو: **علم الاجتماع السياسي**، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 9113، ص432.

2- أماني قنديل، " **تطور المجتمع المدني في مصر**" ، مجلة عالم الفكر، 3 (1999)، ص99.

3- عبد الجبار خضير عباس، "**المجتمع المدني: المفهوم والظهور العالمي**"، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2023.www.http/ahewar.org/s.asp.com

- **الركن الأخلاقي السلوكي** :ويعني هذا الركن أن المجتمع المدني كمؤسسات ومنظمات تخضع لمبدأ الأخلاق والسلوك، فينطوي على قبول الاختلاف والتنوع بين الذات والآخرين، وعلى حق الآخرين في أن يكونوا منظمات مدنية تحقق وتحمي وتدافع عن مصالحهم المادية والمعنوية، والالتزام في إدارة الخلاف داخل وبين مؤسسات المجتمع المدني وبينها وبين الدّول بالوسائل السّليمة، وفي ضوء قيم الاحترام والتسامح، والتّعاون والتناقض والصّراع السّلمي وبهذا يحافظ المجتمع المدني على تماسكه وترابطه وسط اختلاف وتنوّع الثّقافات، والمعتقدات، فهذا الرّكن يفرض احترام الجميع.

ثانيا: خصائص المجتمع المدني

بعدما ألقينا نظرة على الجانب التاريخي للمجتمع المدني، وتتبعنا مراحل نشأته وتطوره، سننتقل في هذا المطلب إلى التفصيل في المجتمع المدني، وذلك بالحديث عن السمات والخصائص التي تميزه كمؤسسة ونسق عن غيره من المؤسسات والأنساق، وهذه الخصائص تبرز لنا المفهوم الأساسي الذي يتشكل وفقه المجتمع المدني، وهذه الخصائص نذكرها كما يلي:

1-خاصية القدرة على التكيف: وترمي هذه الخاصية إلى تمتع المجتمع المدني بميزة التأقلم مع المستجدات والأحداث الجديدة التي يتعرض لها المجتمع، وهي قدرة المؤسسة على التكيف مع التطورات في البيئة التي تعمل فيها، إذ كلما كانت المؤسسة قادرة على التكييف كانت أكثر فاعلية لأن الجمود يؤدي إلى تضاؤل أهميتها وربما القضاء عليها،[1] فتجعل من هذه الخاصية جاهزة لكل ما يمكن أن يطرأ من تغييرات وظروف. وتجدر بنا الإشارة هنا إلى أنواع التكيف ومنها:[2]

-**التكيف الزمني:** وهو قدرة مؤسسات المجتمع المدني على المقاومة والاستمرار لفترة طويلة من الزمن، وهذا يتطلب أن يكون قيام المؤسسة على أسس راسخة تضمن لها الاستمرار لا المرحلية والموت بعد فترة قصيرة من تأسيسها.

-**التكيف الجيلي:** ويعني استمرار المؤسسة على الرغم من تعاقب أجيال من الزعماء والقادة على رأسها، فكلما استطاعت المؤسسة التغلب على مشكلة الخلافة سلميا، والاستعداد إلى استبدال القادة بآخرين بطريقة ديمقراطية، ازدادت مؤسّسيتها، أو بعبارة أخرى تخلي المؤسسية عن فكر الارتباط بشخص واحد تنحصر في يديه كل المسؤوليات كزعيم الحزب، رئيس الجمعية، وشيخ القبيلة .

1- جاسم الصغير، " **مجتمع مدني: خصائص وسيمات مؤسسات المجتمع المدني** " تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2023 ..www.http/ahewar.org/s.asp.com

2- ليندة نصيب, مرجع سابق.ص 170.

- **التكيف الوظيفي:** ونقصد به قدرة المؤسسة على إجراء تعديلات في أنشطتها مع الظروف المستجدة بما يبعدها على أن تكون مجرد أداة لتحقيق أغراض معينة.

2-خاصية الاستقلالية : وتعني حرية المؤسسة وعدم خضوعها لغيرها من الأفراد أو التنظيمات، وأن لا تكون تابعة لها، فهي تستقل في نشاطاتها ومهامها ولا تخضع لسيطرة خارجية تملي عليها الأوامر وتفرض عليها الاتفاقيات والمعاهدات التي تربطها بها ارتباطا يمنعها من الخروج عن طوعها.

وحتى تتحقق خاصية الاستقلالية لابد من توفرها على مؤشرات الاستقلالية والمتمثلة في:[1]

نشأة مؤسسات المجتمع المدني : وحدود تدخل الدولة في هذه العملية، فالأصل هو أن تتمتع المؤسسات بهامش من الاستقلالية عن الدولة، وواقع الحال في العديد من الأقطار العربية تقاطع كليا مع هذا والملاحظ أن معظم مؤسسات المجتمع المدني في الوطن العربي تخضع للحكومة بدرجة أو بأخرى، في حين أن أي سلطة مدنية لا يمكن أن تنمو وتستمر دون أن تحتفظ بحد أدنى من الاستقلال.[2]

الاستقلال المالي: ويتضح ذلك من خلال مصادر التمويل، فيمكن لهذه المؤسسات أن تعتمد جزئيا على الدعم الحكومي، أو على بعض الجهات الأخرى، أو تعتمد على التمويل الذاتي خاصة من طرف

أعضائها، أو زيادة رسوم العضوية ... إلخ، وذلك لأن صاحب التمويل يفرض سلطته على مموليه، غير أن الملاحظ هو أن الجزء الكبير من التمويل على المستوى العربي يأتي من الحكومة أو من منظمات إقليمية أو عالمية، الأمر الذي يجعلها أسيرة لمصالح تمويلها.[3]

الاستقلال الإداري والتنظيمي: ويقصد به استقلالية مؤسسات المجتمع المدني من حيث إدارتها لشؤونها وفق لوائحها وقوانينها الداخلية، بعيدا عن تدخل الدولة، ومن ثم تخفيض إمكانية استتباعهم من قبل السلطة وإخضاعهم للرقابة والسيطرة. [4]

ومن أجل تحقيق خاصية الاستقلالية لمؤسسات المجتمع المدني لابد من توفر المعايير والشروط اللازمة لذلك، ومن بينها على سبيل الذكر لا الحصر هذه المعايير:[5]

- خلق روابط الاتصال بين مؤسسات المجتمع المدني.

1- لينذة نصيب, المرجع السابق, ص 172.

2- أحمد شكري الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي** (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000، ص 229

3- لينذة نصيب، مرجع سابق، ص180.

4- المرجع السابق, ص 182.

5- أحمد شكر الصبيحي، مر جع سابق، ص36 .

– التعاون والتكاتف بينها من أجل تحقيق الصالح العام وتحقيق التنمية.

– ضرورة تأسيس قواعد ممارسة داخلية تأبى بشكل أو بآخر الفساد، أو الانحراف، أو الاستبداد، ذلك أن فساد التكوينات الداخلية سيؤدي إلى ضعفها، مما يحقق إمكانات هائلة لاختراقها.

3– خاصية التعقد: وتعني تعدد المستويات الرأسية والأفقية داخل المؤسسة؛ بمعنى تعدد هيئاتها التنظيمية من ناحية، ووجود مستويات تراتبية، وانتشارها الجغرافي على أوسع نطاق ممكن داخل المجتمع، الذي تمارس نشاطها من خلاله من الناحية الأخرى، ويلاحظ على كثير من المؤسسات في الوطن العربي بساطة بنيتها التنظيمية من ناحية، وانعدام انتشارها وتركزها في العاصمة، أو في المدن الكبرى دون الأقاليم والمناطق الريفية من أجل تفادي الاحتكار والمركزية فيها دون غيرها من المناطق[1] .

1– أحمد شكر الصبيحي، مر جع سابق، ص38 .

المبحث الثاني: ماهية الثقافة البيئية و علاقتها بالمجتمع المدني

أصبحت قضية البيئة و المحافظة عليها من التلوث و الوعي البيئي لدى المواطنين من أهم القضايا التي تشغل المجتمع العالمي , في الوقت الراهن إن إدراك الجميع لما تمثله المشاكل البيئية و التلوث البيئي من خطر على الحياة البشرية و التنمية الإقتصادية على المدي القصير و الطويل, جعل من عملية الحفظ على البيئة و حمايتها بعدا إستراتيجيا للإدارة الرشيدة للموارد الطبيعية الانها شرط أساسي , لتحقيق التنمية المستدامة . والتأهيل البيئي و يستلزم التقليل من المشاكل البيئية و التي تنتج من جراء تفاعل الفرد و المؤسسة مع البيئة من خلال السياسة البيئية للدولة من خلال جهة توفر الثقافة البيئية للفرد و المجتمع من جهة أخرى , و كسب ثقافة بيئية و تفاعل إيجابي مع البيئة .

المطلب الأول: الثقافة البيئية

قبل التطرق لمفهوم الثقافة البيئية يمكننا أولا تعريف مايلي :

1-مفهوم الثقافة : هي مجموعة العلوم والفنون والمعارف النظرية التي تؤلف الفكر الشامل للإنسان، فتكسبه أسباب الرقي، والتقدم والوعي عن طريق التهذيب العقلي، والتربية النفسية الخلقية.[1] . كما يرى هو فستاد (Hofstede) أن الثقافة هي البرمجة الجماعية للعقل الذي يمكنه أن يميز أعضاء إحدى المجموعات البشرية عن المجموعات الأخرى.[2] فمصطلح الثقافة يستعمل بشكل جماعي ليشير إلى مجموعة من الاتجاهات أو المعتقدات والقيم التي تتناسب مع الظروف والبيئة المتغيرة.

يرى سبرادلي (Spradley) أن ثقافة المجتمع تتكون من كل ما يجب على الفرد أن يعرفه أو يعتقده ،بحيث يعمل بطريقة يقبلها أعضاء المجتمع...فالثقافة ليست ظاهرة مادية فحسب، أي أنها لا تتكون من الأشياء أو الناس أو السلوك أو الانفعالات، وإنما هي تنظيم لهذه الأشياء في شخصية الإنسان ، فهي ما يوجد في عقول الناس من أشكال لهذه الأشياء. وهذا التعريف يتفق إلى حد بعيد مع التعريف القائل بأن مصطلح الثقافة في اللغة الإنجليزية يدل على معنى الحضارة (Civilization).

1- خضر أحمد عطاء الله ،**دراسات في آفاق الفكر الإسلامي**، دار الفكر للنشر والتوزيع، دبي ،1990، ص 12.

2 - Hofstede, Geert & Gert Jan Hofstede, Cultures & organizations: software of the mind, Mc Graw- Hill, Inc, New York, 2005 , p.4 2- Spradley James, Culture and Cognation, Chandle Publishing Company, USA, 1973, p p 6- .7

وقد أشار مالك بن بني إلى مدرستين في الثقافة هما: المدرسة الغربية الرأسمالية، والتي ترى أن الثقافة انعكاس لفلسفة الفرد وفكره، والمدرسة الماركسية التي ترى أن الثقافة انعكاس لفلسفة المجتمع.

2- مفهوم البيئة: عرفها المعجم الصادر عن المنظمة العربية للثقافة و العلوم :" المكان الذي تتوافر في العوامل المناسبة لمعيشة كائن حي أو مجموعة من كائنات حية " [1] و لقد أعطت المؤتمرات و الاتفاقيات الدولية المرتبطة بدراسة مشكلات البيئة عدة تعاريف للبيئة أهمها مؤتمر ستوكهولم، الذي انعقد في عام 1972 بمدينة ستوكهولم ، عاصمة السويد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية و لقد تميز هذا المؤتمر بالإعلان العالمي للبيئة و وضع توصيات تمثل منطلقات أساسية لفهم البيئة ،حيث كان لإعلان ستوكهولم الفضل في تنمية وعي أفضل لطبيعة المشكلات و أساسها ، مما حدا بالمتابعين للبيئة و قضاياها لاعتبار مؤتمر ستوكهولم منعطفا تاريخيا أرسى دعائم " فكر بيئي " جديد يدعو إلى التعايش مع البيئة و التوقف عن استغلالها بنهب و شراسة.

" البيئة هي مجموع العناصر الطبيعية و الاصطناعية التي تحيط بالكائنات الحية على سطح الأرض ، و تشكل إطارا معيشيا لها، و وسطا تنمو فيه و تقيم علاقات تفاعلية فيما بينها (تأثيرا و تأثرا) و مع تلك العناصر كالهواء و الماء و التربة و الطاقة و المناخ و المعادن"[2]

البيئة إذن هي كل متكامل يشمل إطارها الكرة الأرضية و هي كوكب الحياة و ما يؤثر فيها من المكونات الأخرى للكون .. و قد ورد هذا الفهم الشامل للبيئة على لسان الأمين العام السابق للأمم المتحدة "يوثانت " حيث قال "إننا جميعا شئنا أم أبينا نسافر سوية على ظهر كوكب مش ترك.. و ليس لنا بديل معقول سوى أن نعمل جميعا لنجعل منه بيئة نستطيع نحن و أطفالنا أن نعيش فيه حياة آمنة و كاملة"[3].

وفي القرآن الكريم قوله تعالى "واذكروا إذا جعلكم خلفاء من بعد عاد وبوأكم في الأرض تتخذون من سهولها قصورا وتنحتون الجبال بيوتا فاذكروا آلاء الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين".[4]

أهمية البيئة: إن تناولنا لأهمية البيئة يهدف إلى أن نحيا معها و نحس بها مع الأخذ بالاعتبار أننا جزءا منها، و لعل فهمنا لمدى أهمية البيئة يغرينا للتعايش معها. فلا بد للإنسان في كل ما يقوم به من تغييرات في الجهاز البيئي أن يأخذ في الاعتبار ما يتميز به هذا الجهاز من ثبوت ديناميكي بمعنى انه

1 **وزارة التهيئة الإقليمية و البيئة: أدلة المربي في التربية البيئية**، الجزائر، ط 3، 2777 ، ص76.

2 وزارة التهيئة الإقليمية و البيئة: أدلة المربي، مرجع سبق ذكره ، ص76.

3 رشيد الحمد، محمد سعيد صبارين ، مرجع سبق ذكره، ص24.

4 سورة الأعراف، الآية73.

ثبوت مرتبط بمحصلة التفاعل بين عدة قوى، فإذا طرأ خلل على إحدى هذه القوى- نتيجة لنشاط الإنسان المتعددة -استتبع ذلك تغييرات بيئية بعيدة الأثر.

3- الثقافة البيئية : يعتبر مصطلح الثقافة البيئية من المصطلحات الحديثة التي برزت من خلال الاهتمام بقضايا البيئة والتربية والثقافة والتي تعمل على نشر الوعي أو التحسيس بقضايا البيئة كمدخل أساسي لإدراك مخاطر التلوث وكذا تغيير السلوكيات والذهنيات للاهتمام أكثر بهذه القضية

فالثقافة البيئية يعرفها روك استل على أنها : فهم أساسيات التفاعل بين الإنسان والبيئة بمكوناتها الحية والغير حية، بحيث يتضمن هذا التفاعل الأخذ والعطاء بين الإنسان [1] والنبات والحيوان .

يعبرمصطلح الثقافة البيئية عن اكتساب الفرد للمكونات المعرفية والانفعالية والسلوكية من خلال تفاعله المستمر مع بيئته، والتي تسهم في تشكيل سلوك جيد يجعل الفرد قادرا على [2]التفاعل بصورة سليمة مع بيئته، ويكون قادرا على نقل هذا السلوك للآخرين من حوله .

ويعرفها علي الدريوش على أنها مرادف غير مباشر للتعليم الايكولوجي والتربية البيئية ، وهي عملية تطوير لوجهات النظر والمواقف القيمة وجملة المعارف ، والكفاءات والتوجهات السلوكية وجملة النتائج الصادرة وعملية التطوير هذه ، وذلك من اجل حماية [3] البيئة والحفاظ عليها .

يعتبر مفهوم الثقافة البيئية من المفاهيم التي لم تحدد حتى الآن تحديدا دقيقا ، وقد حاول بعض الباحثين التوصل الي مفهوم للثقافة البيئية يتفق مع الدراسات والبحوث التي قاموا بها , و تعرف الثقافة البيئية علي أنها : قدرة الفرد علي استخدام الفهم البيئي من خلال تفكيره وعاداته او ممارساته للعيش مع البيئة والاستمتاع بها ، بالإضافة إلي دراستها.

كما تعرف الثقافة البيئية بأنها : هي المعرفة والاتجاهات المناسبة نحو المشكلات والقضايا البيئية ومهارات التفكير العلمي اللازمة للفرد لإعداده للحياة كمواطن قادر علي تحديد وحل المشكلات البيئية القائمة والتعامل السليم مع البيئة [4] .

1فريد سمير، **حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية**، دار الحامد، عمان، 2003 ،ص59-60 .

2عزاوي اعمر ،لعمى احمد ،**الثقافة البيئية ،بعد استراتيجي لحماية البيئية** ،ص42 .

3علي الدريوش ،الثقافة البيئية ومهامها الأساسية ،خاص بأخبار البيئة ،جزء 2/1،نقلا عن 4 13:41.الساعة على،15/01/2023 بتاريخ،3www.4eco.com: //http

4 عزاوي اعمر , **مقال في الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة** .نوفمبر 2015 .

مستويات التنوير البيئي (الثقافة البيئية):

هناك ثلاث مستويات للتنوير البيئي هي كالتالي :

- **المستوي الاسمي :** حيث يمتلك فيه الفرد المعرفة المفاهيمية ببعض المصطلحات البيئية الاساسية التي تستخدم في الاتصال حول قضايا البيئة ، ويملك درجة من الوعي والحساسية تجاه البيئة .
- **المستوي الوظيفي :** يمتلك الفرد معرفة واسعة وفهما جيدا للطبيعة والتفاعلات بين الأنظمة الطبيعية والأنظمة البشرية ، ويمتلك الفرد فهما واسعاً للآثار السلبية لهذه التفاعلات .
- **مستوي العمليات :** في ذلك المستوي يملك الفرد قيماً معمقةً في الموضوعات البيئية ويملك العادات السليمة والسلوكيات المناسبة للتعامل مع البيئة [1]

خصائص الثقافة البيئية: للثقافة البيئية حصيلة من الخصائص والسمات نذكر منها ما يلى على سبيل المثال لا الحصر :

- تؤكد على فهم العلاقات المتبادلة بين الإنسان وبيئته سواء الطبيعية أو الاجتماعية أو الثقافية .
- تؤكد على اكتساب المعرفة والوعي وتنمية أوجه التفكير والتدريب على اتخاذ القرارات بإيجاد الحلول وبدائل فيما يتعلق بمشكلات البيئة .
- تركز على تنمية السلوك والاتجاهات والقيم الايجابية ومهارات حل المشاكل لدى الأفراد للوصول بالبيئة إلى توعية ملائمة لمعيشة الإنسان .
- تؤكد على الجهود الفردية الجماعية في سبيل صيانة البيئة والحفاظ عليها .
- تتوجه نحو تجنب مشكلات البيئة والعمل على تحسين هذه البيئة لمنع حدوث مشكلات جديدة .
- تتوجه عادة إلى حل مشكلات محددة للبيئة البشرية عن طريق مساعدة الأفراد على إدراك هذه المشكلات .
- تتميز بطابع الاستقلالية والتطلع إلى المستقبل .

1 نجيم حذفاني, ملتقى في الثقافة البيئية و نشر الوعي البيئي .مارس 2013 .

2 المرجع السابق.

- تأخذ بمنهج جامع لعدة فروع علمية في تناول وتوضيح مشكلات البيئة ،وتؤمن بتضافر انواع المعرفة اللازمة لتغييرها[2].

المطلب الثاني : أهداف الثقافة البيئية:

إن الأهداف الجوهرية للثقافة البيئية يمكن حصرها في النقاط الرئيسية التالية : حماية وحفظ الصحة وحياة الإنسان لأنها التزام وواجب أخلاقي من المفروض أن يأخذ بعين الاعتبار عند القيام بأي عمل من قبل المجتمع والدولة.

- التطوير المستديم للنظام الطبيعي والنباتي والحيواني وكافة الأنظمة الايكولوجية في تنوعها وجمالها وماهيتها من اجل المساهمة في استقرار المنظر الطبيعي العام وكذلك لحماية التنوع الحيوي الشامل .
- حماية المصادر الطبيعية كالتربة والماء والهواء والمناخ والتي تعتبر كجزء رئيسي من النظام البيئي وفي الوقت نفسه كأساس للتواجد والمعيشة للإنسان والحيوان والنبات والمتطلبات والاستثمار المتنوع للمجتمع البيئي .
- العمل على حفظ وترسيخ وتوسيع فضاءات حرة وذلك لخدمة أجيال مستقبلية وأيضا بهدف الحفاظ على التنوع البيئي .
- تعديل اتجاهات الناس سواء نحو البيئة أو نحو بعضهم البعض ونبذ نزاعات الأمامية والجشع والإهمال وتنمية حب النظام و احترام القانون .
- المشكلات البيئية معقدة ومواجهتها يستلزم تظافر مختلف مجالات المعرفة كما انه يجب الاهتمام بالمشكلات المحلية قبل العالمية. [2]

البيئة بمكوناتها هي نعمة الله للإنسان و عليه أن يحصل على رزقه و يمارس علاقاته دون إتلاف و إفساد، مصداقا لقولها تعالى" كلوا و اشربوا من رزق الله و لا تعثوا في الأرض مفسدين"[3].

1زيا عيساوي ، **واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري** ،دراسة ميدانية بمدينة بسكرة ،رسالة ماجستير ،جامعة 1 بسكرة،2010،ص68

2- ربيعة بأوسكار ، **مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2015/2016، ص 187،183

3سورة البقرة، الآية 59.

المطلب الثالث : علاقة المجتمع المدني بالثقافة البيئية

لقد أصبحت الجهود الذاتية التطوعية ضرورة ملحة وعليه تتضاعف أهمية ما تقوم به مؤسسات المجتمع المدني في التنمية المستدامة ، وهذا من خلال زيادة الوعي البيئي ومعالجة المشاكل البيئية ، وذلك بقيام دور و تنظيم مؤسسات المجتمع المدني بتدعيم المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة , في هذا المطلب سنتطرق إلى التربية البيئية كأساس للتكوين البيئي و دور المجتمع المدني في رفع مستوى الوعي البيئي (عملية التحسيس في حماية البيئة)

التربية البيئية أساس التكوين البيئي: التربية البيئية تسعى إلى إعداد الافراد ليكونوا متوافقين مع بيئتهم ويتمثل ذلك في تعليم الفرد كي يكون قادرا على القراءة والكتابة وفهم الأرقام واستعمالها وفهم النظم البيئية الطبيعية المعقدة التي هو جزء منها .

والتربية البيئية باختصار هي الجانب من التربية الذي يساعد الناس على العيش بنجاح على كوكب الأرض ، وهو ما يعرف بالمنحى البيئي للتربية البيئية[1].

وفي نفس السياق أيضا تعرف التربية البيئية حسب مؤتمر هيئة الأمم المتحدة لباريس بأنها تهدف إلى وعي المواطنين بالبيئة والمشكلات المتعلقة بها وتزوديهم بالمعار ف والخبرات والمهارات

والاتجاهات ، وتحمل المسؤولية الفردية والجماعية اتجاه حل المشكلات المعاصرة ، وبالعمل على منع ظهور مشكلات البيئة الجديدة[2].

كما تعرف أيضا : هي عملية علمية ومنهجية هادفة لتكوين الوعي وتنمية القيم والاتجاهات وكسب المهارات اللازمة لفهم العلاقات المعقدة بين سلوك الإنسان وبيئته ، ولاتخاذ القرارات الواعية لتوافق مع البيئة وحل المشكلات القائمة والمساهمة الخالصة في الجهود الرامية لمنع ظهور مشكلات بيئة جديدة[3].

تساهم أيضا التربية البيئية في رفع مستوى اهتمام البيئة العالمية الكلية والمشكلات المتصلة بها والحيلولة دون ظهور مشكلات جديدة4.

1- ارتب السعود ، **الإنسان والبيئة**، دارسة في التربية البيئية ، طبعة 2012، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 ، ص 204

2- **وازرة تهيئة الإقليم وحماية البيئة** بالتنسيق مع وازرة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية ، التعليم الإكمالي ، مشروع 13/94 ، الجزائر /12 13 ،ص13

3- إبراهيم بسيوني عميرة ، **التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم** ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العالي 2013، ص 49.

4، عبد الحميد أحمد رشدان ، **البيئة والمجتمع** ، دارسة في علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية ، ط. الأولى ، مصر،2013

أما اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية بالرغم من الارتباط الكبير بمجال التربية والتعليم في المجتمعات المعاصرة بالمؤسسات والأطر الحكومية فإن تتبع نمط تربوي خاص يظهر **لنا الدور الكبير الذي لعبته تنظيمات المجتمع المدني في بلورة هذا المفهوم** من خلال أساليب التربية الغير نظامية أو الغير رسمية ، حيث كان لمنظمات المجتمع المدني السبق الكبير في إعطاء البعد التربوي ومكانته الحيوية في توجيه علاقة الإنسان بمحيط البيئي كما هو الحال مثلا بالنسبة للاتحاد الدولي .

- آليات المجتمع المدني في مجال التربية البيئية: الأنشطة التربوية الغير نظامية يأخذ البعد التربوي جانبا مهما في العمل الميداني لتنظيمات المجتمع المدني المعنية بمجال البيئة ، وذلك من خلال التنوع الكبير الذي يشهده الواقع العملي لهاته التنظيمات من حيث أنشطتها ووسائلها الميدانية المعتمدة في ذلك .برامج التربية البيئية غير النظاميةّ كما أن من خلال مؤسسات المجتمعّ فإنها تتم كافة كالأسر والنوادي والجمعيات والهيئات والمتاحف والمعارض ودور العبادة ووسائل الإعلام . والمنظمات غير الحكومية وغيرها ، ونظرا لشدة تأثيرها وخطورة برامجها وطول مدتها الزمنية فإن الأسرة ودور العبادة ووسائل الإعلام تشكل هي الأحرى العمود الفقري لمؤسسات التعليم البيئي غير النظامي

وفيما يلي توضيح لدور أبرز هذه المؤسسات في حماية البيئة

أ- المدارس الإيكولوجية وشبكات التربية

تنفرد المدارس الإيكولوجية الغير نظامية بإمتيازات أساسية من حيث مناهجها ومجال تأثيرها الميدان ، والتي تستهدف حصريا الفئات المنسية لنظم التعليم الحكومي بتدرج مستوياتها ، تمتد برامج المدارس الإيكولوجية الحرة ولتشمل مختلف فئات المجتمع من خلال برامجها وآلياتها1.

الطبيعية الذي يعد من الهيئات السابقة في تبني برامج واستراتيجيات متعلقة بمجال التربية البيئية منذ سنة 1949 ، وتأكيدا لدورها في دعم وتفعيل برامج التربية البيئية أو في مؤتمر " تبليسي " سنة 1922 بضرورة أن تقوم الدول بتشجيع الجمعيات والتنظيمات البيئية للمساهمة الفعلية في برامج التربية البيئية وبمختلف مستوياتها ، وهي التوصيات التي تجسدت عمليا من خلال المكانة التي حصلت بها هاته التنظيمات على مستوى البرامج والهيئات المعنية بمجال التربية والتثقيف البيئي ، كما تبرز أهمية البعد التربوي في جهود قطاع المجتمع المدني في حماية البيئة عن طريق حجم النشاط التربوي لبعض التنظيمات البيئية .

3 - ارتب السعود ، المرجع السابق ، ص209.

لكن لا ينحصر اهتمام المجتمع المدني بمجال التربية البيئية على التنظيماتّ والجمعيات ذات البعد البيئي المباشر ، للعديد من الفعاليات الأبل يمتد خرى كالنقابات العمالية التي يحتل موضوع التربية والتثقيف البيئي أهمية كبيرة ضمن برامجها التكوينية والتي تنمي من خلالها إلى رفع مستوى وعي العمال بأهمية بيئة العمل وما تنطوي عليه من مخاطر تهدد سلامتهم الصحية وأمنهم وسلامة المحيط البيئي ، وهو الاهتمام نفسه الذي تبديه بعض التنظيمات المدنية الأخرى لمجال التربية البيئية ، كالجمعيات النسوية وجمعيات تربية وحماية الطفولة[1].

التربوية التي تستهدف أكبر قدر من الأفراد ولاسيما من خلال أنشطتها التربوية المنفتحة على المحيط البيئي كالزيارات الميدانية والتعامل المباشر مع المحيط الطبيعي ، بالإضافة إلى امتداد برامجها التربوية لمختلف القطاعات ذات العلاقة المباشرة بمجال البيئة كالقطاع الصناعي ، إذ تعمل بعض التنظيمات البيئية وبالتعاون مع المؤسسات الصناعية على بلورة أنشطة وبرامج تربوية لفائدة منتسبيها، وذلك بالنظر لطبيعة أنشطتها [2] وتأثيراتها المباشرة على المحيط البيئي .

ب- الأنشطة المنفتحة على المحيط البيئي

تعد إستراتيجية الأنشطة البيئية المنفتحة على المحيط البيئي والأنشطة الميدانية كعامل تمييز وفعالية مهم في نظم التربية البيئية الغير نظامية ، إذ تقوم فلسفة هاته الأنشطة التربوية على مبدأ الإسهام والمشاركة المباشرة والغير مقيدة للمتعلم في تعزيز وتنمية قيمه ومهاراته وخبراته العلمية اتجاه محيطه البيئي عامة ، وذلك بمشاركته المباشرة في الأنشطة التي تنظم في البيئة الطبيعية المفتوحة ، بحيث يكون الفرد أو المتعلم على اتصال مباشر بالنظم والعناصر الطبيعية ، وعلى نحو يضفي إلى زيادة إدراكه ووعيه بأهمية هاته العناصر ويعزز من قيمه ومبادئه اتجاهها وتتنوع هاته الأنشطة التربوية الحرة وفقا لطبيعة المواضيع المطروحة والفئات المستهدفة كالزيارات الميدانية للمناطق الطبيعية كالحظائر أو المحميات[3]

دور عملية التحسيس في حماية البيئة: يساهم تحسيس الإنسان بمدى تأثير البعد البيئي على مختلف جوانب حياته وضمان تمتعه بظروف معينة عادية وكريمة في بناء فرد مدرك ووعي بمختلف القضايا المرتبط ة بالمجال البيئي وتأثيراتها المباشرة على حياته الخاصة وحياة أفراد المجتمع ككل

1- بركات كريم ، **مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة** ، رسالة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2013-2014، ص50

2- ار تب السعود ، المرجع السابق ، ص 221

3- محمد أمين قادر ، **التربية والوعي البيني وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيني** ، مذكرة الماجستير في العلوم البيئية ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2019 ،ص232

1- التحسيس البيئي : ينصرف المفهوم العام لعملية التحسيس والتوعية البيئية للدلالة على تلك الإجراءات والوسائل المواجهة لضبط سلوكيات الإنسان في علاقته مع المحيط البيئي ، وعلى نحو يضمن عدم مساسه أو تأثيره على خصوصيات وحيوية هذا المحيط من جهة واستعداده لتجمل مسؤولياته في مواجهة المشاكل والتجاوزات ، والتي تمس به من جهة أخرى[1].

وتقوم عملية التحسيس وبالأساس على ترجمة المعارف والمدارك الإنسانية المكتسبة بالتربية والتثقيف إلى سلوكيات وتصرفات مؤثر في حماية هذا المحيط والمحافظة على مقومات وأسس استدامته ،

ومن ثمة تسعى برامج التحسيس والتوعية البيئية وعلى اختلاف صورها ومستوياتها إلى بناء وتكوين أفراد واعين ومتفاعلين مع قضايا المحيط البيئي الذي يعيشون فيه وبشكل مستمر ومتواصل يجعل من الاهتمام بالبيئة سلوكا عام يعتبر عن فعالية الفرد إ سهامه في الصالح العام للمجتمع ككل[2].

2- اهتمام المجتمع المدني بمجال التحسيس البيئي : يسعى الإعلام البيئي بشكل رئيس إلى حفز المواطنين للمشاركة في المحافظة على البيئة والتعامل معها بإيجابية تحقيقا لسلامة وسعادة المجتمع واستقراره من خلال دفع الناس وتشجيعهم وطرح المواضيع البيئية ووضعها على طاولة الحوار، وتبادل الآراء من خلال الإعلام ونشر الوعي بين الناس ليمكن الوصول إلى تعديل بعض أنماط السلوك التي يمارسها بعض الأشخاص والتي تعود وبالا على البيئة ، فمشاركة هذه الفئة من الناس توضح أمامهم الصورة وتنقلهم من عالم الجهل البيئي إلى عالم المعرفة بالضرورات البيئية من دمار وخراب والتوجه للممارسات الإيجابية[3].

وقد أكد إعلان "ريو" لسنة 1992 بوصفه خارطة طريق لحماية البيئة على أهمية البعد التحسسي و التوعوي في مختلف التدابير المواجهة لحماية المجال البيئي ، إذ نص المبدأ العاشر منه على ضرورة أن " تعالج قضايا البيئة على أفضل وجه بمشاركة جميع المواطنين المعنيين على المستوى المناسب ".....
وتقوم الدول بتسيير وتشجيع وتوعية الجمهور ومشاركته عن طريق إتاحة المعلومات على نطاق واسع وتكفل فرص الوصول داريه بفعالية إلى إجراءات قضائية و اما في ذلك التعويض وسبل الانتصاف[4].

1- عصام الحناري ، **قضايا البيئة في منة سؤال وجواب "البيئة والتنمية "** ، بيروت ، 2014 ،ص24،25.

2- محمد أمين غاو ،ر المرجع السابق ، ص43

3- ابتسام سعيد الملكاوي ، **جريمة تلويث البيئة** ، دارسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2019 ، ص23.

4- إعلان **ريو بشأن البيئة والتنمية "التطبيق والتنفيذ ت، "** قرير الأمين العام للأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الخامسة ، وثيقة رقم 2009/11 ، الصادرة في 01/ /02 2009 ، ص 02.

- ***دور تنظيم المجتمع المدني في مجال حماية البيئة***

تعتبر طريقة تنظيم المجتمع على وجه الخصوص أكثر طرق الخدمة الاجتماعية إسهاما في مجال البيئة، حيث يمكنها المساهمة في تدعيم الاتجاهات والقيم الإيجابية نحو البيئة أو تعديلها ، كما يمكنها المساهمة في نشر الوعي البيئي وبالإضافة كما سبق، يمكن تنظيم المجتمع أن يقوم كالآتي في مجال حماية البيئة- : المشاركة الشعبية ، تدعيمها ، أهدافها

تعريف المشاركة : هي إسهام أهالي المجتمع تطوي في جهود التنمية سواء بالراس ، العمل ، التمويل.....الخ ، فيلعب الفرد من خلالها دوار في الحياة الاجتماعية والسياسية في بلده ، وتتاح له فرصة الإسهام في وضع الأهداف العامة لمجتمعه واقتراح أفضل الوسائل لتحقيق تلك الأهداف ، وعلى هذا الأساس يعتبر الإنسان القادر والواعي بالأمور الهامة والحيوية التي تهم الوطن هو و المحدد الرئيسي لأهداف التنمية[1].

اكتشاف القيادات الشعبية عدادها في مجال البيئة

- ✓ القادة الشعبيون هم أفراد من نفس المجتمع ويتمسكون بعاداته وتقاليده وهم أقدر الناس على إقناع أفراد المجتمع بأي خطوة أو ترك مرغوب
- ✓ القادة الشعبيون يتمتعون بثقة المواطنين ومن ثم يسهل من خلالهم الحصول على ثقة المواطنين . ويجب على المنظم الاجتماعي بعد قيامه بالتعرف على القيادات الشعبية أن بعدها من خلال تدريبها وتوعيتها بأهم مشكلات البيئة وأسبابها وآثارها وكيفية مواجهتها لضمان فاعلية تأثيرهم بعد ذلك .

تدعيم المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة : طريقة تنظيم المجتمع إحدى طرق الخدمة الاجتماعية تعتبر مشاركة المواطنين بمثابة حجر الزاوية للطريقة ، إذ أن تلك الطريقة منتهج تحاول استشارة المواطنين للمشاركة في خدمة مجتمعهم المحلي وذلك يعني بالطبع خدمة البيئة ، ويجمع خبراءّ المشاركة الشعبية هي م تنظيم المجتمع على أن المبادئ الرئيسية للطريقةّ أهم ، بل أن نجاح تنظيم المجتمع يتوقف لحد كبير على مدى اشتراك المواطنين ومن ثم يجب إتاحة الفرصة الأكبر لعدد من الأهالي ليساهموا في مختلف العمليات المتعلقة بالبيئة كل تبعا لخبراته واهتماماته مكانيتاه وفي نفس الوقت تعتبر المشاركة الشعبية ركيزة أساسية ومبدأ من مبادئ التنمية المتواصلة البيئية ومن هذا التلاقي[2].

1 . محمود عودة ، **المشاركة الشعبية والتنمية ، دارسة في المعوقات البنائية والشفافية** ، دار العلوم للنشر والتوزيع ، 2012، ص .9

2- أحمد محمد موسى ، **الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة** ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ط الأولى ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر ، 2012 ، ص 321 ، 329- 2 .

الواضح بين تنظيم المجتمع والتنمية المتواصلة ودور المنظم الاجتماعي هنا هو استشارة المواطنين للمشاركة في مجال البيئة[1].

أهداف المشاركة الشعبية في مجال حماية البيئة: إن طريقة تنظيم المجتمع في مجال الخدمة الاجتماعية البيئية تهدف بوجه عام إلى تحسين أحوال البيئة ووقايتها من الأخطار ، وذلك عن طريق إحداث التغييرات المقصودة في سلوكيات المجتمع .وهذا الهدف العام يمكن ترجمته إلى الأهداف الآتية

1 _ التخطيط من أجل البيئة : كالمساعدة في دراسة البيئة المحلية لتحديد مواردها ومشكلاتها والمساعدة في وضع سياسة خطة للاج المشكلات وتنمية الموارد البيئية

2 _ تنسيق العمل البيئي: كالمساعدة في تنسيق وتنظيم الجهود الأهلية والحكومية في العمل البيئي والمساعدة في التنسيق بين مختلف المستويات (مستوى القربة ، مستوى المحافظة ، مستوى الجمهورية).

3_ تدعيم المؤسسات العامل في مجال البيئة : كالمساعدة في تدعيم المؤسسات والهيئات والمنظمات التي تعمل في مجال البيئة أو رفع مستوى الخدمات التي تقدمها للمجتمع .

4_ تشجيع مشاركة المواطنين في العمل البيئي: كتشجيع المواطنين والحكومة والمشاركة في بدء خدمات جديدة تحتاجها البيئة والمساعدة في تنمية الوعي البيئي والإنتاجي بين المواطنين[2].

دور المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة:إن للمجتمع المدني دور فعال في يخص تحقيق التنمية المستدامة وذلك نظرا لعلاقته بحماية البيئة وهذا ما سوف نحاول أن نبينه من خلال هذا المطلب

علاقة البيئة بالتنمية المستدامة: البيئة والتنمية ليستا منفصلتين ، فهما مرتبطتان ارتباطا لا يقبل التجزئة ، فالتنمية لا يمكن أن تستمر على قاعدة موارد بيئية متدهورة ، كما لا يمكن حماية البيئة عندما لا تضع التنمية في حساباتها تكاليف تخريب البيئة .

وقد عرفت الوكالة العالمية للبيئة والتنمية البيئية بأنها: التنمية هي التي تواجه الأفراد الراهنة دون الإنقاص من قدرة الأجيال المقبلة على مواجهة احتياجاتها وبدل هذا التعريف على ضرورة :

- توفير أفق أخلاقي يحدد المسؤوليات الاجتماعية تجاه الجيل الحالي والأجيال اللاحقة .

1- أحمد محمد موسى ، المرجع السابق ، ص333 ،334.

2- المرجع السابق , ص 334.

- توفير أفق زمني يمتد إلى المستقبل ليتجاوز فترات إجراء الانتخابات بالمجتمعات الديمقراطية أو لفترة تزيد عن طول فترة خطط التنمية الأمنية[1].

ومن هنا ظهرت رؤية جديدة للتنمية التي تركز على أن الدول تسعى إلى تحقيق تنمية مت واصلة من أجل تطوير مجتمعاتها ، هذا لا يمكن حدّ ولاشك أنوثه من خلال استراتيجيات التنمية ، ونتيجة لما سبق عقدت قمة الأرض عام 1992 أساسا لمناقشة الخطر البيئي الذي يهدد هذا الكوكب ، وأكدت هذه القمة أنه من الضروري أن تسير التنمية والبيئة جنبا لجنب وأن التنمية على حساب البيئةّ لا تتم ، ولا ينبغي أن التنمية أن تكون في المقابل للبيئة عائقا في السعي المشروع إلى تحقيق التنمية ، فالبيئة مخزون الموارد الطبيعية التي يستخدمها الأفراد لزيادة ر فاهيتهم والتنمية هي عملية متواصلة تهدف إلى زيادة الرفاهية ويعني هذا الهدف أن البيئة والتنمية هو تحسين أساليب الحياة[2].

وتبدو أهمية وشمولية العلاقة بين البيئة والتنمية في نواحي ثلاث هي :

1- أن عن قصر نظر الاتجاه نحو التنمية جون وضع اعتبار للظروف البيئية أمر يتم ولو بعقبة نجاح فعال طويل المدى

2- تعيش الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء في مشاكل بيئية.

3 - تصرف لمعالجة مشكلة معينة في منطقة من العالم يحدقان أن أي عاكساته على الضرر العالم الأخرى .

وبناء على البرنامج الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة الأولى للبيئة الذي انعقد في مدينة ستوكهولم عاصمة السويد ، بمساعدة الحكومات والجهات الأخرى ذات العلاقة من أجل مراعاة الاعتبارات البيئية في الجهود المبذولة من أجل التنمية وفي ظل مفهوم التنمية المتواصلة فإن السلع التي تطلق عليها السلع الحرة مثل الهواء والماء غيرها من العناصر الطبيعية لإبقاء على حرية النظم البيئية .وتتم التنمية البيئية وفق الأسس الآتية.

1- أن تؤدي إلى تلوث أقل ونفايات قليلة .
2- استخدام التكنولوجيا لإعادة استخدام الموارد
3- الاهتمام باستخدام الأرض لتوفير بيئة صحيحة سليمة للكائنات الحية في مواقع المراكز الصناعية والتجمعات البشرية

1- عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص213

2- عبد الله بن جمعان الغامدي ، **التنمية المستدامة من الحق في استغلال الطبيعة والمسؤولية عن حماية البيئة** ، مذكرة ماجستير ، جامعة السعودية ،2012 ،ص01

توفير النماذج والعادات السليمة التي شوهت البيئة من قبل أفراد المجتمع وتعمل على تجديد مصادرها عادة استصلاح الأراضي الزراعية والمراعي و التشجير والمزارع السمكية.....الخ[1].

مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية المستدامة: لقد جاء في تقرير بروندت لاند نشر من قبل اللجنة غير الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بروها رلن بروندت لاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية ، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها:" التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها ومنه يتجلى مساهمة المجتمع المدني في تحقيق التنمية البيئية الذي يظهر مع تنامي اهتمام وسائل الإعلام بالقضايا البيئية أصبح الراي العام أكثر اهتمام بإيجاد حلول لمشاكل من قبيل انقراض الكائنات الحية والتغير المناخي والتلوث والعمل على خلق [2]

مجتمع مستدام بيئيا ، وقد بدا واضحا لهذه الدراسة أن عملية التحول إلى التنمية المستدامة لحماية المجال الحيوي للأرض تتطلب جهود كل المجتمع الإنساني

ويتطلب نجاح التنمية المستدامة بيئيا حسن الإدارة البيئية للمشاريع الإنمائية ، بحيث يدمج محور الحفاظ على البيئة في هذه المشاريع إجراء التفسير البيئي المستمر للمشاريع التنموية ووجود قانون بيئي رادع والعمل على إنشاء مؤسسات معنية بشؤون البيئة ونشر الوعي البيئي والتربية والتدريب .

1- عبد الله بن جمعان الغامدي ، المرجع السابق ، ص02.

2 - عبد الحميد أحمد رشوان ، المرجع السابق ، ص211 .

خلاصة الفصل الأول

من خلال دراستنا لهذا الفصل نستنتج أن تطور المضامين الفكرية لمفهوم المجتمع المدني ,يعود إلى جملة من العوامل الأساسية التي دفعت به للظهور بشكل غير مسبوق , والتي تتمثل في تلك التغيرات و التحولات التي عرفتها أغلب النظم الحديثة من الناحية السياسية و الاجتماعية و الإقتصادية , مما ساهم في إعادة بلورة مفهوم المجتمع المدني و بالتالي دوره و وظيفته .

إن العودة إلى العلاقة التي تربط بين فكرة المجتمع المدني و الدولة الحديثة , والتي أثرت بشكل كبير و مع مرور الزمن على تطبيقات , ومضامين المجتمع المدني , من خلال المهام التي أوكلت له , لملأ الفراغ الذي تركه دور الحكومات من جوانب عديدة من الحياة العامة.

و من خلال دور المجتمع المدني تتجلى أهمية وضرورة المؤسسات المدنية لكل المجتمعات النامية منها والمتطورة ويعبر عن استمرار المواطنين في تكوين هذه المؤسسات عن مرحلة صحية في تطور حياة المجتمعات.

الفصل الثاني:

المجتمع المدني في الجزائر

تعد مؤسسات المجتمع المدني الركيزة الأساسية في بناء الدولة المدنية الحديثة , وقد اضطلعت بدور بارز و هام في أعمال مؤتمر الحوار الوطني الشامل عبر ممثليها, في الحوار الذين عملوا بجد ومثابرة و مسؤولية عالية في جميع القضايا الوطنية الهامة , وقد قدموا جملة من الحلول , و المعالجات لأهم القضايا الحساسة و الهامة لا سيما المتعلقة بمنظمات المجتمع المدني و ما يتصل بها

المبحث الأول : نشأة المجتمع المدني بالجزائر

المطلب الأول : مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر

من خلال هذا المبحث يمكننا التعرف الى مؤسسات و هياكل المجتمع المدني في الجزائر, و أدوارها و للوصول لهذه المؤسسات كان علينا التطرق أولا لنشأة و بروز مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر و تطوره عبر مراحل زمنية و كذلك التغيرات السياسية الجذرية التي مرت بها البلاد , من هنا يمكننا معرفة هذه الفترات الزمنية التي أدت الى ظهور المجتمع المدني في الجزائر كما يلي:

نشأة و تطور المجتمع المدني في الجزائر:

توجد في كل بلد تيارات وتنظيمات متعددة ومتنوعة، والمعروف أن التاريخ الجزائري شهدا عّدة تنظيمات إجتماعية طوعية تعد من مؤسسات المجتمع المدني، وعليه فإنُ جُدور المجتمع المدني في الج ازئر وبداية تشكيل هياكله يعود تاريخها إلى الفترة الإستعمارية وحت قبلها، وقد لعبت بعض تنظيمات المجتمع المدني دوار مهما في الحفاظ على الهوية الثقافية للمجتمع الجزائري وتحصينه ضد الغزو الثقافي والتسميم السياسي الفرنسي، وهذه التنظيمات هي عبارة عن حركات كان يغلب عليها الطابع الّديني، ومن بين هذه الطرق نجد: الطرق الصوفية (كالطريقة القادرية والطريقة السنوية)،هذا من جهة كما عرفت الجزائر الإعلام المكتوب، وكان ذلك في بداية الإحتلال الفرنسي مثل(جريدة بريد الجزائر وجريدة المرشد الجزائري)، وصحف جمعية علماء المسلمين مثل (المنقد،الشهاب ، البصائر). واجهت تلك التنظيمات الإجتماعية صعوبات كبيرة نتيجة الوضع الإستعماري الفرنسي، حيث كانت هذه المنظمات كمؤسسات دينية لها مكانة قبل ظهور الحركات الإصلاحية بزعامة جمعية علماء المسلمين، كما نجد أيضا ثلاث تيارات كبرى التي ظهرت في الفترة الإستعمارية [1].وتتمثل في ما يلي:

1- نادية خلفة، »**مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية :** دراسة تحليلية قانونية«، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2003 ص .100.

1/التيار الثوري السياسي : من أبرز شخصياته الأمير خالد حفيد الأمير عبد القادر، وبعد فشل حركة الأمير ونفيه من الجزائر، وكانت فرنسا هي الملجأ أين كانت ظروف الهاجرين أقل قسوة منها في الجزائر المستعمرة، وخلالها قام مهاجرو المغرب العربي بلم شملهم وتنظيم انفسهم للدفاع عن حقوقهم، فكانت الجمعية الدينية التي تأسست في 1925 تحت إسم الأخوة الإسلامية والتي شكلت البذرة الأولى لحزب نجم شمال افريقيا الذي دعى إليه الأمير خالد.

كانت مطالب هذا الحزب في بدايتها مطالب إصلاحية لكن بعد سنة تحولت مطالبها إصلاحية سياسية حيث أق ار مبدأ الإستقلال الوطني ومبدأ إق ارر الثورة فكريا ومبدأ وحدة الشمال الإفريقي إستلراتيجيا [1] , ولما شكل خطورة على الحكومة الفرنسية أّدى إلى محاربته واصدار حكم قضائي يأمر بحضره يوم 20 نوفمبر ،1921 وأضطر الحزب لممارسة نظاله سّريا لغاية ،1933 عندما تّمت إعادة تأسيس الحزب تحث إسم جديد وهو" نجم شمال افريقيا الجديد" وفي المؤتمر العام الذي انعقد يوم 28 مأي 1933 فرنسا إتفقة أعضاء الحزب على وضع برنامج شامل للحزب .[2]

2/التيار الديني الإصلاحي :عندما إحتفلت فرنسا عام 1931 بمرور قرن على إحتلالها للجزائر أنتج تظافر جهود المصلحين الجزائريين ليلتقي في أعقاب هذا الإحتفال على منبر المؤتمر التأسيسي لجمعية العلماء المسلمين الجزائريين وكان ذلك في الخامس من شهر ماي سنة 1939 برئاسة عبد الحميد بن باديس ،[3] وكان الهدف من هذه الجمعية هو توحيد الآراء وتجميع الشعب حول غاية واحدة هي تكوين الإنسان الجزائري تكوينا عربيا إسلاميا وتهئيته للثورة على المستعمر واسترجاع الإستقلال،[4] كما عملت الجمعية على تثبيت الهوية العربية الإسلامية وجعلتها من أولى مطالبها كي تنمي الوازع المعنوي وتقوي الإحساس الّذاتي وانطلقت في مشروعها النهضوي تعمل على غرس العقيدة في نفوس الجزائرين ،واستمّرت مجهوداتها حتى إندلاع الثورة ولغاية تحرير الجزائر، وهكذا شكل هذا التيار أحد أهم عناصر المجتمع المدني في الفترة الاستعمارية وامتّدا إلى مرحلة متقّدمة من تاريخ الجزائر المستقلة.

1- نادية خلفة،المرجع السابق ص .102..

2- عمار بوحوش، **التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية** ،1962 ط 1 . بيروت: دار الغرب الإسلامي، ،ص 190.

3- حدة بولافة، **»واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال,** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم لسياسية، قسم العلوم السياسية، ،2011/2010 ص 57.

4- نادية خلفة،المرجع السابق ص 103 .

3/التيار السياسي الإصلاحي : ظهر في مطلع القرن العشرين بأسماء عديدة "الشبان الجزائريون" "المتطورون" "جماعة النخبة"، ولعل المطالب السياسية لهذه الجماعة والمتمثلة في دمج المجتمع الجزائري في كيان الدولة المستعمرة كمرحلة أولية العمل على تحقيق الإستقلال فيما بعد وكمرحلة نهائية، وطالبت هذه الجماعة بالمساواة بين المجموعتين الأوروبية والجزائرية في الحقوق السياسية والإجتماعية والثقافية ،[1] ومثل هذا التيار السياسي الإصلاحي المطالب بالإندماج "فرحات عباس" الذي أعتُبر من الشخصيات السياسية التي تتّصف بالإعتدال وعدم إستعمال العنف للتخلص من القوانين الفرنسية ،إلا أن هذا التّيار عرف عدم التماسك والإنسجام على مبادئ مشتركة.

وعليه يمكن القول بخصوص ملامح مجتمع مدني في الجزائر المستعمرة فإنه يصعب الحديث عن مجتمع مدني حقيقي وفعال خلال تلك الفترة الحاسمة في تاريخ الجزائر المستعمرة، ونظار للعلاقة العدائّية التي سادت بين الدولة الإستعمارية والمجتمع المدني البسيط، هذا المستعمر الذي عمل على تفكيك جميع البنى التقليدية وقضا على مختلف النخب الجزائرية، لكن وأمام هذا التفتيت الإستعماري فإنه يجوز لنا التحّدث عن بدايات جنينية وارهاصات أولية عن مجتمع مدني جزائري .

عرفت الجزائر نشاط مؤسسات المجتمع المدني مند الإحتلال الفرنسي أي بعد الحرب العالمية الأولى وكان ذلك مع صدور القانون الفرنسي الصادر في , جويلية 1919 حيث سمح للمواطنين بتأسيس جمعيات هذا ما مّكن الجزائريين من إنشاء جمعيات خاصة بهم تراوحت بين جمعيات موسيقية وأخرى دينية، ورياضية، وجمعيات للدفاع عن الهوية العربية الإسلامية للجزائر ومنها على سبيل المثال" جمعية العلماء المسلمين الجزائريين" التي أنشئت في ماي 1939 ردا على إحتفالات فرنسا بمرور قرن عن احتلال الجزائر–كما ذكرنا سابقا–،وهذه الجمعية ناضلت و نهضت بالدفاع عن المقومات الحضارية للأمة الجزائرية [2].

عقب الإستقلال إستقرت فلسفة السلطة السياسية على فكرة إقامة دولة قوّية ومستقّرة، لذلك قامت بالإعتماد على التسيير المركزي، الذي أّدى بدوره إلى إنسحاب المجتمع المدني وانتكاسته، وما عّمق هذه الإنتكاسة هو إخضاع الحركة الجمعوية إلى مستويين من الرقابة، تتمثل الأولى في الرقابة السياسية في إطار المجالس المنتخبة، والثانية على مستوى تمثيل المصالح الإجتماعية والإقتصادية

1- نادية خلفة،المرجع السابق ص 106 .

2-عبد الله كبار،**المجتمع المدني ودوره في التكفل بذوي الإحتياجات الخاصة**- دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية مذكرة ماجستير تخصص في العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، ص 78 , 2005/2004.

المشروعة في إطار اتحادات مهنية واجتماعية يخضع تأطيرها لحزب جبهة التحرير الوطني ,الإتحاد العام للعمال الجزائريين، الإتحاد الوطني للفلاحين الجزائريين[1]. و كان هذا الفعل قد صدر نتيجة لتصورات من طرف الأجهزة التنفيدية للدولة أنداك والتي كانت ترى أن التنمية الإقتصادية والإجتماعية والتربوية يجب أن تُدمج في طبيعة النظام السياسي المتّبع أي نظام الحزب الواحد وهو صاحب القيادة، وتمثل هذه التنظيمات قاعدة نضالية للحزب ،[2]. هذا الوضع أّدى إلى تدويل المجتمع المدني ومراقبته في كل المجالات ومنع أي مبادرة وتجنيد خارج الإطار الرسمي للدولة.

كل هذا التضييق على الحركة الجمعوية والمجتمع المدني أّدى بوزارة الداخلية إلى إصدار تعليمة وزارية بتاريخ ،1962 تطلب فيها الإدارة القيام بإجراء تحقيق دقيق حول كل الجمعيات المصّرح بها مهما كانت طبيعة نشاطها، وبفعل هذه الممارسة الإدارية تحّول مضمون هذه التعليمة إلى سلطة تقديرية لمنح ترخيص إنشاء الجمعيات.

يلاحظ في هذه الفترة صدرت مراسيم لتنظيم العمل الجمعوي، ويتمثل الأول في المرسوم رقم 71-79 المتعلق بقانون الجمعيات وهو أّول قانون جزائري بعد الإستقلال، غير أنه أعتبر من قبل الناشطين في الحركة الجمعوية كقانون لتضييق حرية الجمعيات وتشديد الإجراءات البيروقراطية ومراقبة الدولة لها.

أّما المرسوم الثاني رقم 87-18 المتعلق بالجمعيات، أعتبر هذا القانون مشابها لسابقه، وكّرس سيطرة و اشراف الإدارة على حرية إنشاء الجمعيات و مراقبة نشاطها وانهائها[3]. عرفت الجزائر إبان فترة ثمانينات القرن الماضي فترة حرجة وأزمة مجتمعية متشابكة الأطراف باعتبارها أزمة دستورية واقتصادية وسياسية وثقافية ، أّدت إلى أحداث 5 أكتوبر .1988 وبعد إنتهائها تعهّدت السلطة باعتماد دستور جديد يكفل الحريات النقابية والحزبية وحق تكوين الجمعيات، فبصدور قانون الجمعيات سنة 1989 شهدت الجزائر أّول تجربة إجتماعية جمعوية علنيةُ معترف بها وهي فترة يمكن تسميتها بفترة ولادة المجتمع المدني الجزائري الحديث [4].، حيث ظهرت منظمات المجتمع المدني بشكل واضح وجلي خلال الفترة الممتّدة ما بين أحداث أكتوبر 1988و ،1995حيث لم يعرف مفهوم

1- يحي وناس، **المجتمع وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات**، الجزائر: دار الغرب للنشر,والتوزيع، 2004, ص 20.

2-عبد الله كيار، مرجع سابق، ص.78.

3-عبد الله كيار، مرجع سابق، ص.79.

4-عبد الله كيار، مرجع سابق، ص.80.

المجتمع المدني هذا الشيوع إلا خلال هذه الفترة، وبرزت معالم التغيير في تصور وظيفة المجتمع المدني، فظهرت الأحزاب السياسية وفقا لدستور فبراير 1991 وما تضّمنه من الاعتراف بالتعّددية الحزبية، وتشجيع المشاركة السياسية ،إذ حوت الجزائر على حوالي 25ألف منظمة واتّحاد ورابطة وجمعية خلال هذه الفترة ،حيث يربط الباحثين ظهور المجتمع المدني في الجزائر بهذه الأحداث وما تبعها من تغيرات سياسية وقانونية [1].

هذه التغيرات السياسية والقانونية ساهمت بصورة فّعالة في إرساء أساس دستوري لإشراك المواطن في إدارة شؤون الدولة من خلال دستور 1991 وتعديلات ،1996 إذ كّرست المادة 43 من دستور 1996 صارحة الحق الدستوري في إنشاء الجمعيات، إذ نّصت على أن" الحق في إنشاء الجمعيات مضمون، تُشجع الدولة تطوير الحركة الجمعوية، يحدد القانون شروط واجاءات إنشاء الجمعيات " [2].

ونصت المادة 41 منه على أن"حرية التعبير والتجمع والإجتماع مضمونة للمواطن"، كما صاحب الإعتراف الدستوري بحق إنشاء الجمعيات والإقرار بدور المجتمع المدني، صدور قانون الجمعيات 1990 الذي أحدث تحولا جذريا في حرية إنشاء الجمعيات وعدم إخضاعها للإدارة سواء في إنشائها أو حلها [3].

مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر:

تعددت تنظيمات ومؤسسات المجتمع المدني في الجزائر في مختلف المجالات الإقتصادية، الإجتماعية والسياسية حيث يشير"علي الكنز "أن في الجزائر قامت أكثر من 25 ألف منظمة واتّحاد ورابطة وجمعية عير حكومية بعد أحداث أكتوبر 1988[4].

كما أقّار دستور 1989 بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية.وفي هذا السياق وقبل الحديث عن مؤسسات المجتمع المدني في الجزائر، فإنه يجب الإشارة

1-عبد الله كيار، مرجع سابق، ص.80.

2-مشري، مرسي، »**التحولات السياسية واشكاليات التنمية في الج ازئر واقع وتحديات** (المجتمع المدني في الجزائر دراسة في ألية التفعيل«(، ملتقى، جامعة الشلف الجزائر: كلية العلوم القاونوية والإدارية ، 21أوت ،2019 ص .101.

3-مشري، مرسي، المرجع السابق , ص 102.

4- عزمي بشارة، **المجتمع المدني دراسة نقدية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1989'ص 266.

الى أنه من الضروري الحديث عن الأحزاب السياسية في الجزائر, باعتبارها أحد أهم مكونات المجتمع المدني .

و نظرا للمكانة الهامة التي تتمتّع بها هذه المؤسسات، وبالنظر إلى الأدوار والوظائف التي تؤديها في الحياة السياسية ومنها التنمية السياسية نظار للّدور التحديثي للأحازب السياسية في أدبيات التنمية السياسية، فإنهُ ينظر إلى الأحازب على اعتبارها تمثل أكثر المؤسسات في هذا المجال، ويتّفق دارسوا الأحزاب السياسية والتنمية السياسية بشكل عام على تحديد الوظائف التي تضطلع بها الأحزاب مثل التمثيل والإتصال وتجميع المصالح والقيام بأنشطة التنشئة السياسية والمشاركة السياسية ذات الطابع السياسي، لتحقيق قدر أكبر من الديمقراطية .

و عليه سنذكر أهم المؤسسات المكونة للمجتمع المدني كما يلي:

أولا/ الأحزاب السياسية :

تعدد الأحزاب السياسية في الجزائر يمكن تصنيفه إلى عّدة تيارات أهمها،" تيار وطني و تيار إسلامي , وتيار علماني , وسوف نذكر أهمها :

التيار الوطني: ويشمل حزبين مهمين هما: حزب جبهة التحرير الوطني وحزب التجمع الديمقراطي.

حزب جبهة التحرير FLN: تّم إنشاء جبهة التحرير الوطني بشكل مباشر في ظل تصاعد أزمة إنتصار الحريات الديمقراطية ومحاولة إيجاد الحلول، ثّم إنشاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل مارس ،1954 فهي لجنة داخل الحزب هذفها الأساسي هو التوفيق بين التيارين المتصارعين لتحقيق وحدة الحزب , مارست جبهة التحرير الوطني الحكم مند الإستقلال، ولعبت دوار رئيسيا تعبويا , مانعا لظهور أي قوى منافسة ألى غاية 1989 التي هزن كيانها ويرجع هذا الّدور لكونها القوة السياسية الوحيدة التي إنبثقت منها جميع فئات الشعب الجزائري، وقد إستمّرت في ممارستها للسلطة إستنادا إلى الشرعية التاريخية الثورية [1]. بهذا فإن حزب جبهة التحرير الوطني كان النظام في الاحادية , وحتى بعد التعددية السياسية.

[1]- Mohamed Djeraba،Alger.**La proclamation du premier novembere1954**، 1999،157 p

حزب التجمع الوطني الديمقراطيRND : وهو من الأحازب الحديثة الّذي تأّسس سنة 1997, كواجهة سياسية للسلطة الرسمية، ترأسه بداية "عبد القادر بن صالح" والذي تحّول إلى رئاسة المجلس الشعبي الوطني بعد الفوز الذي أحرزه في تشريعات ،1997 راهن فيه على الإستقرار، وتحقيق التنمية الإجتماعية والإقتصادية[1].

التيار الإسلامي : ويضم كل من الجبهة الإسلامية للإنقاذ ، وحركة مجتمع السلم (حمس) وحركة النهضة.

الجبهة الأسلامية للإنقاذ: نشأت كحزب سياسي في مارس ،1989 كان لها قّوة فعل منظّمة حيث سيطرة على أغلب المساجد في المدن والقرى، وجمعت بين عّدة تيارات، واعتمدت في عملها على القيادة الجماعية ومبدأ الشورى [2]. ،واكتسحت الجبهة 55بالمئة من مجموعة البلديات في أول موعد انتخابي لمحليات ،1990 وتعّزز دورها من خلال الفوز بتشريعات ،1991 حيث أحرزت الأولى في دورها الأول من مجموع الأصوات، مما أّدى إلى إنقسام الطبقة السياسية بين منادي لإكمال المسار الانتخابي، وأخر بإيقافه، وتدخل الجيش ليلغي الإنتخابات [3].

حركة مجتمع السلم (حمس) : نتجت عن تحّول"جمعية الإصلاح والإرشاد" وأصبحت معتمدة كحزب سياسي سنة ،1991 ويسعى هذا الحزب إلى إقامة الدولة الإسلامية بالإعتماد على معايير الموضوعية والواقعية، واستفادة من أخطاء الجبهة الإسلامية للإنقاد بحيث تحّولت من فلسفة المعارضة المحضة إلى المشاركة المحتشمة في الحياة السياسية.

حركة النهضة الإسلامية: تّم إعتمادها رسميا في ديسمبر ،1991 برئاسة "عبد الله جاب الله"، تعد من الأحزاب المعارضة لإلغاء تشريعات ديسمبر ،1991 تغّير إسم الحزب إلى "حركة الإصلاح"،

1- إبتسام قرقاح، »**دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر)) 2009/1989** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق واعلوم السياسية، ،2011/2010, ص 64.

2- سليمان الرياشي (وأخرون(، **الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتقافية**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ,ص 68.

3- ابتسام قرقاح , مرجع سابق ,ص 67.

وتعّرضت إلى مضايقات من قبل النظام نتيجة التخوف من نشاطها الكثيف، مما أّدى إلى إنفصال زعيمها مع مؤيديه لتنشئ "حركة الإصلاح الوطني"، وهذا الإنفصال أّدى إلى تراجع شديد للحركة[1].

التيار العلماني: ويشمل كل من جبهة القوى الإشتراكية وحزب العمال و حزب التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية

أ/جبهة القوى الإشتراكية FFS: تأّ سست سنة 1963 بزعامة "حسين أيت حمد" وكانت ناشطة في الخارج إلى غاية ،1991 حينها أصبحت حزبا شرعيا لا يزال في المعارضة.

ب/ حزب العمال: حزب يساري تأسس عام 1990 برئاسة "لويزة حنون" يتمسك بمبادئه المتمثلة في الدفاع عن العمال، قاطع الإنتخابات الرئاسية عامي 1999/1995.

حزب التجمع من أجل الثقافة و الديمقراطية RCD : يرجع تأسيسه إلى الحركة البربرية سنة 1989 وتّم إعتماده قانونيا في سبتمبر ، 1989يترأسه "سعد سعدي" يرفض الإتجاه الإسلامي على المستوى الوطني ويدعو إلى إقامة تيار عصري متفتح على الثقافة الغربية[2] .

ثانيا/ المؤسسات النقابية :

عرفت الجزائر هذا الّنوع من التنظيم مند الفترة الإستعمارية ومن أبرزها:

الاتحاد العام للعمال الجزائريين : والذي تأّ سس بصفة مستقلة عن النقابات الفرنسية في فيفري 1954 ويعد أّول نقابة رئيسية في البلاد، ويضم الإتحاد عّدة قطاعات مهنية وطنية من بينها قطاع المالية، السياحة، الصناعات الصغيرة والمتوسطة، قطاع الصحة والتعليم ...الخ ،كما تمّيزت الساحة النقابية بوجود حولي 29منظمة نقابية مع نهاية 1989 وبداية 1990 التي أسقطت الإحتكار النقابي" لإتّحاد العمال الجزائرين [3] ", وتمثل هذه النقابات في مايلي:

1- عبد الرحمان برقوق، »**المجتمع المدني والتحول الديمقراطاي في الجزائر**«، ورقة بحث قدمت في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة: ديسمبر 2005 , ص 102.

2- ابتسام قرقاح مرجع سابق , ص 68.

3- محمد الصالح بوعافية، »**الحركات الإجتماعية في الجزائر**(محاظرات قدمت لبطالبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية .«(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2015/2014, ص 19.

النقابة الاسلامية للعمل : دشن التيار الإسلامي ممثلا في الجبهة الاسلامية للانقاذ تنظيم نقابة إسلامية للعمل , تأسست في 1990 وتمّكنت بسرعة من الاستحواذ على قاعدة عمالية واسعة نسبيا ،والقيام بعّدة إضاربات مطلبية خلال الفترة التي مّيزها صمود الجبهة الإسلامية، وانتشرت عبر عّدة قطاعات الصحة والنقل و السياحة، لكن ثّم تعليقها بعد حل الجبهة الإسلامية في 1992[1] .

المنظمات المهنية : وسميت كذلك لشمولها على أعضاء ينتمون إلى نفس المهنة ومنها:

–كونفدرالية إطارات المالية والمحاسبة، والتي تأسست في جوان ،1989 ونقابة الصحافيين التي تسعى منذ تأسيسها إلى حمل الحكومة على تخليص الصحافة من القانون الذي كبلها والصادر سنة ،1990, وتعمل على الغاء عقوبة السجن ضد الصحفيين .

إضافة إلى هذه النقابات أو التنظيمات المهنية نجد، نقابة المحامين والأطباء والقضاء والمهندسين والطيارين، واتحادات أرباب العمل، وتُعتبر هذه النقابات أنشط التنظيمات في الجزائر في الوقت الّراهن.

النقابات المستقلة : وتتألّف من مجموعة من النقابات من بينها:

النقابة الوطنية لمستخدمي الوظيف العمومي (سناباب). وهي نقابة وطنية مستقلة تأّسست في 22

أوت ،1990 ومن مهامها الرئيسية الدفاع عن الحقوق المادية والمعنوية لعمال الوظيف العمومي، وقد برزت من خلال الإض اربات التي نظمها عمال الوظيف العمومي رافضين القانون الجديد بما فيه شبكة الأجور الجديدة التي دخلت حيز التنفيذ في جانفي 2008.[2] .

الإتحاد الوطني للمزارعين الجزائريين UNPA استقل عن جبهة التحرير الوطني عام .1988

–المجلس الوطني المستقل لأساتذة التعليم الثانوي والتقني الذي تأّسس في أفريل ،2003 وجاء للدفاع عن المصالح المادية والمهنية لأستاذة التعليم الثانوي والتقني.

1- محمد الصالح بوعافية، »**الحركات الإجتماعية في الجزائر**(محاظرات قدمت لبطالبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية .«(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،2015/2014, ص 19.

2- محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق , ص 21-22.

-المجلس الوطني لأساتذة التعليم العالي: الذي تأسس في 1992 ظل يدافع عن حقوق أساتذة التعليم العالي ومن أهم مطالبه القانون الأساسي لأساتذة التعليم العالي وترقية البحث العلمي

ثالثا/الجمعيات المدنية: وتضّمنت الجمعيات المدنية مايلي:

المنظمات النسوية : لقد أّدت أحداث أكتوبر، إلىُ بُروز الحركات النسائية من أجل المطالبة والدفاع عن حقوقها، وبالتالي قد شّكلت النساء الجزائريات أكثر من 31منظمة نسوية اتّخذت جلّها مترك الطابع الحضري، متركزة في المدن الكبرى ،[1] ..وعلى الّرغم من العدد الكبير نسبيا من التنظيمات النسائية، إلا أننا يمكن تصنيفها كما يلي:

- الجمعيات الخيرية النسائية: وهي أكثرها انتشا ار، وتنشط بقّوة.
- الجعيات والإتّحادات النسائية التابعة للأحزاب.

جمعيات حقوق الانسان : لقد صادقت الجزائر على اتفقيات الأمم المتحدة الرئيسية السبعة المعنية بحقوق الإنسان، وبموجب هذه الاتفاقيات فتحت الجزائر المجال واسعا أما المدافعين عن حقوق الإنسان ،ونذكر من أهمها:

أ/ الرابطة الجازئرية للدفاع عن حقوق الإنسان: أّسسها المحامي "علي يحي عبد النور" سنة ،1985 وهي عبارة عن منظمة غير حكومية، تعمل في إطار مستقل عن الحكومة، وظيفتها نشر الوعي الحقوقي وتوعية المواطنين بالمفاهيم المستحدثة،وترقية حقوق الأنسان، ولم يعترف بالجمعية إلى حّد الساعة، ذلك بمعارضتها للنظام السياسي وبسبب مواقفها من أحداث أكتوبر 1989 ودفاعها عن قادة الجبهة الإسلامية.

ب/ الرابطة الجزائرية لحقوق الإنسان: تأّسست في سنة 1987 وتضم عناصر متفّقة وقد عارضت التجاوزات التي ارتكبت في أكتوبر ،1989 كما سعت للدفاع عن المعتقلين.

ج/ المرصد الجزائري (الوطني) لحقوق الإنسان: وقد رفض جميع المحاكمات العسكرية في الجزائر بسبب افتقادها المحاكمة العادلة [2] .

الجمعيات الثقافية : وهي بمثابة أحد إفرازات أهم سمات الثقافة الجزائرية ومن أهمها:

- الجمعية العربية للدفاع عن اللّغة العربية
- الحركة العربية الجزائرية

1- محمد الصالح بوعافية، المرجع السابق , ص 24.

2- نادية خلفة ة مرجع سابق , ص 111.

- الحركة الثقافية البربرية

الجمعيات التطوعية : حيث إرتفع عدد هذه الجمعيات من 92ألف جمعية سنة 9191إلى 21 ألف في السنة الموالية، ومنها منظمة أبناء الشهداء ومنظمة أبناء المجاهدين [1] .

بالرغم من إختلاف مفاهيم المجتمع المدني إلا أن له خصائص عامة ومشتركة، كما أن له وظائف وأهداف تتمثل أساسا في تلبية احتياجات المواطن وكذلك مشاركته في الحياة العامة ومنها السياسية وكذا المساهمة في تحقيق التنمية السياسية التي هي من أهم أهدافه التي يسعى إليها المجتمع المدني.وهذا ما سنتطرق له في المطلب الموالي :

المطلب الثاني : وظائف المجتمع المدني بالجزائر

أ/ تطور العمل الجهوي في مجال التوعية البيئية : ان مرحلة التعددية الحزبية و صدور القانون 31/90 المتعلق بشروط خلق و تنظيم المؤسسات , عرفت تنامي العديد منها التي تهتم بقضايا البيئة حيث اضطلعت هذه المؤسسات بمهام عديدة و على رأسها مهمة التعاون مع الادارة المحلية ,و كذلك العمل على تنظيف المحيط و حماية البيئة , و تشجيع الافراد على تبني سلوكيات رشيدة في التعامل مع البيئة , و بخصوص ذلك فقد أكد العديد من الباحثين على أن التطور العددي للمؤسسات الجزائرية عرف فترتين رئيسيتين :

الفترة الإولى 1995/1990:

فقد عرفت إعتماد 595 جمعية وطنية , نصفها تكون في السنتين الاوليتين 1991/1990,أي 288 جمعية , و يمكن تفسير ذلك بالفراغ الذي كان موجود في ساحات نشاط المؤسسات من جهة وكذا

1- عبد الرحمان برقوق ' مرجع سابق, ص 98.

رغبة المواطنين بعد احداث أكتوبر 1988 في تكوين تنظيمات مستقلة عن الحكومة لحل العديد من المشكلات المطروحة آنذاك و على رأسها المشاكل البيئية [1].

الفترة الثانية : 2001/1995: وقد تميزت بالانخفاض و التباطئ الشديد من حيث العدد في إنشاء مؤسسات تنظيمية لها , و يعود ذلك الى تمكن العديد من المؤسسات بفضل استمرارها في النشاط في ملء الفراغ في بعض الميادين (ولو على المستوى الرسمي) , ومن جهة أخرى العوائق البيروقراطية التي وضعتها السلطات العمومية أمام تأسيس الجمعيات , حيث بينت العديد من الحالات ان نشأة هذه المؤسسات يستدعي تحضير كبير لشروط مادية لا نجاحها و الا يكون مصيرها الزوال إضافة الى حل بعضها , و خلال تلك المراحل لعبت المؤسسات البيئية كأحد أشكال التنظيمات الاجتماعية , دورا بارزا في ترقية ثقافة المجتمع البيئي من خلال الاعتماد على مجموعة من الاليات , و التي يمكن توضيحها في مايلي: .

العمل التطوعي يمثل مسلكا اجتماعيا مهما مستمدا من قيم و ثقافة أي مجتمع , حيث يكرس من الناحية الاجتماعية قيم التعاون و التكافل و التضامن بين مختلف فئات المجتمع ,كما أنه يعتبر مطلبا تنمويا لطالما نادى به لا يمكن تحقيق التنمية المستدامة دون المشاركة الواسعة و الفاعلة لكافة أفراد المجتمع [2].

العمل التطوعي : هو من احد ركائز المجتمع المدني الحديث, حيث يقوم على المشاركة الايجابية لمختلف المؤسسات بما فيها الجمعيات البيئية, التي يمكن ان تسهم في تحقيق الوعي البيئي و ذلك من خلال القيام بعمليات تطوعية لنظافة و تزيين المحيط و غرس قيم التعاون و انجاز بعض الاهداف العادية المتكررة في الحياة اليومية للسكان. [3] مثل اعمال النظافة حيث تخضع مشاركة الافراد في مثل هذه الانشطة الى الضغط المعنوي او الاحساس بالمسؤولية تجاه البيئة , والواقع ان الاهتمام بالعمل التطوعي اصبح من هذا المنظور التنموي الشمولي حاجة انسانية ملحة تتسابق من اجلها الدول و

1- محمد ابراهيم صالحي، "**التحديث و اعادة الاقلدة من خلال الحقلين الجهوي و السياسي ,منطقة القبائل نموذجا**",نقله الى العربية محمد غانم ,مجلة انسانيات في الانثروبولوجيا و الثقافة عدد 8ماي 1999 ص22-28.

2- ايزابيل بياجيوثي و اخرون ,**العولمة و التنمية المستدامة ,اي هيئات للضبط 12 بطاقة للفهم للتوقع للنقاش** ,ترجمة محمد غانم و اخرون ,وهران المركز الوطني للبحوث الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية 1998.ص 04.

3- محمد بومخلوف **التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنموية التحضر**, شركة دار الامة الجزائر ماي 2001' ص 222.

المنظمات الدولية , وقد برز ذلك من خلال المؤتمرات الدولية التي عنيت بالبيئة بحيث ركزت معظم الدول في العديد من المناسبات مثل : مؤتمر قمة الارض بالبرازيل عام 1992 , عل اهمية الدور التنفيذي لتلك المؤسسات و الهيئات الخاصة و الخيرية في مجال الادارة و البيئة و التنمية [1].بذلك يتضح ان الاهتمام بالعمل التطوعي في عملية التنمية يساهم في حل المشكلات التي تعترض المجتمع , وفي هذا الاطار يعتبر كلارك ان اسهام القطاع التطوعي في عملية التنمية [2]. يتوجه غالبا الى تقليص الفقر و الحماية البيئية و تطوير المشاركة بالتالي فان دور هذه المؤسسات لاسيما البيئية تحول من منطق تقديم الخدمات الى منطق مساعدة الناس على المشاركة التطوعية في عمليات التنمية من خلال المشاركة في حماية البيئة , و تحسين جماليات المحيط , ولا شك ان العمل التطوعي في المجال البئي , يتميز بصفتين أساسيتين تجعلان منه عملا لا مفر منه في عملية التفكير الايجابي و هما :

- قيامه على أساس المردود المعنوي أو الاجتماعي المتوقع منه مع نفي أي مردود مادي يمكن ان يعود على الفاعل.
- ارتباط قيمة العمل بغايته المعنوية و الانسانية .

لهذا السبب يلاحظ ان وتيرة العمل التطوعي في حقل الثقافة البيئية , لا تتراجع مع انخفاض المردود المادي له ,انما بتراجع القيم و الحوافز التي تكمن وراءه هي القيم و الحوافز الدينية و الاخلاقية و الاجتماعية .و الانسانية.

التأثير في سياسات التنمية تلعب مؤسسات المجتمع المدني دورا مهما في تشكيل وعي بيئي لدى الجميع و التحسيس بأولوية العمل على تحقيق تنمية مستدامة تضمن حق الاجيال الحالية في التمتع ببيئة نظيفة وموارد طبيعية مصانة ولذلك فهي تتجه في التأثير في سياسات التنمية لا سيما بالمتابعة الميدانية لها , وكمثال على ذلك تتابع عمل شبكة المناخ , rac عن قرب تنفيذ إجراءات بروتوكول طوكيو حول التغيير المناخي و تقدم تحاليل من أجل إتخاذ الإجراءات الممكنة ضد الإحتباس الحراري و التلوث [3].

1- عبد الله عبد القادر نصير,**البيئة و التنمية المستدامة, التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري** , ورقة مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث الامانة العامة لمؤتمر الخير العربي و الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .لبنان 22-24 جوان 2002,ص 11-10

2- نبيلة حمزة ,**التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية حال البلدان العربية** سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12 نيويورك , طبع الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا , ص 47.

3- ايزابيل بياجوتي , مرجع سابق , ص 04.

وبالتالي تبرز هنا إحترافية مؤسسات المجتمع المدني في التفاعل مع القضايا العالمية البيئية , وذلك بالتفكير و التحليل و إقتراح سياسات تنموية تتماشى و متطلبات التنمية المستدامة ,فهي تطورت من مجرد الحفاظ على الطبيعة إلى الإستثمار في المسائل السياسية و الاقتصادية للتنمية المستدامة . فالصندوق الدولي للطبيعة يتوفر على وحدة للتجارة و الاستثمارات , وهناك العديد من المؤسسات غير الحكومية على هيئات شبكات أفقية في ميدان الخبرة مثل المركز العالمي لقانون البيئة و التنمية ciel و المؤسسة من أجل التنمية للدولة و القانون FIELD المختصة في ميدان القانون الدولي للبيئة في المنظمة العالمية للتجارة [1].

تجدر الاشارة في هذا السياق , الى ان كل اهتمامات هذه المؤسسات تتمحور حول ضرورة تحقيق الاستدامة البيئية و دمج سياسات البيئة في الاعتبارات التنموية كما اتخذت مواقف اكثر شدة مع النظام الرأسمالي الذي يهدف فقط الى الربح السريع , ولو كان ذلك على حساب البيئة الطبيعية و لذلك اعتمد تجمع * الخضر* في اوروبا مثلا : على رؤية اقتصادية و سياسية جديدة من خلال اعتبار ان الغايات البيئية و الاجتماعية لسياسة الخضر لا تنسجم مع الاقتصاد الذي توجه الدول و لا اقتصاد السوق الحر , فالاثنان يقومان على النمو و التوسع غير المحدودين اذ يجب تطوير نماذج جديدة و تطبيقها , نماذج ترتكز على قيام اقتصاد السوق محكوم بيئيا و اجتماعيا[2].

والجدير بالذكر في هذا السياق ان العالم العربي يشهد هو أيضا حركة واسعة للمؤسسات في تفاعلها مع القضايا البيئية و اقترن هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه المؤسسات و الجمعيات في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات التي تزيد من احتكاك هذه الجمعيات البيئية بالجماهير , و تجعلها أكثر قدرة على المشاكل البيئية و توجيه سلوكاتها في التفاعل ايجابيا مع البيئة.

صلاحيات المؤسسات الناشطة في حماية البيئة في الجزائر:

الصلاحيات المتعلقة بنشر الوعي البيئي يمكن مجمل الاختصاصات و الصلاحيات التي اوكلت للمؤسسات البيئية في مجال حماية البيئة , ويمكن ملاحظة ان مجمل هذه المبادئ تنص على الدور الفعال للمؤسسات في نشر الوعي البيئي لدى المواطن , ويمكن حصر اهم هذه الاختصاصات في مايلي:

1- نعمة الله عنيسي, **مخاطر تلوث البيئة على الانسان** ,دار الفكر العربي, لبنان ,1998,ص 41.

2- جورج جحا , **البيئة و الانتخابات, الاخضر رمزه الثورة العالمية الجديدة و البيئة** , سياسة فوق الخلاقات السياسية مجلة , مجلة البيئة و التنمية الصادرة بلبنان, عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الاوسط للتكنولوجيا الملائمة العدد 27 جويلية 2000, ص 20.

- ترسيخ فكرة و مبدأ المواطنة البيئية عن طريق ترشيد سلوك المواطن للحفاظ على المصادر البيئية بشكل سلمي , و مسح فكرة الاستغلال من أذهانهم [1].
- إنماء الوعي البيئي لدى المواطن، وهذا يتأتى من خلال مساعدة المؤسسات المكلفة بحماية البيئة بتوعية المواطن بفئاته المختلفة على اكتساب حسن ووعي بيئي لإد ارك مدى

خطورة المشكلات البيئية والمساهمة بطريقة فعالة وايجابية، لضمان العيش في بيئة سليمة لأنه كلما كان مستوى الوعي مرتفع لدى المواطن، كلما انعكس ذلك ايجابيا على سلوكه تجاه بيئته [2].

- تساهم المؤسسات البيئية في ضمان صحة المواطن في المحيط الذي يعيش فيه من خلال الدور الذي تقوم به للقضاء على الأسباب والمتسبب، التي تهدد الإنسان في بيئته ويتجلى دورها جليا في حملات التوعية على مستوى السكان أنفسهم إلى الإجراءات التنفيذية [3].
- ترسيخ مبدأ الإعلام ومشاركة المواطنين، وهذا يكون بتزويد المواطن بمعلومات خاصة بالبيئة والحصول عليها مهم للتعرف على الأخطار التي يتعرضون لها في بيئتهم حيث جاء في المادة 37من القانون (3-10) .يمكن للمؤسسات المعتمدة قانونيا ممارسة الحقوق المعترف بها للطرف المدني بخصوص الوقائع التي تلحق الأضرار بالمصالح الجماعية التي تهدف للدفاع عنها ومكافحة التلوث.
- ومن أهم أهدافها هي تعميم الثقافة البيئية، وزرعها على مختلف الفئات الاجتماعية قصد اكتسابهم سلوك ووعي بيئي، يمكنهم من إدراك مدى خطورة المشكلات البيئية وكيفية المشاركة في حلها، فالثقافة البيئية تنطلق من تعريف الثقافة، غير أن الثقافة البيئية ترتبط بالتوبة والتعليم، والتي تتحدد بمؤشرين وهما المشاركة والتعليم البيئي بمعنى الوعي بالسلوك البيئي (سبق تناوله).

الجمعية الوطنية لحماية البيئة: كتنظيم جمعوي في حماية البيئة لما كان الإنسان هو أرقى الكائنات الحية، فإن الفهم السليم لمسألة البيئة، يكتشف من خلال تحديد العلاقة بين

1- حمدون عبد الله وآخرون، ملف البيئة، تقرير حول **حالة البيئة، بولاية عنابة، المجلس الشعبي الولائي**)عنابة(الجزائر، مارس 2003,ص 39.

2- بوجمعة غشير , **الاطار التنظيمي للجمعيات في الجزائر** ,ندوة المباردة العربية من اجل حرية الجمعيات , عمان 9-10ماي 1999.

3- عبد الرحمان ,عبد الله العوضي, **مفهوم العمل التطوعي**, ، ورقة عمل مقدمة إلى المؤتمر الدولي السابع، إدارة المؤسسات الأهلية والتطوعية في المجتمعات المعاصرة، الشارقة، دولة الإمارات العربية، المتحدة، 17-18ديسمبر

الطرفين الرئيسين وهما الإنسان والطبيعة، وبالتالي فإن المطلوب حاليا، وقف عدوانية الإنسان ضد البيئة، والعمل على بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، وهذا المفهوم يقوم على تحقيق التوازن والانسجام بينهما وعلى هذه القاعدة الفكرية والتصورية برزت أطروحة الجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث، وتأسست في البداية واعتمدت من طرف السلطة رسميا في 11 مارس 1990, أي بعد صدور قانون 31/90 الخاص بالجمعيات وذلك كجمعية محلية بولاية عنابة، نتيجة لحاجة المنطقة إلى التقليل من التدهور البيئي الناجم عن النفايات للمصانع[1].

والضرر المحدق بالصحة العمومية و سلامة المحيط بشكل أخص لا سيما في ضل قلة الثقافة البيئية لدى السكان عموما، وثم إستطاعت هذه الجمعية، شيئا فشيئا أن توسع من دائرة نشاطها.الوطني، وتصبح جمعية وطنية بعد الإعتماد الممنوح لها من طرف وزارة الداخلية تحت رقم 106 الصادر في : جانفي 1996 وهذا الطابع الوطني لجمعية حماية البيئة ومكافحة التلوث مكن من فتح مكاتب ولائية عبر 12ولاية، تمكنت أن تتوزع عليها لحد الان[2]. ,

وفي ضل الأوضاع البيئية المتدهورة التي عاشتها ويعيشها المجتمع الجزائري ارتسمت الأهداف الكبرى والجزئية للجمعية الوطنية لحماية البيئة ومكافحة التلوث كما يلي:

–تعزيز الوعي والاهتمام بترابط المسائل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والبيئية (الإيكولوجية) في المناطق المدنية والريفية. إتاحة الفرص لكل شخص أو مواطن جزائري لإكتساب المعرفة و القيم و المعارف و روح الالتزام و المهارات الضرورية لحماية البيئة و تحسينها.

خلق أنماط جديدة من السلوك تجاه البيئة لدى الأفراد، الجماعات والمجتمع الجزائري ككل.و دعت الجمعية ان تسترشد التربية البيئية بالمبادئ التالية: [3].

1- من تلك المصانع مصنع اسمدال و مركب الحديد و الصلب بالحجار.

2- المادة 30 من النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث , عن مديرية الشؤون العامة لولاية عنابة.

3- النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث , عن مديرية الشؤونالعامة لولاية عنابة.

- البيئة وحدة متكاملة، بجوانبها الطبيعية والتي صنعها الإنسان وكذلك بجوانبها التكنولوجية.
- التربية البيئية عملية متواصلة مدى الحياة تبدأ من مرحلة ما قبل المدرسة.
- التعرف على القضايا البيئية الكبرى من منظور محلي جزائري ، واقليمي ودولي.
- تعزيز التعاون على الصعيد المحلي(الجزائري) والإقليمي والدولي في تلاقي المشكلات البيئية والإسهام بحلها.
- الربط بين الحس البيئي والثقافة أو المعرفة البيئية والمهارات البيئية والمهارات الكفيلة بحل مشكلاتها وتوضيح القيم المتعلقة بها في كل مرحلة من مراحل العمر.
- إستخدام بيئات متنوعة للتعلم ومجموعة كبيرة من النماذج التربوية في التعلم والتعليم عن البيئة مع التأكيد على الأنشطة العملية والتجارب المباشرة. [1].

1- النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث , المرجع السابق .

المبحث الثاني : الإطار القانوني للمجتمع المدني بالجزائر

المطلب الأول: الأليات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني بالجزائر

إن الحديث عن الإطار القانوني الذي ينظم المجتمع المدني في الجزائر يتطلب منا تقسيم ذلك إلى مرحلتين وهما المرحلة الأولى مرحلة الأحادية السياسية والمرحلة الثانية هي مرحلة التعّددية السياسية، حيث شهدت كل مرحلة تحولات وتغيرات دستورية وقانونية بظروف معينة ومختلفة، حكمت الإطار القانوني والدستوري للمجتمع المدني، وهذا ما سوف نتناوله في هذا المبحث كالآتي :

الإطار الدستوري والقانوني للمجتمع المدني في مرحلة الأحادية السياسية:

بعد الإستقلال وفي ظل الأحادية السياسية وانتهاج النظام الإشتراكي أصبحت الجمعيات تعمل تحث توجيه الحزب الواحد لتحقيق أهدافه وبناء الاشتاركية والدفاع عنها ،[1]. ومع أول دستور وضعه المشرع الجزائري دستور .1963 الذي نّص في المادة 19 منه "بحق المواطن الجازئري وحريته في تأسيس الجمعيات والإجتماع".

كما نّص في المادة 20 منه على "الإعتراف بشكل واضح وصريح بالحق النقابي ومشاركة العّمال في تدبير المؤسسات على أن لا يمس ذلك بإستقلال الأّمة وسلامة الأراضي والوحدة الوطنية ومطامح الشعب الاشتراكية وكذا عدم المساس بنظام الأحادية "،[2]. إلا أن هذه القوانين كانت حبر على ورق بدليل أن هناك جمعية تأّسست وفق هذا القوانين وهي جمعية " القيم في فيفري "1963 لكن لشّدة المضايقات من طرف السلطة أّدت في الأخير إلى حلها رسميا في سبتمبر ،1963 وحرصا من السلطة أن لا تنشأ مؤسسات أخرى معارضة لها، فقد قامت بإصدار المرسوم 14 أوت ،1963 والذي ينص على: "أنه ممنوع على كافة التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذي طابع سياسي[3].

من بين القوانين المنظمة للمجتمع المدني، وهو أول تشريع ذو طبيعة إشتاركية والمنظم للقطاع الجمعوي والمتمثل في الأمر 71-76 الصادر في ديسمبر 1971 المتعلق بالجمعيات الذي عّرف

1- خالد حساني، **»المجتمع المدني في الجزائر النصوص القانونية والممارسة العملية«**، مجلة الفقه والقانون، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، **(العدد 3،)3يناير ،2013 , 2193ص**.06.

2- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، دستور(،1963 الجريدة الرسمية،العدد ،64 مؤرخ في 10 سبتمبر ،)1963المادة 19 و 20 منه.

3- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرسوم رقم 63- 297 المؤرخ في 14 أوت 1963 المتعلق بمنع الجمعيات ذات الطابع السياسي من النشاط،)الجريدة الرسمية، العدد ،59 الصادرة في 14 أوت ،(1963 ص 834.

الجمعيات في مادته الأولى بأنها: "الإتفاق الذي يقّدم بمقتضاه عّدة أشخاص بصفة دائمة وعل وجه المشاركة معارفهم ونشاطاتهم ووسائلهم المادية للعمل من أجل غاية محّددة الأثر لا تّدر عليهم ربحا، وتخضع هذه الجمعية للقوانين والنظم الجاري بها العمل وأحكام هذا الأمر وكذا قانونها الأساسي ما لم يكن مخالفا لهذا الأمر. " وجاء هذا التعريف ليصب في سياق التوجه الأيديولوجي الذي صاحب صدور أول قانون جمعيات جزائري، حيث كانت موجة التشّبع بالأفكار والتوجهات الاشتراكية [1].

ولعل ما شد الانتباه ضمن محتويات هذا الأمر هي المادة رقم 23 منه، والتي نّصت صراحة بعدم إمكانية تأسيس أي تنظيم سياسي أو جمعية خارج إطار حزب جبهة التحرير الوطني، مما طرح العديد من الالتباسات حول مبدأ الاستقلالية والطوعية اللذانُ يعتبارن عماد أي نضال جمعوي فّعال [2].

ووفق قانون 71-79 المتعلق بالجمعيات، نّص على تقسيم الجمعيات، و قد تحدث عنها بشكل صريح عن الجمعيات غير المعترف بها أو الغير معلن عنها وقد عرفّها في المادة 11 منه، بأّنها "الجمعيات غير القانونية أو التي لم توافق السلطة العمومية ولم ترخص لها"، ويعاقب كل من يتجرأ على تأسيسها بشكل صارم وفق المادة 9 منه. كما ذكر بشكل واضح وصريح، الجمعيات المعترف بها بصفة المنفعة العمومية حسب المادة 17 منه التي نّصت على"يمكن الإعتارف للجمعيات بصفة المنفعة العمومية بموجب مرسوم ويمكن لها في هذه الحالة أن تقوم بجميع أعمال الحياة المدنية غير المحظورة في قاُنونها الأساسي [3].

أما دستور 1976 فتضمن في الفصل الاربع، الحريات الأساسية وحقوق الإنسان والمواطن، حيث نّصت المادة 55 منه على أن "حرية التعبير والاجتماع مضمونة، ولا يمكن التذّرع بها لضرب أسس الثورة الاشتراكية"، كما نّصت المادة 56 على أن "حرية إنشاء الجمعيات معترف بها، وتمارس في إطار القانون5" كما نجد المادة 61 منه تنص على أن " حق الإنخراط في النقابة معترف به لجميع العمال، ويمارس في إطار القانون" [4].

1- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أمررقم 71-79 مؤرخ في 15 شوال عام 1931 الموافق 3 ديسمبر سنة 1971 يتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية،العدد ،105 الصادرة في 24 ديسمبر ،)1971 ص. 1815.

2- بلال موزاي، «**الجمعيات المدنية كأساس لتفعيل التنمية السياسية بالجزائر** .«مجلة جيل الدراسات السياسية والعلاقات الدولية: العدد ، 1 يناير ، 2015 ص.135.

3- أمررقم 71- 79 يتعلق بالجمعيات، مرجع سابق، ص 1816.

4- **الجمهورية الجزائرية الديمقراية الشعبية**، أمر رقم 76-97 الموافق 22 نوفمبر سنة 1976 يتضمن إصدار دستور ،1976)الجريدة الرسمية، العدد ،94 الصادرة 24 نوفمبر ،(1976 ص .1303.

بصدور القانون رقم 87-15 المؤرخ في 21 يوليو سنة 1987 المتعلق بالجمعيات نجده يهدف إلى تحديد إطار ممارسة حرية انشاء الجمعيات، فقد عرف الجمعية في مادته الثانية بأنها":تجُمع أشخاص ينفقُون لمّدة محّددة أو غير محّددة على جعل معارفهم وأعمالهم ووسائلهم مشتركة بينهُم قصد تحقيق هدف معين لا يدر ربحا... ويجب أن يعلن هدف الجمعية دونُ غموض ويكون اسُمها مطابقا له"

الإطار الدستوري والقانوني للمجتمع المدني في مرحلة التعددية السياسية:

مّرت التجربة التعّددية في الجازئر بمرحلتين امتّدت الأولى من سنة 1989 إلى تاريخ توقيف المسار الإنتخابي سنة 1992 أما الثانية فتمتد منذ .1996 إلى يومنا هذا :

المرحلة الأولى:

جاءت هذه المرحلة كنتيجة للضغوطات الخارجية، وذلك بفرض المؤسسات الدولية على الجزائر الدخول في النظام الديمقراطي، إضافة إلى الضغوطات الداخلية المرتبطة بالأوظاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي عّبرت عنه أحداث أكتوبر ،1988 مما أدى إلى إقرار دستور جديد يتماشى والمرحلة الجديدة للبلاد ألا وهو دستور 23 فيفري ،1989 [1]. الذي وضع اللّبنات الأولى لتصور قانون سليم للعمل الجمعوي، يحترم وظيفته الأساسية المتمثلة في الدعم والمشاركة والتشاور،3 ومثلث أحداث أكتوبر منعرجا حاسما ومحركا أساسيا للتخلّي عن النهج الإشتراكي والدخول في عهد التعّددية الحزبية، وفتح المجال أمام مختلف الأطراف للمشاركة في الحياة السياسية للجزائر ،4وذلك من من خلال النصوص التي تضّمنها هذا الدستور على مفهوم الحرية والحق في إنشاء الجمعيات في مجال حقوق الإنسان والحريات العامة وذلك في الفصل الرابع،[2]. وهي كالأتي

1- أمررقم 71- 79 يتعلق بالجمعيات، مرجع سابق، ص 1816.

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 87-15 مؤرخ في 21 يوليو سنة ، 1987 المتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،31 الصادرة في 21 يوليو سنة ، 1987 ص,1200.

المادة 32 منه تنص على أن" الدفاع الفردي أو عن طريق الجمعية عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن الحريات الفردية والجماعية مضمون"، والمادة 39 التي تنص على أن " حريات التعبير وانشاء الجمعيات والإجتماع مضمون للمواطن "والمادة 40 التي تنص على أن" حق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي معترف به، ولاُ يمكن التذّرع بهذا الحق لضرب الحريات الأساسية والوحدة الوطنية والسلامة الت اربية واستقلال البلاد وسيادة الشعب[1]. " وفيمايلي الإطار القانوني للمرحلة الأولى:

قانون الجمعيات ذات الطابع السياسي لسنة 1989:

نظم قانون 5 جويلية 1989 الشروط المتطلبة لإنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي، وقد إحتوى على أربعة أبواب. حيث نّصت المادة الأولى منه على" الجمعية ذات الطابع السياسي في إطار أحكام المادة 40 من الدستور"جمع مواطنين جزائريين حول برنامج سياسي، إبتغاء هدف لا يدر ربحا وسعيا للمشاركة في الحياة السياسية بوسائل ديمقراطية وسلمية"، كما حّدد الإجارءات الواجب إتباعها ومجموعة الممنوعات الواجب تفاديها وسنذُكر ما تضمنته المادتان 5 و 6 من هذا القانون إذ تُنص المادة 5 على" لا يُجوز لأي جمعية ذات طابع سياسي أن تُقيم نشأتها على أساس ديني أو عرقي أو مهني أو جهوي" أما المادة 6 تنص على" إمتناع كل جمعية ذات طابع سياسي عن المساس بالأمن والنظام العام وكذا المساس بحقُوق وحريات الأفارد، كما أّنها تمتنع عن تأسيس أيّة منظمة عسكرية أو شبه عسكرية"، كما نّص في الباب الثاني في مواده من 11 إلى 20 على الأحكام الشكلية الخاصة بشروط وكيفيات تأسيس جمعيات ذات طابع سياسي [2]. ، إشتمل الباب الثالث منه على المواد من 21 إلى 30 والتي بينت الأحكام المالية التي تُخص الجمعيات ذات الطابع السياسي. أما الباب الاربع، فقد أحتوى على احكام الجزائية في حالة مخالفة أحكام هذا القانون. [3].

-قانون الجمعيات لسنة1990:

من بين القوانين التي تناولت موضوع المجتمع المدني في الجزائر هو قانون 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 والذيُ يحددُ ويبين كيفية إنشاء وتسيير الجمعيات بالجزائر، الذي جاء لتتويج التوّجه

1- **النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث** , المرجع السابق

2- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية** ، قانون رقم 89-11 مؤرخ في 5 جويلية سنة 1989 يتعلق بالجمعيات ذات الطابع السياسي،)الجريدة الرسمية، العدد 27، الصادرة في 5 جويلية ،(1989 ص.1915

3- نفي الملرجع السابق , ص 716.

الجديد للدولة الجزائرية نحوا التعّددية. هذا القانون الذي ساهم بشكل كبير فيُ بُروز ترسانة من الجمعيات، وهذا لما كان يحمله من ضمانات .نصت المادة 4 منه على شروط بسيطة لتأسيس الجمعية، حيث نّصت على أن " يُمكن لجميع الأشخاص الّراشدين أن يؤسُسوا أو ُيديرو أوُ يسيرو جمعية مع مراعاة أحكام المادة 5 من القانون "[1]. واذا توفرت فيهم الشروط التالية:

- أن تُكون جنسيتهم جزائرية.
- أن يكونوا متمتعين بُحقوقهم المدنية والسياسية.
- أن لا يكونو قد سبق لهم سلوكُ مخالف لمصالح الكفاح التحريري الوطني

المرحلة الثانية:

مع إقرار دستور28 نوفمبر 1996 الذي إعتمد مصطلح الأحزاب السياسية في مادته42 التي تنص على أن "حق إنشاء الأحازب السياسية معترف به ومضمون" وأُستُتبع ذلك بإصدار قانون عضوي خاص بالأحزاب السياسية رقم 97-9 المؤرخ في 6 مارس 1997 قد ألغى [2]. هذا القانون رقم 89-11.

كما أّكدا دستور 1996 في المادة 16 منه على"مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية" والمادة 33 منه" ضمان الّدفاع عن الحقوق الأساسية للإنسان وعن طريق الحريات الفردية والجماعية وبواسطة الجمعيات سواء منها السياسية أو المدنية "،والمادة 40 منه تنص على أن" حريات التعبير وانشاء الجمعيات والإجتماع مضمونة للمواطن."كما نّصت المادة 41 منه على"حق إنشاء الأحازب السياسيةُ معترف به ومضمون." والمادة 43 التي تنص" على ضمان الدولة لإنشاء الجمعيات والتشجيع على ازدهار الحركة الجمعوي [3].

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،53الصادرة في 5ديسمبر ،)1990 ص 1868.

2- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، أمررقم 97-90 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل 6مارس 1997المتعلق بالأحزاب السياسية، (الجريدة الرسمية، العدد ،11الصادرة بتاريخ 16مارس سنة ،1997, ص 30.

3- **الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية**، مرسوم رئاسي رقم ،96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر ،1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28نوفمبر)،1996 الجريدة الرسمية، العدد ،76 المؤرخة في 7 ديسمبر 1996،)ص 11.

إستكمالا للإصلاحات السياسية التي دعا إليها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة في خطابه أفريل 2011، ثم إقرار مجموعة من الإصلاحات، مست العديد من المجالات، كالإعلام، والأحزاب السياسية، وكذا الجمعيات، هذه الأخيرة التي تم إحداث قانون جديد لها، هو القانون رقم 12-6 المؤرخ في 12 جانفي 2012 المتعلق بالجمعيات ليضع نظاما قانونيا متكاملا لإنشاء الجمعيات في الجزائر. وهذا القانون الذي عّرفا الجمعية في المادة 2 منه على أنها" تُعتبر الجمعية في مفهوم هذا القانون تجُمع أشخاص طبيعيين أو معنويين على أساس تعاقُدي لمّدة زمنية محّددة أو غير محّددة ، يشترك هؤلاء الأشخاص في تسخير معارفهم و وسائلهم تطُوعا ولغرض غير ُمربح من اجل ترقية الأنشطة لاسيما في المجال المهني والاجتماعي والعلمي والديني والتربوي والثقافي والرياضي والبيئي والخيري والإنساني "،2والملاحظ أن القانون 12-6 ومن خلال إستقراء التعريف الذي قّدمه أن المشرع قد و ّسع في مجال نشاط الجمعيات ليشمل العمل الخيري والمحافظة على البيئة وحماية حقوق الإنسان والمجال العلمي والتربوي والتفافي. [1].

ويمكن لكل جزائري و جازئرية بلغا سن الرشد القانوني، الإنخراط في حزب سياسي واحد من إختيارهما أو الإنسحاب منه في أي وقت، غير أن لا يجوز أن ينخرط فيه أثناء ممارسة نشاطهم ،القضاة، أفراد الجيش الوطني الشعبي وأسلاك الأمن. ويخضع تأسيس الأحزاب السياسية إلى الكيفيات الآتية:

- تصريح بتأسيس الحزب السياسي في شكل ملف يودعه أعضاؤه المؤسسون لدى الوزير المكلفبالداخلية.
- تسليم قرار إداري يرخص بعقد المؤتمر التأسيسي، في حال مطابقة التصريح.
- تسليم اعتماد الحزب السياسي بعد التأّكد من استيفاء شروط المطابقة لأحكام هذا القانون العضوي [2].

أما التعديل الدستوري الجديد في مارس 2016 هو أيضا نّص في مواده على المجتمع المدني، ونجد من بين الأحكام المتعلقة بمؤسسات المجتمع المدني في المواد التالية، نجد المادة 48 من

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم ،12-6 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،2الصادرة في 15 يناير ،(2012 ص .34

2- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم ، 12-4 المؤرخ في 14 يناير سنة 2012 يتعلق بالأحزاب السسياسية،)الجريدة الرسمية، العدد ،2الصادرة في 15 يناير ،(2012ص 10.

التعديل الدستوري 2016 تنص على" حرّيات التّعبير، وانشاء الجمعّيات والإجتماع مضمون للمواطن" كما نّصت المادة 52 منه على أن " حق إنشاء الأحازب السياسية معترف به ومضمون ",كما نّصت المادة 54 منه على " حق انشاء الجمعيات مضمون،وتشجع الدولة ازدهار الحركة الجمعوية. [1]

تم إصدار تلك القوانين لتأطير مؤسسات المجتمع المدني وتوفير الفضاء السياسي والإجتماعي المناسب في مجال التنمية السياسية من خلال تفعيل المشاركة السياسية وتعمل على تحقيق الإستقرار السياسي.

المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الرشادة بالجزائر

لدراسة و فهم دور المجتمع المدني في تفعيل الرشادة بالجزائر وجب علينا أولا تعريف الحكم الراشد كما يلي :

الحكم الراشد : ينظر الى الحكم الراشد على أنه أحد المرتكزات التي تقوم عليها الديمقراطية , و تجتاج اليها التنمية لتكون أكثر فعالية , ويعبر عن الحكم الراشد أحياننا بالحكم الصالح ألا انه يؤدي نفس المعنى , وقبل أن يستعمل هذا المفهوم في الأدبيات السياسية أستعمل في الادبيات الاسلامية , ليعبر عن مرحلة هامة من عمر الدولة الاسلامية , وهي مرحلة الخلافة الراشدة , حيث كان أسلوب الحكم يدار على قواعد الرشادة , والصلاح و صيانة الجقوق , احترام كرامة الانسان , وغيرها من المبادئ الاسلامية الاساسية [2].

فالحكم الراشد أو الرشيد في المعنى الأصح في اللغة العربية كما ورد في القرأن الكريم " أليس منكم رجل رشيد " , وقد جاء بمعنى التدبير , فالحكم الراشد هو مجموعة القواعد الطموحة الموجهة الإعانة و مساعدة المسيرين للالتزام بالتسيير الشفاف في غطار هدف المساءلة , على أساس قاعدة واضحة المعالم و غير قابلة أحيانا كون كل الأطراف الفاعلة عبر النشاطات المتعددة تساهم في ذلك أي في مجال التسيير , وقد أصبحت الحاكمية الجيدة هي الكلمة المحورية للتنمية الدولية مطبقة في كل القطاعات .

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-1 مؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري،)الجريدة الرسمية العدد،14 الصادرة بتاريخ 3مارس 2016 ،ص 11.

2- عبد النور ناجي ,دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد , نموذج الاحزاب السياسية , كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة باجي مختار عنابة , 2007,ص 107.

تعريف البنك العالمي 1997 : الطريقة الخاصة بإدارة , وممارسة السلطة السياسية, والاقتصادية, والادارية قصد تسيير أحسن للشؤون العالمية [1].

تعريف برنامج الامم المتحدة الانمائي: مما السلطة الاقتصادية و الادارية لادارة شؤون الدولة كافة المستويات من خلال , اليات و عمليات و مؤسسات تتيح للافراد , والجماعات تحقيق مصالحهم, ويمارسون حقوقهم القانونية و يوفرون مطالبهم [2].

مكونات الحكم الراشد : الدولة : تعمل كطرف من اطراف الحكم الراشد لتوفير الاطار التشريعي الملائم الذي يسمح بالمشاركة في القوانين التي تشكل المنظمات غير حكومية.

القطاع الخاص: تشكل الدولة اكبر قوة لتحقيق التنمية الا انها ليست الوحيدة بل هناك تحول واضح في معظم دول العالم , نحو الاعتماد على القطاع الخاص , و اقتصاديات السوق و تطبيق برامج الاصلاح الاقتصادي من قبل الدول.

<u>المجتمع المدني</u> : تعمل مؤسسات المجتمع على اشراك الافراد , و الناس في الانشطة الاجتماعية و الاقتصادية , و تعمل على تنظيمهم في جماعات ذات قوة للتاثير في السياسة العامة ' والحصول و الحصول على دخول الموارد العامة ' وبشكل خاص للفئات الفقيرة , لذا نجد أن مؤسسات المجتمع المدني و في مقدمتها المؤسسات غير حكومية , تساعد على تحقيق إدارة أكثر رشادة للحكم من خلال علاقتها بين الافراد , و الحكومة من خلال تعبئتها لافضل الجهود الفردية و الجماعية [3]. ويمكن استحدامها كالتالي :

- التاثير على السياسة العامة من خلال تعبئة الجهود من المواطنين و حملها على المشاركة في الشأن العام .
- تعميق المساءلة والشفافية عبر نشر المعلومات و السماح بتداولها على أوسع نطاق

1- حسين عبد القادر, **الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية** , دراسات أورومنوسطية , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية, كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسات- 2012,ص 19.

2- نبيل دحماني , **الديمقراطية كالية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال فترة 1999 الى 2000ة** مذكرة ماجستير في العلوم السياسية , تخصص الديمقراطية , والرشادة , كلية الحقوق , جامعة منتوري- قسنطينة 2011 ' ص 105-106.

3- زهير عبد الكريم , الحكمانية ' **قضايا و تطبيقات ' للتنمية ,الادارية** 2003 ' ص 47 .

- العمل على تحقيق العدالة و المساواة أمام القانون , و حماية المواطنين من تعسف السلطة.
- تربية المواطنين على ثقافة الديمقراطية من خلال أكتساب أعضائها قيم الحوار و قبول الأخر , و الاختلاف و مساءلة القيادات و المشاركة في الانتخابات.

علاقة المجتمع المدني بالحكم الراشد :

أن التغيير الذي حدث في السنوات الاخيرة يشمل مؤشؤات كيفية كحرية المشاركة السياسية , نوعية الحياة , فضلا عن الجوانب الثقافية , كل هذا يؤدي الى التغيير في الادوار بحيث تعد التنمية مسؤولية الحكومة وحدها بل التركيز على نقل العديد من الادوار للقطاع التطوعي * مؤسسات المجتمع المدني * على مختلف الاصعدة الاجتماعية و الاقتصادية , حيث اصبح شريكا فاعلا في القطاع الحكومي لتقديم العديد من الخدمات , لقد اهتم القطاع الحكومي بالمجتمع المدني و مءسساته.

أما على المستوى الأكاديمي فيظهر الاهتمام بالمجتمع المدني من خلال عدة أبحاث ميدانية , كالبحث الميداني للباحث الاكاديمي : روبرت بوتنام. الذي ركز على ايطاليا و خلص الى الحكومة الرشيدة و تحقق بواسطة وجود قطاع تطوعي صحي ,

ان أهمية الدور الذي تؤديه منظمة منفردة من هذه المؤسات قد يبدو صغيرا و لكن أهمية ما تقوم به هذه المؤسسات مجتمعة على درجة كبيرة من الاهلية , ولايمكن تجاهلها , ولذلك حاولت الحكومات سن تشريعات و قوانين تضمن وجود المؤسسات الغير حكومية و فعالية دورها [1].

تزداد أهمية المجتمع المدني و نضج . مؤسساته لما يقوم به من دور في تنظيم مشاركة الناس في تقرير مصيرهم و مواجهة السياسات التي تؤثر في معيشتهم و تزيد من إفقارهم,وما يقوم به من دور في نشر ثقافة خلق المبادرة , الذاتية . ثقافة بناء المؤسسات , ثقافة الاعلام من أجل المواطن [2].

1- احمد ابراهيم ملاوي , **اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية** . مجلة جامعة العلوم الاقتصادية و القانونية , العدد 2 ,2008 ' ص 200.

2- احمد ابراهيم ملاوي , المرجع السابق, ص 102.

أنه و مما لاشك فيه أن الحركية الداخلية للدولة المعاصرة الارتباط الوثيق ما بين المجتمع المدني , وقضايا الديمقراطية و الحكم الراشد.

ان تعاظم دور المجتمع المدني و كفاعل داخلي بكل مكوناته في شتى المجالات الاجتماعية . الاقتصادية , الثقافية , الدينية , وغيرها لازم في الكثير من الحالات تراجع دور الدولة في القيام بوظائفها أو انحرافها عن تأديتها في أطار ما يحدده القانون . فكان دور المجتمع المدني إما مكملا لدورها أو مصوبا له .إن إنشاء مؤسسات مجتمعية قوية , يعتمد أساسا على تحقيق التوازن بينها من خلال شيكة متينة من علاقات الضبط , الرقابة و المساءلة , و فعالية الضبط الشفافة , وقد أصبح المجتمع المدني أحد أهم فنوات المشاركة في إدارة الشأن العام [1].

1- وداد غزلاني , مقال بعنوان : واقع المجتمع المدني و دوره في تحقيق الرشادة ,مجلة القانون السلطة و المجتمع , 2015..

خلاصة الفصل الثاني

يعتمد دور المجتمع المدني على قدرته على إنتاج البدائل للسياسات الفاشلة اقتصاديا واجتماعيا ورسم مخططات جديدة، وازدادت قوة المجتمع المدني مع انتشار الديمقراطية والعولمة وعدم قدرة الدولة وحدها على سد احتياجات المجتمع.

وبعد التعديل الدستوري لسنة 2020حاولت الدولة الجزائرية جاهدة الانفتاح على مختلف الفواعل الاجتماعية والدليل هو إنشاء" المرصد الوطني للمجتمع المدني "بموجب المرسوم الرئاسي رقم: 21-139 المؤرخ في 12 ابريل سنة 2021 .جاء لتفعيل دور المجتمع المدني بمختلف مؤسساته من جمعيات ونقابات ومؤسسات .....الخ وبناء على ما سبق توصلنا إلى النتائج التالية:

-إعطاء فرصة أكبر للشباب دون الأربعين السنة للعضوية في المرصد الوطني للمجتمع المدني.

سيقوم المرصد الوطني للمجتمع المدني بتلقي انشغالات مختلف فعاليات المجتمع المدني و اقتراحتهم حول تفعيل دور المجتمع المدني في مجالات ترقية القيم الوطنية والممارسة الديمقراطية والمواطنة وتحقيق التنمية. المستدامة. وسيستفيد رئيس المرصد وأعضاؤه من حماية الدولة من أي تهديد أو ضغط أو اهانة أو قذف أو اعتداء مهما كان نوعه الذي قد يتعرضون له أثناء ممارستهم مهامهم.لكن يبقى المرصد الوطني هيئة, استشارية لدى رئيس الجمهورية وسيقدم اقتراحات في كل المسائل التي تتعلق بالمجتمع المدني وبالتالي هي غير ملزمة.

الفصل الثالث

مساهمة المجتمع االمدني في تكريس الثقافة االبيئية بالجزائر

المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين المجتمع المدنـي والبيئة في الجزائر

نتناول في هذا المبحث مطلبين، يتعلق الأول بـ واقع البيئة في الجزائر، بينما يختص الثاني براهن العلاقة بين المجتمع المدني والبيئة في الجزائر.

المطلب الأول: واقع البيئة في الجزائر

يتفق الدارسون والمهتمون بأن واقع البيئة العالمية هو اليوم جد متدهور، والجزائر لا تعد من الدول الصناعية الكبرى التي تساهم أكثر في تلوث البيئة العالمية، ولكن لم تسلم من الآثار السلبية للأضرار التي لحقت بالكرة الأرضية جراء ممارسات الدول الكبرى، ومن ثم فقد تعرضت البيئة في الجزائر في السنوات الأخيرة الى تهديدات جديدة يتطلب معها الوضع إعطاء الأهمية اللازمة لهذا التدهور الذي أصبحت له انعكاسات سلبية على المواطن والمحيط الذي يتواجد فيه.

لقد تمثلت هذه التهديدات في الافرازات التي خلفتها السياسات الغير عقلانية للإنسان في التعامل مع الطبيعة، مما أفرز تلوث محيطه الذي يعيش فيه، ونحن اليوم بصدد ندرة المورد المائي، تلوث الهواء، ندرة المورد الطاقوي، تدهور التربة والتصحر، التغيرات المناخية، ومشكلة النفايات، وغيرها من المشاكل التي تهدد البيئة التي نعيش فيها.

1ـ ندرة المورد المائي: تعاني الجزائر من ندرة المياه حيث يقل متوسط نصيب الفرد من إجمالي الموارد المائية عن 500 ملم مكعب، كما لوحظ إستنزاف ما بين 45 و65 % من موارد المياه المتجددة، بالرغم من إمكانية الاستفادة من عمليات تحلية مياه البحر ومصادر المياه الجوفية في المناطق الصحراوية الا أن التكاليف المترتبة عليها تعد باهضة للغاية عدا عن ذلك تراوحت معدلات المياه المستعملة لأغراض زراعية ما بين 60 و95 % وذلك تماشيا مع السياسات الهادفة لضمان تحقيق الامن الغذائي، التي انتهجها الرئيس عبد المجيد تبون منذ وصوله الى الرئاسة في الجزائر. تواجه الجزائر من جانب آخر صعوبة في عمليات التبادل ما بين الامن الغذائي والامن المائي، وذلك في ظل تسجيل معدلات نمو سكاني تتراوح ما بين 1.5 و 1.8 % سنويا، بالاضافة لزيادة معدلات الاستهلاك في المناطق الحضرية .

كما أن إرتفاع معدلات المياه المتسربة في الجزائر تصل الى 43 % في وهران و51 % في الجزائر بالمقارنة مع 18 % في تونس و25 % في الرباط والدار البيضاء و7 الى 20 % في المدن، ومن ثم فإن الولايات المتحدة تشير الى ضرورة تحسين عمليات صيانة شبكات التوزيع.[1]

1) برنامج االمم المتحدة، حالة المدن العربية 2013/2012 تحديات التحول الحضري، مرجع سبق ذكره، ص: 108.

.لقد تم تحقيق تقدم مهم في ما يتعلق بتحسين القدرة على تعبئة الموارد المائية السطحية للسدود ومعدل ربط الساكنات الحضرية بالشبكة العمومية للماء الشروب والشبكة العمومية للتطهير.

وفي مجال تثمين الموارد المائية غير التقليدية ثمة برنامج مهمة لانجاز محطات جديدة للتطهير تزيد على القدرات الحالية، من شأنه أن يمكن من بلوغ قدرة تطهير إجمالية تصل الى نسب عالية بملايير الأمتار النكعبة سنويا، كما يهدف البرنامج الى زيادة نسب المياه الموجهة للاستخدام الفلاحي، وهذا بفضل محطات التطهير الجديدة الموجودة قيد الانجاز وقد تم وضع إطار قانوني من أجل تأطير إستعمال المياه العادمة في الري يضم مقتضيات تهم حفظ الصحة والبيئة، هناك تسع عدة مصانع قيد الانشاء للتحلية يجري تنفيذ برنامج نموذجية من أجل تشجيع وضع وحدات للتحلية تعتمد على الطاقات المتجددة من قبيل الطاقة الشمسية والريحية. [1]

2ـ تلوث الهواء: تلوث الهواء عبارة عن إدخال مباشر أو غير مباشر مادة في الغلاف الجوي بالكمية التي تؤثر على نوعية الغلاف الجوي الخارجي وتركيبته، بحيث ينجم عن ذلك آثار ضارة على الانسان والبيئة والانظمة البيئية والموارد الطبيعية، وعلى إمكان الانتفاع من البيئية بوجه عام، و تلوث الهواء هو الحالة التي يكون فيها الهواء محتويا على مواد غريبة، أو عندما يحدث تغيير في نسب مكوناته، مما يترتب عليه آثار ضار ة بصحة الانسان أو بمكونات بيئته، أ هم ملوثات الهواء الشائعة هي أكاسيد الكبريت والنيتر وجين والجسيمات العالقة، مثل التربة والدخان ورذاذ المركبات المختلفة (وأول أكسيد الكربون والهيدروكربونات. [2]

الهواء في البيئة الجزائرية تضرر كثيرا مقارنة بالعقود السابقة، حيث تكتظ المدن الجزائرية بما يقارب 7 ملايين مركبة، تستخدم البنزين والغازات السائلة ومختلف المواد التي تحترق وتبث بمخلفاتها في الجو، فضلا على ملايين المدافئ وآلات المصانع والورشات، حيث لا تتوفر على ألاجهزة اللازمة للتصفية، وتتعقد الأمور عندما تضاف لها مخلفات المحاجر المتواجدة على أطراف المدن والغطاء النباتي، ففي ظل شح الأمطار أصبحت هذه الأتربة ملوثة للهواء بدرجة كبيرة.

يعتبر الهواء مادة ضرورية لاستقامة الحياة لجميع أنواع الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات، ويتكون الهواء النقي الغير ملوث من خليط من الغازات بنسب معينة تتناسب مع وظيفة الحياة على سطح الأرض، ومن هنا يتطلب الأمر وضع سياسات ناجعة لضمان هواء نظيف مستقبلا لأبناء الجزائر الجديدة.

1) اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، **الاقتصاد الاخضر في الجزائر فرصة لتنويع الانتاج الوطني وتحفيزه**، مرجع سبق ذكره ، ص ص: 7-8.

2) نبيلة اسماعيل رسلان، **المسؤولية والتأمين عن الأضرار التلوث البيني**، المقال منشور في مجلة روح القوانين، مجلة، عملية صادرة عن كلية الحقوق، العدد ،16الجزء ،2سنة ،1998ص288.

3 ـ التغيرات المناخية:

تشير التوقعات الى إمكانية مساهمة تغير المناخ في إرتفاع درجات الحرارة بالاضافة لزيادة معدلات الجفاف في منطقة شمال إفريقيا بحلول العقد القادم، وبصورة عامة تشير التوقعات بالنسبة لمنطقة المغرب العربي بإمكانية تغير المناخ في تغيير موقع هبوب الرياح الغربية مما سيساهم بدوره في خفض المتوسط السنوي لهطول الامطار بنسبة 12 % بحلول عام 2030 إضافة لذلك فسوف يساهم كلا هذين الاتجاهين في زيادة وتيرة وشدة الظروف المناخية المتطرفة، وخصوصا على صعيد حالات الجفاف الحاد، كما تشير النماذج أيضا الى إحتمالية إرتفاع منسوب مياه البحار بنسبة تتراوح بين 1,0 و3,0 مترا بحلول عام 2050 مما سيؤدي بدوره الى تسرب المياه المالحة الى طبقات المياه الجوفية الساحلية الهامة. [1]

هذا سينعكس سلبا على المدن الجزائرية، العربية من خلال تهجير المزارعين وزيادة الضغوط الناجمة عن عمليات التحضر وزيادة الواردات الغذائية والحد من مستويات توفر المياه في منطقة تعاني أصلا من ندرة المياه مما يساهم في زيادة إحتمالية حدوث الفيضانات في المناطق الساحلية حيث تقطن الغالبية العظمى من سكان الجزائر، فضلا عن زيادة مستويات الطلب على مصادر الطاقة لاغراض التبريد وتحلية المياه.، كما أن هناك آثار بشرية وإيكولوجية لارتفاع مستو ى المحيطات، حيث إمكانية تآكل السواحل وتملح مستودعات المياه الباطنية وفقدان أراضي المحاصيل الساحلية والاراضي الرطبة وحيز العيش، مما يؤثر سلبا على البيئة التي تصبح أكثر حرارة وجافة، ولعل ما تمر به الجزائر هذه السنة من تراجع في تساقط الأمطار يعبر على هذه الحالة الخطيرة.

الى جانب إرتفاع درجات حرارة سطح الكرة الارضية والتغيرات في حجم التساقط وكثافتة وتوزيعه الجغرافي، فإن ذلك يساهم إعادة رسم خريطة جديدة لموارد العالم المتجددة، وسواء أثرت هذه التغيرات المناخية أم لم تؤثر في صافي الانتاج العالمي، فمن المؤكد تقريبا أنها ستحدث تحولا في الانتاجية فيما بين المناطق والبلدان وداخل البلدان.

4 ـ مشكلة النفايات:

تطرح مشكلة النفايات نفسها بقوة بشأن مشكلة البيئية، سواء من حيث كمية النفايات المنتجة وأحجامها أو من حيث نوعيتها ومخاطرها والاسباب المؤدية الى حدوثها من زيادة النشاط الانتاجي والاستهلاكي إلا أن كثير من الدول تفطنت الى أهمية التقليل من النفايات بإعادة تدويرها، ومن ثم تحقيق العديد من الفوائد، إقتصادية وصحية وبيئية، وبشأن الجزائر فإن عملية الاسترجاع هذه مازالت فكرة جديدة، حيث لم تصل

1) برنامج الامم المتحدة، حالة المدن العربية 2013/2012 تحديات التحول الحضري، مرجع سبق ذكره، ص: 18.

بعد وضع استراتيجية كاملة للاستفادة من النفايات المتنوعة، والتي تقدر بملايين الدولارات في الدول التي استفادت وطورت من هذا القطاع.

تعد مصادر النفايات عديدة، ولعل أهمها: الوحدات السكنية، المناطق المفتوحة، المتاجر والورش الصغيرة والمحلات العامة، المرافق العامة، المنشئات الإدارية، المنشئات الصحية، المنشئات التعليمية، المنشئات الرياضية، وهذا كله موجود في البيئة الجزائرية.

كما نشير الى أن النفايات أنواع: نفايات صلبة، نفايات سائلة، نفايات غازية. وهي تقسم الى نفايات قابلة للتدوير ونفايات غير قابلة للتدور؛ كما تقسم الى نفايات خطيرة ونفايات غير خطيرة.

تختلف العوامل المؤثرة على تراكم النفايات من بلد الى آخر، إن عملية تحديد مواصفات النفايات الصلبة وخصوصا البلدية منها عملية صعبة نظرا لاختلاف هذه المواصفات من بلد لاخر ومن مدينة لاخرى، وكذلك لكثرة العوامل المؤثرة في خواص النفايات الصلبة والتي تختلف من مجتمع لاخر بل وضمن المجتمع الواحد، كما أنها تتباين مع زمن لآخر، ونذكر من بين هذه العوامل ما يلي: [1]

1 ـ مستوى رفاهية المنطقة السكانية: وتعني وجود أنظمة الرفاهية كأنظمة الامداد المائي المركزي وأنظمة الصرف الصحي، وأنظمة التدفئة المركزية، وكذلك أنظمة جمع النفايات الصلبة المنزلية، 2 ـ الظروف المناخية و مدة إستمرار الطقس الجاف3 ـ مستوى المعيشة، ويؤثر مستوى معيشة الفرد بشكل كبير في كمية النفايات الصلبة الناتجة عنه وفي نوعيتها، 4 ـ إستهلاك السكان للخضار والفواكه، 5 ـ تطور التغذية الاجتماعية، 6 ـ عدد مرات الجمع اليومي للنفايات البلدية الصلبة، 7 ـ عدد السكان وعاداتهم، 8 ـ سلوكيات المواطنين، 9 ـ مدى توافر التشريعات البيئية، 10 ـ الموقع الجغرافي والفصل المناخي؛ وهي عوامل تؤثر بشكل مباشر في معدل طرح النفايات اليومي للشخص الواحد، وعلى مواصفات النفايات الصلبة.

نظرا لهذه التحديات، أعطت الجزائر أهمية كبيرة للبيئة، عبر مختلف دساتيرها ووصلت الى حد تكليف نشأت وزارات بعينها للاهتمام بالبيئة، الى جانب ذلك أعطت أهمية للمجتمع المدني، بحيث أنشأت في دستور 2020، المرصد الوطني للمجتمع المدني، ومنحته صلاحيات واسعة للاهتمام بالشأن العام، من خلال المرسوم الرئاسي رقم 139/21 مؤرخ في 12 ابريل 2021.

المرصد هو هيئة استشارية لدى رئيس الجمهورية، وهو اطار للحوار والتشاور والاقتراح والتحليل والاستشراف في كل ما يتعلق بالمجتمع المدني وترقية أدائه، يستشف من هذا أن المجتمع المدني تقع عليه

1) بسام العجي، **ادارة النفايات الصلبة، محاضرات في حماية البيئة**، السنة الخامسة، قسم الهندسة البيئية، كلية الهندسة المدنية، جامعة http ://www.damascus university .edu. 2015/08/12االطالع تاريخ، 4:ص، 2011 ،

أعباء المساهمة النظرية والميدانية في ترقية البيئة في البلاد، بكل الوسائل بما في ذلك التجنيد واخطار الجهات الوصية بكل ما من شأنه ترقية الوسط البيئي.

يتأكد مما سبق بأن البيئة في الجزائر ومختلف العوامل التي تؤثر فيها لا تختلف كثيرا عن بقية البلدان، ماعدا في درجة التلوث والوعي الذي يتطلبه الوضع، بحيث أن التقدم المتسارع في استخدام التكنولوجيا ووسائل النقل والتدفئة وتسيير المصانع من شأنه أن يساهم أكثر مستقبلا في عملية الاضرار بالبيئة، وهذا يتطلب الإسراع في رسم سياسيات ومخططات المواجهة، بحيث تكون أساليب الوقاية في مستوى التحديات المطروحة، ومن بين هذه الوسائل او الجهات التي يمكن أن تقوم بهذه المهمة نجد دور المجتمع المدني جد محوري في هذه العملية.

ونظرا لأهمية البيئة في السياسة الجزائرية نجد وزارة خاصة بالبيئة، **وزارة البيئة والطاقات المتجددة،** تهتم بالتنسيق مع مختلف الجهات لترقية البيئة والمحافظة عليها، كما تخصص ميزانية كل سنة للتدخل لحماية البيئة من الاخطار الجديدة او التقليدية بما يضمن بيئة نقية للمواطن.

المطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر

إن المجتمع المدني كما رأينا مؤسسة كبيرة تحتل مكانة بارزة لدى الدولة والمجتمع، وتتمتع بنفوذ كبير بقدر الهياكل التي تتشكل منها، وبقدر تتعدد معانيه وخصائصه، ومن أجل ذلك فإنها تمارس نشاطات و وظائف كثيرة، وتلعب جميعها دورا هاما في حياة الفرد والمجتمع و حماية البيئة.

وبطبيعة الحال فإنها تستعين بمجموعة من الوسائل والأدوات لتحقيق نتائج مرضية في خدمة الشأن العام، ومن بينها نذكر:[1]

1- الوسائل: ونقصد بها تلك الأساليب والطرائق التي تتيح لمؤسسات المجتمع المدني القيام بأعمالها و تسهيل مهامها، وهي نوعين: وسائل مباشرة تشمل إجراءات التفاوض والمساومة والإقناع، ووسائل غير مباشرة شمل السعي للوصول إلى الدوائر الحكومية، والاتصال الشخصي بصناع القرار، أو أن يكون للمؤسسة أو المنظمة أو الجمعية أشخاص يمثلونها ويدافعون عن وجهة نظرها داخل الحكومة نفسها. [2]

[1]- **خصائص المجتمع المدني ووظائفه**، تصفح الموقع يوم: 3 مارس 2023 .

[2]- لعموري بدرة، **المجتمع المدني في الجزائر** ,مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و حكومات مقارنة، جامعة باتنة 2015/2014 ص، 50-51.

هنا يكون لمؤسسات المجتمع المدني الدور في الربط بين المجتمع و الدولة و همزة الوصل التي يمكن من خلالها الوصول لتحقيق مطالب و أهداف مرضية لهذه المؤسسات.

2- الأدوات:

ونعني بها تلك الآليات أو الوسائط التي تتيح لمؤسسات المجتمع المدني التأثير على الرأي العام، وجذب الانتباه إليه، للوقوف في صفه وتلجأ إليها لكسب التأييد في قضاياه، كوسائل الإعلام السمعية والبصرية، الصحف والإذاعة والتلفزيون، وذلك من خلال شن حملة إعلامية مثلا تأخذ شكل المعارك الكلامية، والدعاية والدعاية المضادة دفاعا عن قضايا معينة. [1]

وبعد أن تعرفنا على الوسائل والأدوات يمكننا أن نفهم الأدوار التي تلعبها مؤسسات المجتمع المدني في المجتمع، والوظائف التي تقوم بها والتي تتمثل في:

تكريس النظام والانضباط في المجتمع: من أجل ضمان الاستقرار تقوم مؤسسات المجتمع المدني بفرض الرقابة على سلطة الحكومة وضبط سلوك الأفراد والجماعات اتجاه بعضهم البعض.

تكريس الديمقراطية: في سبيل المشاركة الاختيارية في المجال العام وفي المجال السياسي، كما تعد منظمات وجمعيات المجتمع المدني أداة للمبادرة الفردية المعبرة عن الإرادة الحرة والمشاركة الايجابية النابعة من التطور، وليست التعبئة الإجبارية التي تفرضها الدولة على المجتمع للتظاهر بالجماهيرية والتأييد الشعبي.

تكريس التنشئة الاجتماعية والسياسية: وهذه الوظيفة تعكس قدرة مؤسسات المجتمع المدني على الإسهام في عملية بناء المجتمع أو إعادة بنائه من جديد، من خلال غرسه لمجموعة من القيم والمبادئ في نفوس الأفراد من أعضاء جمعياته ومنظماته وعلى رأسها قيم الولاء، والانتماء، والتعاون، والتضامن، فانضمام الفرد إلى عضوية جماعة معينة يؤثر في حالته النفسية ؛حيث يشعره بالانتماء للجماعة التي يستمد منها هوية مستقلة محددة، ويشجعه ذلك على المشاركة مع الآخرين داخلها، والاستعداد للتضحية وإنكار الذات في سبيل الجماعة، أضف إلى ذلك مشاركته في ممارسة حقوقه الديمقراطية كالترشيح والتصويت[2] .

الوفاء بالحاجات وحماية الحقوق: وتضمن الأمن والاستقرار من خلال تلبية الحاجة للحماية والدفاع عن حقوق الإنسان ومنها حرية التعبير، التجمع والتنظيم، تأسيس المؤسسات و الجمعيات أو الانضمام إليها،

1- حميدة جميلة، **النظام القانون للضرر البيئي وآليات تعريفه** بحث نيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص. جامعة الجزائر ،ص 134 .

2- لعموري بدرة، المرجع السابق , ص54.

والحق في معاملة متساوية أمام القانون وحرية التصويت والمشاركة في الانتخابات، والحوار، والنقاش العام حول القضايا المختلفة. [1]

فكل من الدولة وقوى السوق قد يهدد بتصرفاته الحريات والحقوق الإنسانية ويمارس الاستغلال والقهر ضد الفئات الضعيفة في المجتمع، ولا تجد هذه الجماعات درع وقاية تتسلح به إلا بالانضمام إلى إحدى مؤسسات المجتمع المدني.

المطلب الثالث: الصعوبات و العراقيل التي تواجه المجتمع المدني بالجزائر

تكلمنا في السابق بأن البيئة في الجزائر في حاجة الى التكفل من جميع الشركاء، ولعل من بين أهم هؤلاء الشركاء نجد مؤسسات المجتمع المدني، وهو ما يتطلب الحديث عن العلاقة بينما، وهي علاقة مهمة بقدر ما كانت مترابطة بقدر ما كان دور المجتمع المدني إيجابي في حماية البيئة وترقيتها.

تتحدد هذه العلاقة من الدور الذي يضطلع به المجتمع المدني، فهو يساهم في نمو الوعي البيئي على المستوى الدولي والوطني ومعرفته انه جزء لا يتجزأ منها وتؤثر فيه ويتأثر بها فيقع عليه عبئ المحافظة عليه، بسبب كثرة القضايا والأزمات البيئية والآثار التي يمكن أن تنتج عنها. ومهما تكلمنا على الوعي في قضايا البيئة، فن ذلك لا يعني بالضرورة حدوث تغييرات إيجابية في سلوكيات الافراد، فمع تفشي حالة اللامبالاة في شرائح المجتمع المختلفة، أصبح السلوك السائد هو ترك المشاكل البيئية للاجهزة الحكومية للتصرف فيها، بالاضافة إلى ذلك هناك اتجاه واضح خاصة لعدم تعاون الجمهور، فمثال قد تبذل البلديات في بعض المدن جهودا كبيرة في تنظيف الشوارع والحدائق وزرع الاشجار، ولكن قد لا يهتم الناس بإلقاء الفضلات في الاماكن المخصصة لها، أو الحفاظ على الاشجار وعدم اقتلاعها، كذلك قد يكون الناس على دراية بمخاطر التدخين بالنسبة للغير، ومع ذلك فإنهم يدخنون في الاماكن المحظور التدخين فيها، وقد يكون الناس على دراية بما تسببه الضوضاء من إزعاج للاخرين، ولكنهم يطلقون أبواق سياراتهم أو يرفعون صوت أجهزة الراديو والكاسيت والتلفزيون.2 دون مبالات ومراعاة لمشاعر الاخرين وحقوقهم.

هذا ما يؤكد بأن مؤسسات الدولة وحدها لا تستطيع القيام بالمهمة وحدها، بل لا بد من دور للمجتمع المدني، فقد تضمنت التعديلات الدستورية في 2020 استحداث المرصد الوطني للمجتمع المدني، والذي ينتظر منه الكثير في موضوع حماية البيئة، وبالفعل تم في جانفي 2023 تنصيب لجنة مشتركة بين وزارة البيئة والطاقات المتجددة، والمرصد الوطني للمجتمع المدني، بغرض تقييم آليات إدارة النفايات في

[1] – لعموري بدرة، المرجع السابق ص، 55.

2) فرانسيس ماك آندرو، علم النفس البيئي. ت: عبد اللطيف محمد خليفة. جمعة سيد يوسف. مطبوعات جامعة الكويت. .772-772 ص ص.600.

الجزائر، حيث تم التأكيد في هذا اللقاء بأن المجتمع المدني كان الحليف الدائم للوزارة في مختلف الحملات التي قامت بها، والتي ترمي لتغيير الذهنيات والسلوكيات والمحافظة على نظافة المحيط. [1]

1) شراكة واعدة لدعم الجمعيات الناشطة في مجال البيئة، صحيفة الإخبارية، 27 جانفي 2023.

المبحث الثاني: آليات مساهمة المجتمع المدني في تعزيز الثقافة البيئية بالجزائر

إذا كانت حماية البيئة وصونها لا تعتمد على جهة واحة، وانما على عدة جهات، فإن ذلك يمر عبر نشر ثقافة عامة في الأوساط الشعبية للتقرب عند كل هذه الجهات ومن ثم نستطيع القول بأن صون البيئة كهدف يمكن تحقيقه، هذه الثقافة أو التربية البيئية لابد وان تشارك فيه جهات عدة.

المطلب الأول: الثقافة البيئية عبر وسائل الاعلام

يعد الإعلام البيئي من أبرز الأليات التي تعتمد عليها السياسة البيئية في الجزائر لخلق الثقافة والوعي بالقضايا البيئية التي نواجهها وبضرورة الحفاظ على المكتسبات البيئية وإثراء معارف الجمهور والتأثير على آرائه وأفكاره وإدراك خطورة أنشطتهم وسلوكياتهم التي الحقت أضرارا جسيمة بالبيئة خاصة تلويث المحيط المباشر لعيش المواطن وكذا الواجهة البحرية وانتشار الحرائق والرمي العشوائي للفضلات...الخ. ويأتي الاعلام في مثل هذه الحالات ليلعب الدور المهم المنتظر منه، كإعلام متخصص في نشر الثقافة البيئية ودفع الجمهور المتلقي من خلال وسائل الإعلام المختلفة إلى الحفاظ على البيئة لصالح الأجيال الحالية والمستقبلية ومنع استنزاف الموارد الطبيعية في الجزائر.

عرض مهام الإعلام البيئي لأنه أصبح ضرورة في وقتنا الحالي والقضايا البيئية التي تعاني منها الجزائر والدور الذي لعبه الإعلام الجزائري بمختلف وسائله لزرع الثقافة البيئية لدى الجمهور المتلقي.
يستخدم الإعلام البيئي كالإعلام متخصص وسائل إعلام عديدة أهمها:

- وسائل الإعلام المكتوبة
- وسائل الإعلام المسموعة
- وسائل الإعلام المرئية
- وسائل الإعلام التكنلوجية

وفي هذا الخصوص تسعى وسائل الإعلام البيئية إلى خلق راي عام ضاغط لدى المواقع الرسمية الحاكمة وتكوين راي لدى الجمهور من خلال استخدام قنوات إعلامية حكومية ونقل المعلومات والمعارف التي تخض البيئة للجمهور لعرضها بشكل مبسط وشامل وسلس وخلق سبل للحوار بين الجمهور وصناع القرار لتعزيز مشاركة جميع الفئات لتحقيق حماية فعلية للبيئة،[1] كما يسعى الإعلام البيئي إلى إيجاد وعي ثابت ومنفتح على أهمية التكامل البيئي وتحسين نوعية البيئة بإيجاد سلوك سليم لمواجهة الأثار البيئية الخطيرة.

1) قزادري حياة، تعزيز دور الاعلام والتوعية البيئية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة التراث، 2018، ص 247.

كما تقدم وسائل الإعلام دعما مهما لخطط البيئية في مراحل التنفيذ وفي مجال نشر المعلومات، وتعزز من فكرة الاحتفال بالمناسبات البيئية التي أقرتها المنظمات الدولية باعتبارها مناسبة هامة مثل اليوم الوطني للبيئة أو اليوم العالمي للبيئة ومناسبات وطنية وأخرى علمية أو بتنظيم مسابقات ومنح جوائز متعلقة بالأبحاث والدراسات البيئية أو النظافة.[1]

ومن المهام الأساسية للاعلام البيئي نشر الثقافة البيئية التي تعمل على تغير كافة الاتجاهات السلبية للجماهير اتجاه البيئة وتؤهلهم لاكتساب المهارات التي تمكن من ادراك ومواجهة القضايا البيئية، فتعد الثقافة البيئية عملية مقصودة تسعى إلى تنمية الوعي البيئي وهي تعالج العلاقة القائمة بين الإنسان والبيئة وضرورة حماية الأنظمة البيئية عن طريق نشر الوعي البيئي وتنمية الثقافة المسؤولين عن القطاعات البيئية بيئي،[2] وذلك بأسلوب وبلغة وبتقنيات سلسة بسيطة ومفهومة وجذابة للمتلقي، بعيدة عن المصطلحات واللغة الجافة، وهنا يؤكد العديد من الباحثين انه ينبغي اعتماد أساليب إعلامية تعتمد على مواضيع بسيطة تتلاءم مع كل مرحلة أو جميع الفئات الاجتماعية[3]

تمكن الثقافة البيئية من اهتمام الجمهور بقضايا البيئة، وحمايتها بصفة دورية ومستمرة وعلى مدار السنة، وليس بطريقة موسمية أو ظرفية أو حسب المناسبات، وترشيد السلوك البيئي الذي يتحقق بتوفير المعلومات والبيانات والمعطيات والإحصاءات المتعلقة بالبيئة مع تشجيع السلوك البيئي الإيجابي عند الأفراد والجماعات والمؤسسات. [4]

في ذات الخصوص تمكن الثقافة البيئية من:

- توليد حالة من الوعي البيئي الفائق لدى الجمهور بمختلف فئاته، ومساعدتهم على تطوير هذا الوعي بالبيئة وتنميته وصقله بالخبرات والتجارب المتنوعة في مجال حماية البيئة وحفظها.
- تكوين مجموعة من الاتجاهات الاجتماعية والقيم السلوكية البيئية، بهدف التحسيس بأهمية الاهتمام بالبيئة، وتحفيز الجمهور المتلقي على المشاركة بفعالية في حمايتها وتنميتها.
- إكساب الجمهور المتلقي مهارات فنية ومعرفية، قصد التعرف على المشكلات البيئية، ولحلها أو التخفيف من حدتها.
- تحويل هذا الوعي إلى قوة وجدانية تترجم بالعمل والنشاط والسلوك في مجال المحافظة على البيئة وصون مواردها. [5]

1) مخلف شاكر الحاج، الاعلام والبيئة، عمان، الأردن، دار دجلة للنشر، 2016، ص40.

2) الكبسي عبد المجيد حميد، الانسان والبيئة، العراق، دار الاعصار العلمي، 2019، ص195.

3) مخلف شاكر الحاج، مرجع سابق، ص38.

4) قيراط محمد، الاعلام البيئي العربي، www.Albyan.ae

5) وطفة اسعد علي، التربية البيئية في مواجهة التحديات الايكولوجية المعاصرة 2012، www.walfa.net

هذا هو الدور الذي قامت به وسائل الاعلام في الجزائر ومازالت تقوم به سواء تعلق الأمر بالوسائل المسموعة او المكتوبة او المرئية، وان كان التحديات كبيرة تتطلب مجهود أكثر في برامج مباشرة، خاصة الواجب يفرض على وسائل الاعلام المحلية التي لها علاقة مباشر بالمواطن، كالاذاعات المحلية أو استخدام مواقع التواصل الاجتماعي لأنها أقرب الى المواطن.

المطلب الثاني: الثقافة البيئية عبر التربية والتعليم

لأهمية تضافر الجهود لحماية البيئة، نجد أن مؤسسات التربية والتعليم بإمكانها أن تساهم في التأسيس ونشر ثقافة حماية البيئة والمحافظة عليها، سواء تعلق الأمر بادراج ذلك في البرامج المدرسية ودور الحضانة للأطفال الصغار، أو باعداد حصص ودورات تدريبية تربوية على مدار السنة تستهدف الأطفال، وهذا بغرس ثقافة حماية البيئة منذ الصغر، ليس للحفاظ على البيئة فقط بل ليصبح هؤلاء نماذج للآخرين.

في هذا السياق تم اعتماد برامج لتدريس مادة التربية البيئية في المدارس الابتدائية في السنة القادمة ، ومن المؤكد أن المدرسة والجامعة تلعب دور فعال في المحافظة على موارد البيئة، وذلك حينما يشارك الطلبة في العمل الميداني ويدركون اثار التفاعل بين الانسان والبيئة، ويتزودون بالمعارف والمهارات التي تمكنهم من ان يكونوا مشاركين في ميادين التنمية المستدامة التي تضع في اعتبارها صيانة البيئة وحمايتها. [1]

فالمؤسسات التربوية لها دور كبير في تحقيق الأهداف البيئية، حيث يمكن انة تقوم بالآتي:

1 ـ تساعد الطلبة على فهم موقع الانسان في محيطه البيئي، وما قد يترتب على اختلال التوازن والعلاقات من نتائج على حياة الانسان واستمراره.

2 ـ توضح دور العلم في تطوير علاقة الانسان بالبيئة.

3 ـ تأكيد أهمية التعاون بين الافراد والجماعات والهيئات للتهوض بحماية البيئة. [2]

4 ـ تكوين وعي بيئي لدى الطالب وتزويده بالمهارات والخبرات التي تجعله إيجابيا في تعامله مع بيئته.

والجزائر كغيرها من البلدان، عملت على ضرورة ادماج التربية مع التنمية المستدامة، في المقررات الدراسية الجديدة في اصلاح المنظومة التربوية وترقية السياسيات البيئية، كما يقوم مخطط ادماج التربية

1) عبد القادر الشيخي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون، دار التربية والاعلام، ط1، 2009، ص 262.

2) راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010، ص.212.

مع التنمية على تأسيس نوادي خضراء بالمؤسسات التربوية وتكوين المكونين، والتأكيد على المشاكل البيئية في الكتاب المدرسي.

المطلب الثالث: الثقافة البيئية عبر المؤسسات الدينية

يختلف دور المؤسسات الدينية في التوعية بالقضايا المحورية في المجتمع من دولة الى أخرى بال من مجتمع لآخر، ونظرا الى المجتمعات الإسلامية أكثر تدينا واحتكاكا بالمؤسسات الدينية،

فإن دورها محوري في عملية التوعية، ودورها لا يقل أهمية عن مؤسسات التربية في التوعية وخلق مناخ مناسب للتوعية بقضايا البيئة.

لا تختزل المؤسسات الدينية في المساجد فقط يوم الجمعة، حيث المسلمون لأداء صلاة الجمعة وعادة ما تكون مناسبة لإعطاء دروس التوعية في الوعض والإرشاد، ولكن الجمعيات الدينية لها اماكن أخرى طيلة الأسبوع تستطيع من خلالها القيام بدور التربية والتوعية بأهمية البيئة النظيفة للإنسان،

وهو ما يتمثل في نوادي التوعية ومدارس تحفيظ القرآن الكريم، خاصة للنساء والأطفال، لأنها الفئة التي يجب أن تستهدف في كل هذه العملية.

كما يمكن القيام بذلك عبر وسائل الاعلام والاتصال، حيث تبرمج حصص دينية دورية أو في المناسبات، يتولى فيها المختصون ورجال الدين، التوعية بأمية البيئة في حياة الانسان المعاصر،

كما ينشر ثقافة الوقاية من الاخطار البيئة المتنوعة في محيطنا المباشر والغير مباشر وكذا طرق مواجهة هذه الاخطار والتصدي لها.

خلاصة الفصل الثالث

مؤسسات المجتمع المدني تطوعية وغير ربحية تلعب دورا مهما بين الأسرة والمواطن من جهة والدولة من جهة أخرى لتحقيق مصالح المجتمع في السلام والاستقرار والتكافل الاجتماعي ونشر ثقافة (لا عنف لا تميز لا ترهيب لا قمع) بكل أنواعه (الديني والقومي والمذهبي والسياسي والفكري وغيرها) بتعزيز وترسيخ قيم ومبادئ ومعايير التسامح والمحبة والتعاون والتراضي والتعايش السلمي والإخوة والاحترام وقبول الأخر والشفافية والتعامل بين أفراده من كل الأطياف بلطف ومصداقية وتجنب سوء المعاملة والكراهية والحقد والضغينة وسوء الخلق وبانعكاس هذا المفهوم وبلورته سيؤدي للمساهمة في تحقيق التنمية من خلال مجتمع متعايش متكافل اقتصاديا وشريك بالقرار بقوة مقترحاته النابعة من واقع المجتمع ودعمه في ظل عدم تمكن الأحزاب السياسية بالقيام بدور يساهم بالتنمية الى جانب إعلام غير فعال يعمل حسب مصالحهم فالأحزاب والإعلام لا يمكن اعتبارهم من هيئات المجتمع المدني

الخاتمة

الخاتمةh

و في الأخير يجب توضيح مسالة جد هامة و تكمن في أن قضية حماية البيئة تبقى في الواقع ليست مسؤولية هذه الجمعيات أو الجمعيات البيئية الأخرى فحسب بل هي قضية مجتمع ككل تتطلب تعبئة جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني و الهيئات الرسمية و المؤسسات الاقتصادية و غيرها قصد تغيير سلوكيات الأفراد , تجاه الاهتمام بالبيئة و المساهمة في حمايتها . من جميع مظاهر التلوث و الإخلال البيئي , ولا يتم تحقيق ذلك إلا من خلال التأكيد على ضرورة المشاركة الحقيقية و الفعالة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة , و من ثما يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بين تعظيم قدرات الأفراد و تثمين دورهم , في تفعيل عملية التنمية الحقيقة و السليمة , و التي ترتكز على الاعتماد المتبادل بين الإنسان و الطبيعة , و العمل على ترقية العمل الجمعوي لا سيما في المجال البيئي و كذا دعمهم ماديا و معنويا حتى تضطلع بدورها الفعلي في حماية البيئة و العمل على خلق بيئة قانونية مشجعة , لنشأة و تطور الجمعيات البيئية , وذلك بتسهيل الإجراءات القانونية للتأسيس , و تنويع مصادر التمويل لها .

مرورا بكل ما تناوله بحثنا من مواضيع حول مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة، ومرورا بكل المحاور والتفصيلات التي تم التعرض لها ومناقشتها وفقا للخطة المنهجية المعتمدة في ذلك، والتي تنطلق من الإشكالية العامة المطروحة في مقدمة البحث، وصلنا في ختام دراستنا هاته إلى مجموعة من النتائج التي تمثل إجابات لكل ما تم طرحه حول الموضوع محل الدراسة:

يمكن القول أن التطور الكبير الذي شهده مفهوم المجتمع المدني خلال السنوات الأخيرة، سواء في أسسه ومنطلقاته أو في تطبيقاته العملية، قد جعله من أكثر المفاهيم والمواضيع المثيرة للجدل والتي تطلبت متابعة كبيرة على مختلف الأصعدة سواء السياسية أو الاجتماعية أو الأكاديمية وذلك بالنظر إلى حجم التأثير الميداني الذي تبوأته التنظيمات المدنية ضمن مختلف مناحي الحياة العامة في المجتمعات المعاصرة، وذلك بالنظر إلى التحول الجذري في مجال نشاطها التقليدي كأطر للوساطة والتوفيق بين مصالح الأفراد, الخاصة من جهة والمصلحة العامة للمجتمع ككل من جهة أخرى، إلى بروزها وعلى نحو متصاعد كقطاع فاعل ومساهم في تحقيق الصالح العام المشترك، وبشكل متميز ومستقل عن باقي القطاعات الاخرى مهما كانت

حيث ظهر قطاع المجتمع المدني، الذي يتكون من المنظمات غير الحكومية والجماعات الدينية والنقابات العالمية ومجموعات الشعوب الاصلية والمنظمات المجتمعية والمؤسسات الخيرية وغيرها من المنظمات كقوة رئيسية في عملية التنمية الدولية خلال الخمس والعشرين عاما الماضية، وقد شهد المجتمع المدني توسعا كبيرا من حيث نطاق عمله وحجمه وقدراته، ويقف المجتمع المدني مدفوعا بالتطور التكنولوجي الذي يعزز تداول المعلومات، وراء نمو الحركات الداعية إلى ترسيخ نظم التنمية في زيادة الوعي البيئي.

لقد شغل موضوع حماية البيئة وبالنظر إلى أهميته اهتمام المجتمعات الإنسانية خلال العقود الأخيرة، فهو أحد أهم التطبيقات النموذجية المبنية وبكل موضوعية لمضمون وطبيعة التحول الكبير الذي عرفته مؤسسات المجتمع المدني المعاصرة، من خلال تصاعد قوة ومجال تأثيرها الميداني في كل ما يتعلق بقضايا الصالح العام وبأبعادها الوطنية والدولية وظهورها كقطاع قائم بذاته ومستقل عن باقي الفعاليات والقطاعات الأخرى، وهو النموذج الذي وقفت عليه دراستنا بالتحليل والشرح سواء فيما تعلق بأطره التنظيمية والقانونية أو بأدواره وأنشطته الميدانية سواء على المستوى المحلي أو على المستوى الدولي.

انطلاقا من الإطار القانوني العام المعترف به لمؤسسات المجتمع المدني على مستوى الهيئات الدولية، وفقا ما نصت علية المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة وما تلاه من قرارات الجمعية العامة، حظيت التنظيمات البيئية وبأبعادها الوطنية والدولية، بمكانته القانونية بارزة على مستوى السياسات والجهود الدولية المتعلقة بمجال البيئة، والتي يبرز من أهمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة PUNE على سبيل المثال، كأهم الصور التي تعكس قوة المركز القانوني الذي تحظى به التنظيمات البيئية دوليا، وهو نفس التوجه الذي نلاحظه على المستوى الوطني.

ومن هنا فإن الروابط التي يشكلها الناس مع بعضهم البعض في الفئات المختلفة من المجتمع المدني تساعدهم في المحافظة على الشعور بالمسؤولية الأخلاقية تجاه تحقيق الرفاهية لكثير من الآخرين، بمن فيهم جيران الفرد، أصدقاؤه ومجتمعه، وبامتلاك هذه الخبرة المهمة في المجتمع المدني فان الأنانية غير المحدودة وغير القابلة للتحكم تكون خاضعة لمعايير السلوك المدني.

المجتمع المدني يساهم في التنشئة الاجتماعية من خلال رفع مستوى وعي المجتمع بذاته .وترسيخ مبادئ المبادرة التطوعية والمشاركة في تنمية المجتمع ورعاية شؤونه .وبث روح الانتماء والمسؤولية لدى المواطن تجاه مجتمعه. وتفويض روح الاتكالية واللامبالاة لديه.

التوسط بين الحكام والجماهير من خلال توفير قنوات للاتصال ونقل أهداف ورغبات الحكومة والمواطنين بطريقة سلمية. وتسعى جماعات المصالح في هذا الإطار للحفاظ على وضعها وتحسينه واكتساب مكانة أفضل لها في المجتمع، ولذا فإنها تتحرك مباشرة للتأثير على عملية تشريع ووضع القوانين وتهدف إلى الوصول إلى نقطة اتفاق والتقاء بين الآراء المتعددة كأساس للاستقرار.

وترتبط وظيفة التعبير والتمثيل والتحدث باسم جماعات معنية بتلك الوظيفة التنظيمية حيث تتولى مؤسسات المجتمع المدني مهمات متعددة تبدأ بتلقي المطالب التي عادة ما تكون متعارضة ومتضاربة وتجميعها وإعادة ترتيبها وتقسيمها إلى فئات محددة قبل توصيلها إلى الحكومة، فلو تصورنا غياب تلك الوظيفة التنظيمية ستكون النتيجة هي عجز الحكومة عن التعامل مع هذا الكم الهائل من المطالب المختلفة التي تعبر عن تعارض مصالح الجماعات والأفراد في المجتمع مما يصيبها بالارتباك.

وقد تأتي سياستها بشكل متحيز للبعض دون البعض الاخر مما يعكس اختلال التوازن بين الجماعات ويتعارض مع مبدأ الحياد الذي يجب أن تلتزم به الدولة إزاء المواطنين حتى لا يؤدي انحيازها إلى فئة معينة إلى فقدان تأييد الفئات الأخرى لها، الأمر الذي يهدد النظام الاستقرار ويثير حفيظة الفئات التي تشعر بالإهمال أو الظلم ويدفعها إلى التمرد والعصيان ضد الحكومة وضد الفئات الأخرى المتميزة.

وكلما زاد التنوع والاختلاف في المجتمع كلما احتاج إلى عدد أكبر من المنظمات والجمعيات لتعبير عن هذا التنوع وتنظيمه والتوفيق بين أطرافه المتعددة.

هذه الوظيفة كما رأينا تعني أن المجتمع المدني لا يحقق الحماية للمواطنين المحكومين ضد الحكومة فقط، وإنما هو أداة لحماية الحكومة ذاتها من خطر التعرض للاضطرابات والاحتجاجات العنيفة، كما انه يوفر عنصر الوقاية للمجتمع ككل من الانقسام الصراع والتفكك.

لا تلغي قيم المجتمع المدني وهياكله الأهلية الصراعات الاجتماعية، ولكن تنظمها وتعقلنها، ولاسيما في علاقات مع الدولة، وتحولها من صراعات دموية إلى صراعات معنوية سلمية رمزية.

وتتضح أهمية هذه الوظيفة الخطيرة إذا ما تخيلنا ضعف أو ضيق منافذ التعبير عن الرأي أمام الناس بحيث يفقدون القدرة على التأثير في القرارات السياسية التي تمس حياتهم بشكل مباشر، فيتعرض الساخطون على الأوضاع القائمة لكبت مشاعرهم الغاضبة وهذا الكبت قد يولد الانفجار عند وصوله إلى نقطة الغليان طالما انه ليس متاحا له فرصة التنفيس عن نفسه بحرية، وهو ما يعني تعريض المجتمع بشكل متكرر للاحتجاجات العنيفة لان الأفراد والجماعات لم يجدوا منظمات تستقبل

مطالبهم. هذا الشكل يدل على الإنفجار الثوري الذي يهدد كيان المجتمع ووحدته ويعرضه للانهيار والتقسيم. ويكفي النظر إلى ما حدث في الاتحاد السوفييتي السابق نتيجة إنكاره لحق المعارضين والمختلفين في التعبير عن آراءهم المخالفة لسياسة الحزب الشيوعي الحاكم , وبينما حققت الدول مثل الولايات المتحدة الأمريكية نجاحا في استيعاب المهاجرين من أصول افريقية وأوربية وأسيوية مختلفة وتذويب ما بينهم من اختلافات ودمجهم في أمة واحدة متكاملة يعتزون بالانتماء لها. ولاشك أن ذلك النجاح جاء ثمرة لنضال وكفاح جماعات ومنظمات عديدة في المجتمع المدني وعلى رأسها حركة الحقوق المدنية التي يعود لها الفضل في نيل الأمريكيين من أصل إفريقي لحقوقهم بعد معاناة طويلة من الاضطهاد والتمييز.

احد الجوانب المهمة في المجتمع المدني انه كحيز مستقل يمارس دور الرقابة و يعمل كمرصد ضد سلطة الحكومة المركزية، وهذا بدوره يعمل على وجود مناخ يتيح لجماعات مختلفة أن تتبع مساراتها الخاصة بها دون خوف من تدخلات الحكومة.

إن مؤسسات المجتمع المدني تحصن الفرد ضد تغول الدولة وسطوتها من جهة وتحصن الدولة ضد الاضطرابات العنيفة من جهة أخرى فعضوية المواطن لأحد هذه التنظيمات تتيح له قدرا أكبر من الحماية في حالة انتهاك أجهزة الدولة لحقوقه الإنسانية المدنية أو السياسية وكما أن هذه التنظيمات تقنن السلوك الاحتجاجي لأعضائها في مواجهة الدولة أي أنها تدير الصراع الاجتماعي الذي يكون أعضاؤها طرفا فيه بشكل سلمي منظم، حتى لو اخذ شكل الإضراب أو الاعتصام والتظاهر والمقاطعة، وهذا بعكس فئات أخرى للمجتمع المدني والتي تعبر عن سخطها أو إحباطها بشكل عشوائي عنيف قد يأخذ شكل الشغب والنهب والتدمير، أي انه بقدر ما تمثل مؤسسات المجتمع المدني قيدا على تعسف الدولة أو الحاكم ضد أعضائها فإنها بنفس القدر تضبط وتقنن سلوك هذه الأعضاء ومن ثم تجنب الدولة مغبة.

ضرورة تفعيل دور مؤسسات المجتمع المدني من المرصد الوطني للمجتمع المدني بالاعتماد على الكفاءات الوطنية للمجتمع المدني لتدعيم المسار الديمقراطي , و تنظيم المؤتمرات والأيام الدراسية والدورات التكوينية والندوات والجلسات الوطنية والمحلية للمجتمع المدني خاصة لطلبة المدارس والجامعات, و تغطية المرصد للإقليم الوطني بوضع نظام معلوماتي وطني فعال لمجالات نشاط المرصد بالتنسيق مع مختلف فعاليات المجتمع المدني دون إقصاء.

يجب أن تكون هناك شفافية ومصداقية في اختيار أعضاء المرصد الوطني للمجتمع المدني،

وان يتم اختيارهم وفق , معايير النزاهة و الكفاءة و تمكينهم من أداء مهامهم دون ضغوطات مهما كان نوعها.

ساهمت مؤسسات المجتمع المدني الجزائري في عملية التنمية السياسية ببعض الملامح التي ساهمت بها من خلال عملية مشاركة الأحزاب السياسية في الانتخابات، وفي عملية التنشئة السياسية وكذا من خلال دورها في دعم الإستقرار السياسي، وهذا ما يتبث صحة الفرضيات، لكن على الرغم من هذه الأدوار والمشاركة التي قامت بها الأحزاب السياسية وبعض التنظيمات، وبناء على نتائج الإنتخابات المتكررة وكذا نتائج أو مؤشرات التنشئة السياسية من خلال المشاركة الشعبية في التصويت محدودة وأصبحت مشاركتها شكلية فقط أو تلعب دور المساندة والموالاة للمرشح الأوفر حظ في الفوز، حيث ساندت أحزاب جبهة التحرير و التجمع الوطني الديمقراطي وحركة مجتمع السلم وحركة النهضة ومنظمات كالإتحاد العام للعمال الجزائريين ومنظمة المجاهدين المرشح الحر عبد العزيز بوتفليقة في رئاسيات 9111و 2112و 2111وما بعدها، حيث كانت هناك تبعية و سيطرة من طرف السلطة على المجتمع المدني من خلال إحتوائه واستغلاله لدعم مرشحيها و الترويج لحملاته وتوجهاته.

لم تكن هناك استقلالية للمجتمع المدني حتى يقوم بدوره التأثيري في عملية التنمية السياسية، كما يمكن أن نؤكد أن دور المجتمع المدني في التنمية السياسية كان ضعيفا و محدودا بدليل أن المشاركة في التنمية السياسية كانت شكلية فقط حيث يتضح الضعف الوظيفي و التشريعي للبرلمان الجزائري، كما تكشف معدلات التصويت الضعيفة في الإنتخابات مدى ضعف دور المجتمع المدني في عملة التوعية و التنشئة السياسية.

قائمة المصادر

والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا- قائمة المصادر:

1- القرآن الكريم، رواية ورش.

2- المصادر:

أ- الدستور:

- دستور 2020، الذي تجسد في المرسوم الرئاسي رقم رقم 139/21 مؤرخ في 12 ابريل 2021.
- عبد الرحمن بن خلدون: مقدمة العلامة ابن خلدون المسمى: ديوان المبتدأ و الخبر في تاريخ العرب و البربر و من عاصرهم من ذوي الشأن الاكبر ، دار الكتاب اللبناني ،ط1، ب 1فريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، دار الحامد، عمان، 2003 .

ب-القوانين و القرارات:

/1 القوانين :

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم ،12-6 المؤرخ في 12 يناير سنة 2012 يتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،2الصادرة في 15 يناير ،(2012 .
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم ، 12-4 المؤرخ في 14 يناير سنة 1 الجريدة الرسمية، العدد ،2الصادرة في 15)2012 يتعلق بالأحزاب السسياسية،2012.

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 16-1 مؤرخ في 26جمادى الأولى عام 1437 الموافق 6 مارس 2016 يتضمن التعديل الدستوري،)الجريدة الرسمية العدد،14 الصادرة بتاريخ 3مارس 2016.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رقم 63- 297 المؤرخ في 14 أوت 1- الجريدة الرسمية، العدد)1963 المتعلق بمنع الجمعيات ذات الطابع السياسي من النشاط، (،59 الصادرة في 14 أوت ،.1963

- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 90-31 المؤرخ في 4 ديسمبر 1990 يتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،53الصادرة في 5ديسمبر ،)1990
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، أمررقم 97-90 المؤرخ في 27 شوال 1417 الموافق ل 6مارس 1997المتعلق بالأحزاب السياسية، (الجريدة الرسمية، العدد ،11الصادرة بتاريخ 16مارس سنة ،1997,
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، مرسوم رئاسي رقم ،96-438 المؤرخ في 7 ديسمبر ،1996 يتعلق بإصدار نص تعديل الدستور المصادق عليه في استفتاء 28نوفمبر)،1996 الجريدة الرسمية، العدد ،76 المؤرخة في 7 ديسمبر 1996،).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 87-15 مؤرخ في 21 يوليو سنة ، 1987 المتعلق بالجمعيات،)الجريدة الرسمية، العدد ،31 الصادرة في 21 يوليو سنة ، 1987
- 2/القرارات :
- قرار مجلس الدولة، الصادر في :1988/01/29, رفض مجلس الدولة الفرنسي الطعن المرفوع من إحدى الجمعيات البيئية بمدينة مرسيليا ضد قرار منح رخصة للبناء لإنشاء مسكن جماعي.
- تقرير الامم المتحدة المعني بالبيئة و التنمية 3-4 جوان 1992 المجلد الاول, القرارات التي اتخذها المؤتمر منشورات الامم المتحدة وثيقة رقم 1- نيويورك 1993.
- حمدون عبد الله وآخرون، ملف البيئة، تقرير حول حالة البيئة، بولاية عنابة، المجلس الشعبي الولائي)عنابة(الجزائر، مارس 2003.
- إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية "التطبيق والتنفيذ تقرير الأمين العام للأمم المتحدة ، المجلس الاقتصادي والاجتماعي ، لجنة التنمية المستدامة ، الدورة الخامسة ، وثيقة رقم 1992/11 ، الصادرة في 01/ /02 1992
-

ج- المراسيم:

- المرسوم التنفيذي 276/98المؤرخ في 1998/09/12المؤهل للموظفين لتمثيل الإدارة المكلفة بالبيئة أمام العدالة 1 نوفمبر 2020 ج.ر.ع : 82 المؤرخة في 2020/12/30.
- المرسوم التنفيذي 98/276المؤرخ في 12/09/1998المؤهل للموظفين لتمثيل الإدارة المكلفة بالبيئة أمام العدالة.
- مرسوم رئاسي رقم 442 – 20مؤرخ في 30ديسمبر سنة ،2020يتعلق بإصدار التعديل الدستوري، المصادق عليه في استفتاء أول نوفمبر سنة ،2020ج.ر عدد ،82الصادر في 30ديسمبر سنة 2020.
- المرسوم الرئاسي رقم 21- 139المؤرخ في 12ابريل سنة 2021 المتعلق بالمرصد الوطني للمجتمع المدني المجلد 16 العدد 02 السنة 2021.

د- المذكرات الوزارية:

- وزارة التهيئة الإقليمية و البيئة: أدلة المربي في التربية البيئية، الجزائر، ط 3، 2777 .

- وازرة تهيئة الإقليم وحماية البيئة بالتنسيق مع وازرة التربية الوطنية وبالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للتنمية ، وثيقة مؤقتة تجريبية حول أدلة المربي في التربية البيئية ، التعليم الإكمالي ، مشروع 13/94 ، الجزائر /12 13.

- النظام الداخلي للجمعية الوطنية لحماية البيئة و مكافحة التلوث , عن مديرية الشؤون العامة لولاية عنابة.

هـ-المؤتمرات:

– عبد الله عبد القادر نصير,البيئة و التنمية المستدامة, التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري , ورقة مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث الامانة العامة لمؤتمر الخير العربي و الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .لبنان 22–24 جوان 2002.

ثانيا– قائمة المراجع:

1–الكتب:

- أحمد شكري الصبيحي، مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي (بيروت: مركز دراسات الوحدة العربي، 2000.
- أحمد أبو زيد ،تايلر، سلسلة نوابغ الفكر الغربي، دار المعارف، مصر، دون سنة .
- إدريس خضير: التفكير الاجتماعي الخلدونية و أثره في علم الاجتماع الحديث، موفع للنشر وحدة الرغاية ، الجزائر،2011 .
- ارتب السعود ، الإنسان والبيئة، دارسة في التربية البيئية ، طبعة 2112 ، دار ومكتبة الحامد للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 2012 .
- إبراهيم بسيوني عميرة ، التربية العلمية والبيئية وتكنولوجيا التعليم ، الطبعة الأولى ، دار الكتاب العالي 2013 .
- ابتسام سعيد الملكاوي ، جريمة تلويث البيئة ، دارسة مقارنة ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، 2019 .
- أحمد محمد موسى ، الخدمة الاجتماعية وحماية البيئة ، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية ، ط الأولى ، المكتبة العصرية ، المنصورة ، مصر ، 2112.
- ايزابيل بياجيوثي و اخرون ,العولمة و التنمية المستدامة ,اي هيئات للضبط 12 بطاقة للفهم للتوقع للنقاش ,ترجمة محمد غانم و اخرون ,وهران المركز الوطني للبحوث الانثروبولوجية الاجتماعية و الثقافية 1998.

- جابر عوض سيد حسن: الإنسان و البيئة من منظور الخدمة الاجتماعية، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية ، مصر، 2776 .
- توفيق المدني، المجتمع المدني والدولة السياسية في الوطن العربي (منشورات اتحاد الكتاب –العربي، لبنان 1997).
- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر منذ البداية ولغاية ،1962 ط 1 . بيروت: دار الغرب الإسلامي
- عزمي بشارة، المجتمع المدني –دراسة نقدية مع إشارة للمجتمع المدني العربي–، (بيروت : مركز دراسات الوحدة العربية، 2000 ط 2)،
- صالح زياني، تشكل المجتمع المدني وآفاق الحركة الجمهورية في الجزائر، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية 17 (2007)،
- ناهد عز الدين: المجتمع المدني، سلسلة موسوعة الشباب السياسية رقم 3، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية بالأهرام القاهرة، 4000.
- فيليب برو: علم الاجتماع السياسي، ترجمة: محمد عرب صاصيلا، المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، بيروت، 9113.
- نادية العمري ،أضواء على الثقافة الإسلامية، دمشق، سوريا ،1998.
- محمود عودة ، المشاركة الشعبية والتنمية ، دارسة في المعوقات البنائية والشفافية ، دار العلوم للنشر والتوزيع ،2012.
- صالح ذياب هندي ،دراسات في الثقافة الاسلامية، دمشق ، سوريا ،1985.
- مالك بن نبي ،مشكلة الثقافة، ط 15، دار الفكر، دمشق ، سوريا ،2011.–
- عبد الرحمن الزنيدين ،المثقف العربي بين العصرانية والإسلام، ط 3، دار كنوز اشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، السعودية ، 2009 .

- نبيلة حمزة ,التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية حال البلدان العربية سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12 نيويورك , طبع الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا
- خضر أحمد عطاء الله ،دراسات في آفاق الفكر الإسلامي، دار الفكر للنشر والتوزيع، دبي ، .1990.
- محمد فتحي عوض الله: الإنسان و الثروات المعدنية، المجلس الوطني للثقافة و الفنون و الآداب، الكويت ، 1987 .
- عبد الحميد أحمد رشدان ، البيئة والمجتمع ، دارسة في علم الاجتماع ، جامعة الإسكندرية ، ط. الأولى ، مصر،2013.
- عصام الحناري ، قضايا البيئة في مئة سؤال وجواب "البيئة والتنمية " ، بيروت ، 2114
- عبد القادر الشيخي، حماية البيئة في ضوء الشريعة والقانون، دار التربية والاعلام، ط1، 2009،.
- راتب سلامة السعود، الانسان والبيئة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2010.
- حاج العشراوي المسؤولية الدولية عن حماية البيئة ، دار الخلدونية للنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2114.
- حسين توفيق . بناء المجتمع . المدني. المؤشرات . الكمية و الكيفية.ط 1 بيروت :مركز دراسات الوحدة العربية,1992.
- **نعمة الله عنيسي, مخاطر تلوث البيئة على الانسان ,دار الفكر العربي, لبنان 1998,**

- محمد ابراهيم صالحي، "التحديث و اعادة الاقلدة من خلال الحقلين الجهوي و السياسي ,منطقة القبائل نموذجا"، ,نقله الى العربية محمد غانم ,مجلة انسانيات في الانثروبولوجيا و الثقافة عدد 8ماي 1999.
- محمد بومخلوف التوطين الصناعي و قضاياه المعاصرة الفكرية و التنظيمية و العمرانية و التنموية التحضر, شركة دار الامة الجزائر ماي 2001'
- فريد سمير، حماية البيئة ومكافحة التلوث ونشر الثقافة البيئية، دار الحامد، عمان، 2003
- الكبسي عبد المجيد حميد، الانسان والبيئة، العراق، دار الاعصار العلمي، 2019
- مخلف شاكر الحاج، الاعلام والبيئة، عمان، الأردن، دار دجلة للنشر، 2016
- سليمان الرياشي (وأخرون(، الأزمة الجزائرية: الخلفيات السياسية والإجتماعية والإقتصادية والتقافية، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999
- يحي وناس، المجتمع وحماية البيئة: دور الجمعيات والمنظمات غير الحكومية والنقابات، الجزائر: دار الغرب للنشر,والتوزيع، 2004

3- المعاجم:

- القاموس المحيط للفيروز آبادي(125/3)، ولسان العرب لابن منظور(20/9)، وأساس البلاغة للزمخشري(51/1).
- المرتضى الزبيدي ،تاج العروس من جواهر القاموس، دار المعلمين، القاهرة، مصر ،1994، (51/6).
- طوني بينيت وآخرون ،معجم مصطلحات الثقافة والمجتمع، ترجمة سعيد الغانمي، المنظمة العربية للترجمة ، توزيع مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان ،2010 .
- علي بن هادية وآخرون، القاموس الجديد للطلاب، (الجزائر: المؤسسة للكتاب، 1991 ط 7)

3- الأطروحات والرسائل:

1-***أطروحات الدكتوراه:***

- بركات كريم ، مساهمة المجتمع المدني في حماية البيئة ، رسالة دكتوراه في العلوم ، كلية الحقوق والعلوم السياسية جامعة مولود معمري ، تيزي وزو ، 2103- 2104 .
- حميدة جميلة، النظام القانون للضرر البيئي وآليات تعريفه بحث نيل درجة الدكتوراه في القانون الخاص. جامعة الجزائر
- ربيعة بأوسكار ، مشكلة البيئة في الجزائر من منظور اقتصادي أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في العلوم الاقتصادية ، قسم العلوم الاقتصادية ، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر، 2015/2016 .
- عبد الله كبار ،المجتمع المدني ودوره في التكفل بدوي الإحتياجات الخاصة- دراسة ميدانية لجمعيات المعوقين حركيا لولاية غرداية مذكرة ماجستير تخصص في العلوم الإنسانية، جامعة الجزائر: كلية العلوم الإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، 2005/2004

2-رسائل الماجستير و الماستر:

- أحمد ملحة، "االرهانات البيئية في الجزائر" مذكرة ماستر , كلية العلوم السياسية و الاعلام, معهد علوم الاعلام و الاتصال, جامعة الجزائر 2009-2010.

- إبتسام قرقاح، »دور الفواعل غير الرسمية في صنع السياسة العامة في الجزائر)) 2009/1989 مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق واعلوم السياسية، ،2011/2010,

– زيا عيساوي ، واقع الثقافة البيئية في المجتمع الحضري ،دراسة ميدانية بمدينة بسكرة ،رسالة ماجستير ،جامعة 1 بسكرة،2010 .

– عبد اللاوي جواد، مذكرة ماجيستر، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة، جامعة تلمسان,2005/2004 ,

– عبد النور ناجي ,دور منظمات المجتمع المدني في تحقيق الحكم الراشد , نموذج الاحزاب السياسية , مذكرة ماستر كلية الحقوق و العلوم السياسية , جامعة باجي مختار عنابة , 2007

– عبد الله بن جمعان الغامدي ، التنمية المستدامة من الحق في استغلال الطبيعة والمسؤولية عن حماية البيئة ، مذكرة ماجستير ، جامعة السعودية ،2112 .

– حسين عبد القادر, الحكم الراشد في الجزائر و إشكالية التنمية المحلية , دراسات أورومنوسطية , مذكرة ماجستير في العلوم السياسية, كلية الحقوق و العلوم السياسية جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان– 2012'

– نبيل دحماني , الديمقراطية كالية لتجسيد الحكم الراشد في الجزائر خلال فترة 1999 الى 2000ة مذكرة ماجستير في العلوم السياسية , تخصص الديمقراطية , والرشادة , كلية الحقوق , جامعة منتوري– قسنطينة 2011 '

– محمد أمين قادر، التربية والوعي البيئي وأثر الضريبة في الحد من التلوث البيئي ، مذكرة الماجستير في العلوم البيئية ، قسم إدارة البيئة ، كلية الإدارة والاقتصاد ، 2119

– لعموري بدرة، المجتمع المدني في الجزائر ,مذكرة ماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيمات سياسية و حكومات مقارنة، جامعة باتنة 2015/2014.

- نادية خلفة، »مكانة المجتمع المدني في الدساتير الجزائرية : دراسة تحليلية قانونية«، مذكرة ماجستير، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2004/2003

- حدة بولافة، »واقع المجتمع المدني الجزائري إبان الفترة الإستعمارية وبعد الإستقلال, مذكرة ماجستير في العلوم السياسية ، جامعة باتنة: كلية الحقوق والعلوم لسياسية، قسم العلوم السياسية، ،2011/2010

- 4- المقالات:

- عطية صلاح سلطان، "مدى تعميق المشاركة الوطنية في العمل التطوعي لدعم التنمية المحلية" (ورقة بحثية حول: "إطار عام مقترح للعلاقة بين الأجهزة الحكومية والمجتمع المدني"، مصر، محافظة المنوفية).
- عزاوي اعمر, مقال في الثقافة البيئية بعد إستراتيجي لحماية البيئة .نوفمبر 2015 .
- وداد غزلاني , مقال بعنوان : واقع المجتمع المدني و دوره في تحقيق الرشادة ,مجلة القانون السلطة و المجتمع , 2015
- زهير عبد الكريم , الحكمانية ' قضايا و تطبيقات ' للتنمية ,الادارية

5-الندوات:

هويدا علي، "فعالية مؤسسات المجتمع المدني وتأثيره على بلورة سياسة إنفاق الخدمات الاجتماعية "، بحث مقدم إلى ندوة " دولة الرفاهية. الاجتماعية "، مصر، مركز دراسات الوحدة العربية 28 – 30 نوفمبر 2005)،

6-المجلات:

- أماني قنديل، " تطور المجتمع المدني في مصر" ، مجلة عالم الفكر، 3 (1999).

- خالد حساني، »المجتمع المدني في الجزائر النصوص القانونية والممارسة العملية«، مجلة الفقه والقانون، جامعة عبدالرحمان ميرة، بجاية: كلية الحقوق والعلوم السياسية، (العدد 3،)3يناير ،2013
- نبيلة اسماعيل رسلان، المسؤولية والتأمين عن الأضرار التلوث البيئي، المقال منشور في مجلة روح القوانين، مجلة، عملية صادرة عن كلية الحقوق، العدد ،16الجزء ،2سنة ، 1998 .
- محمد عابد الحابري، "إشكالية الديمقراطية والمجتمع المدني في الوطن العربي"، مجلة المستقبل العربي 167 (1993)،
- قزادري حياة، تعزيز دور الاعلام والتوعية البيئية لحماية البيئة في الجزائر، مجلة التراث، 2018

- ليندة نصيب، "المجتمع المدني: الواقع والتحديات"، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، 15 / 2006.

- شخيحير " المجتمع المدني ... المفهوم والوظائف ... " متصفح الموقع يوم : 4 مارس 2023.

- جاسم الصغير، " مجتمع مدني: خصائص وسيمات مؤسسات المجتمع المدني " تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2023 .
- جورج جحا , البيئة و الانتخابات, الاخضر رمزه الثورة العالمية الجديدة و البيئة , سياسة فوق الخلاقات السياسية مجلة , مجلة البيئة و التنمية الصادرة بلبنان, عن شركة المنشورات التقنية المحدودة بالتعاون العلمي مع مركز الشرق الاوسط للتكنولوجيا الملائمة العدد 27 جويلية 2000,

6-المواقع الالكترونية:

- أحمد وسيف.مقال بعنوان" قضايا البيئة " على الموقع http//tiatwaha-blasspat-com/2001/02past-html.
- جميل حمداوي، "المجتمع المدني أساس التنمية البشرية في العالم العربي"، تم تصفح الموقع يوم : 13 مارس 2022) . تعريف المجتمع المدني، متصفح الموقع يوم: 5 جانفي 2023.
- شخيحير " المجتمع المدني ... المفهوم والوظائف ... " متصفح الموقع يوم : 4 مارس 2023.
- جميل عودة " تمعمدي: ما يقابل المجتمع المدني"، تم تصفح الموقع يوم: 13 جانفي 2023 .
- يعقوب يوسف الرفاعي، "مجتمع مدني: الفرق بين المجتمع المدني والسياسي"، ثم تصفح الموقع يوم: 3 [مارس 2023.
- عبد الجبار خضير عباس، "المجتمع المدني: المفهوم والظهور العالمي"، تم تصفح الموقع يوم: 13 مارس 2023.

خصائص علي الدريوش ،الثقافة البيئية ومهامها الأساسية ،خاص بأخبار البيئة ،جزء 2/1،نقلا 13:41. الساعة على،15/01/2023 بتاريخ، http// www.4eco.com1:يروت،2776،ص141.

- المجتمع المدني ووظائفه، تصفح الموقع يوم: 3 مارس 2023 .
- عمر جمعة عملران العبيدي" دور المجتمع المدني في تحقيق الديمقراطية " .مقال منشور في:2016/03/6 على موقع :-http//www.wadilarab.cam/t58332 tapic.
- الدكتور عبد الوهاب قدري .أستاذ محاضر و صاحب مدرسة التعليم للغات و تنمية الموارد البشرية عن صفحته الخاصة عبر منصة فيسبوك http/www.facebook.com/abedelouahab guedri

- شراكة واعدة لدعم الجمعيات الناشطة في مجال البيئة، صحيفة الإخبارية،
- 27 جانفي 2023.
- علي الدريوش ،الثقافة البيئية ومهامها الأساسية ،خاص بأخبار البيئة ،جزء 2/1،نقلا عن 4 13:41.الساعة على،15/01/2023 بتاريخ،http// :www.4eco.com1

8- الملتقيات:

- بشري، مرسي، »التحولات السياسية واشكاليات التنمية في الجازئر واقع وتحديات (المجتمع المدني في الجزائر دراسة في ألية التفعيل«(، ملتقى، جامعة الشلف الجزائر: كلية العلوم القاونوية والإدارية ، 21أوت ،2019
- نجيم حذفاني, ملتقى في الثقافة البيئية و نشر الوعي البيئي .مارس 2013 .
- ملتقى وطني ،المبادئ الدستورية و القانونية الخاصة بمنظمات المجتمع المدني وفقا لوثيقة مخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل.
- يوسف السيد, هاشم الرفاعي عروب .دور هيئات المجتمع المدني في العالمين الإسلامي و العربي ثقافيا و إعلاميا في مواجهة التحديات الحضارية . ورقة عمل مقدمة في أشغال مؤتمر القدس السنوي الرابع19 و 20 أكتوبر 2006.
- عبد الرحمان برقوق، »المجتمع المدني والتحول الديمقراطاي في الجزائر«، ورقة بحث قدمت في كراسات الملتقى الوطني الأول حول التحول الديمقراطي في الجزائر، بسكرة: ديسمبر 2005 ،
- عبد الله عبد القادر نصير ,البيئة و التنمية المستدامة, التكامل الاستراتيجي للعمل الخيري , ورقة مقدمة لمؤتمر الخير العربي الثالث الامانة العامة لمؤتمر الخير العربي و الاتحاد العام للجمعيات الخيرية .لبنان 22-24 جوان 2002,
- نبيلة حمزة ,التنمية البشرية المستدامة و دور المنظمات غير الحكومية حال البلدان العربية سلسلة دراسات التنمية البشرية رقم 12 نيويورك , طبع الامم المتحدة اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي اسيا

- 9- **المقابلات ا:**
- احمد ابراهيم ملاوي , اهمية منظمات المجتمع المدني في التنمية . مجلة جامعة العلوم الاقتصادية و القانونية , العدد 2 ,2008
- مقابلة شخصية مع : شمس الدين حميدان ' ممرض ممتاز و متخصص في علم الأوبئة قسم الوقاية بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية الشريعة . و كاتب الجمعية .
- مقابلة شخصية مع الدكتور محمد العيد بلغيث طبيب بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية الشريعة و رئيس قسم الأوبئة و الوقاية و عضو في جمعية جسور الشريعة. يوم : 04 ماي 2023 بالمؤسسة العمومية للصحة الجوارية الشريعة.
- مقابلة شخصية مع السيد : مسعود قدري ، أستاذ سابق في المحاسبة، و عضو في الجمعية، يوم: 02 ماي 2023 بمقر الجمعية . الشريعة.

10- المراجع الأنجليزية:

- Hofstede, Geert & Gert Jan Hofstede, Cultures & organizations: software of the mind, Mc Graw- Hill, Inc, New York, 2005 , p.4 2- Spradley James, Culture and Cognation, Chandle Publishing Company, USA, 1973, p p 6- .7

11- **محاضرات:**

- بسام العجي، ادارة النفايات الصلبة، محاضرات في حماية البيئة، السنة الخامسة، قسم الهندسة البيئية، كلية الهندسة المدنية.
- محمد الصالح بوعافية، »الحركات الإجتماعية في الجزائر(محاظرات قدمت لطلبة السنة الثانية ماستر علوم سياسية .«(جامعة قاصدي مرباح ورقلة: كلية الحقوق والعلوم السياسية،

الفهرس

الفهرس

فهرس المحتويات	الصفحة
بسملة	
شكر وعرفان	
إهداء	
مقدمة	
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة	
المبحث الأول: ماهية المجتمع المدني	9
المطلب الأول: مفهوم المجتمع المدني	9
المطلب الثاني: أهمية المجتمع المدني.	13
المطلب الثالث: أركان و خصائص المجتمع المدني.	16

المبحث الثاني: ماهية الثقافة البيئية و علاقتها بالمجتمع المدني	20
المطلب الأول: مفهوم الثقافة البيئية	22
لمطلب الثاني : أهداف الثقافة البيئية	24
لمطلب الثالث : علاقة المجتمع المدني بالثقافة البيئية.	25
خلاصة الفصل الأول	
الفصل الثاني: المجتمع المدني في بالجزائر	
المبحث الأول : نشأة المجتمع المدني في بالجزائر	35
المطلب الأول: مؤسسات المجتمع المدني بالجزائر	39
المطلب الثاني : وظائف المجتمع المدني بالجزائر	45
المبحث الثاني : الاطار القانوني للمجتمع المدني بالجزائر	52
المطلب الأول: الاليات القانونية لتفعيل دور المجتمع المدني	52
المطلب الثاني: دور المجتمع المدني في تحقيق الرشادة بالجزائر	58
خلاصة الفصل الثاني	
الفصل الثالث : مساهمة المجتمع المدني في رفع الوعي البيئي في الجزائر	
المبحث الأول: العلاقة الجدلية بين المجتمع المدني والبيئة في الجزائر	
المطلب الأول: واقع البيئة في الجزائر	64
لمطلب الثاني: دور مؤسسات المجتمع المدني في حماية البيئة بالجزائر	68
المبحث الثالث: الصعوبات و العراقيل التي تواجه المجنمع المدني بالجزائر	70
المبحث الثاني: اليات مساهمة المجتمع المدني في تعزيز الثقافة البيئية بالجزائر	72
المطلب الأول: الثقافة البيئية عبر وسائل الاعلام	72
لمطلب الثاني: الثقافة البيئية عبر التربية والتعليم	74
المطلب الثالث: الثقافة البيئية عبر المؤسسات الدينية	75

المبحث الثالث: جمعية جسور الإجتماعية الشريعة أنموذجا	76
المطلب الأول: جمعية جسور الإجتماعية الشريعة و أهدافها	76
المطلب الثاني: النشاطات البيئية لجمعية جسور الشريعة	77-80
خلاصة الفصل الثالث	
خاتمة	
قائمة المصادر والمراجع:	
الفهرس	